بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهرة الهجرة اليمنية

تاريخها ، توصيفها ، تحليلها ، مستقبلها ،

آثارها الإيجابية والسلبية ، ترشيدها

ظاهرة الهجرة اليمنية

تاريخها، توصيفها، تعليلها، مستقبلها، آثارها الإيجابية والسلبية، ترشيدها

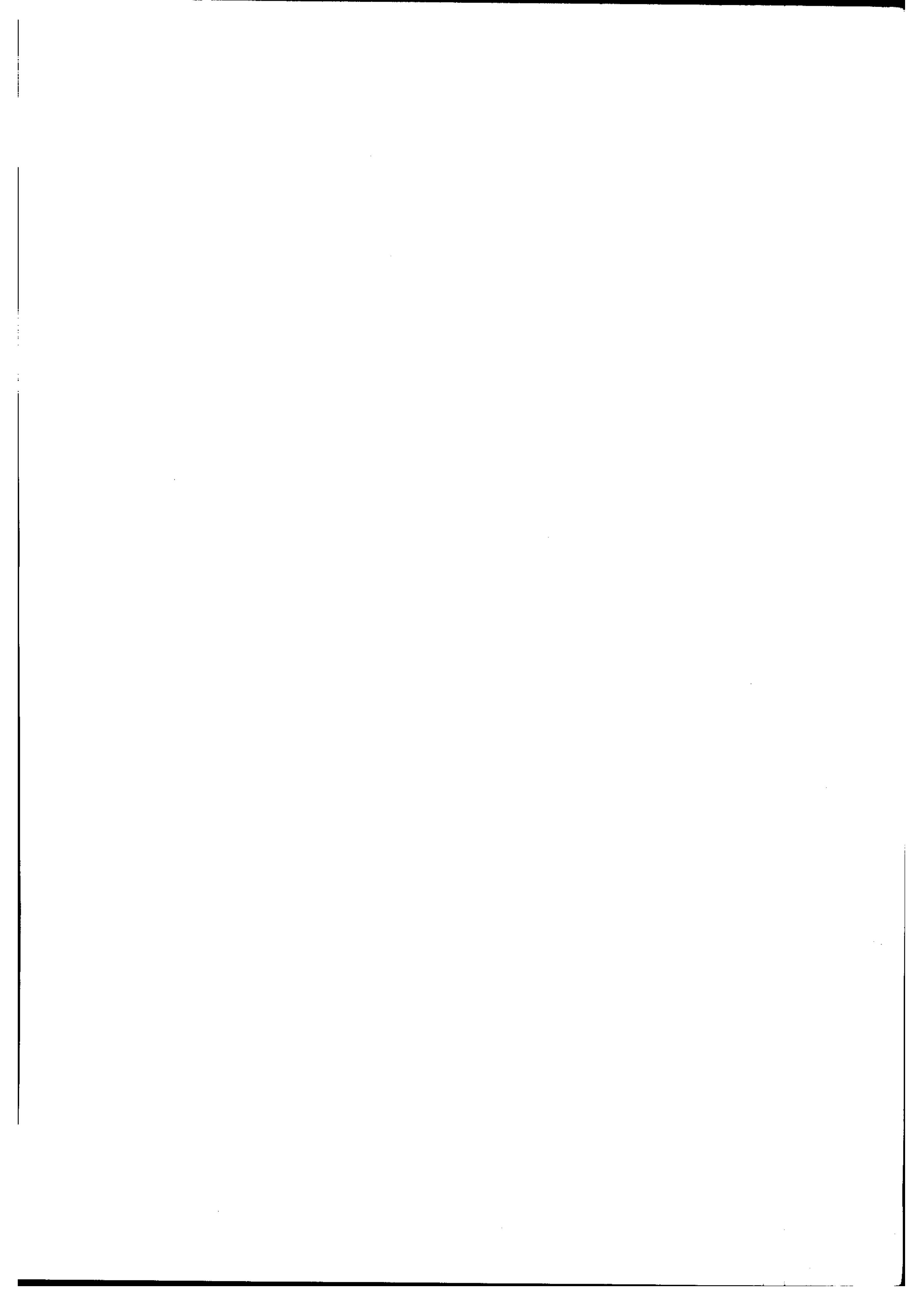
تأليف
عبدالملك منصور

الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م



طبع بأجهزة (C. T. T. السويسرية) للصف التصويري ،
وبالأوفست في دار الفكر هاتف (٢١١١١٦٦/٢١١٠٤١) ، برقياً (فكر)
ص.ب (٩٦٢) دمشق-سورية Tx FKRMGS 411745 Sy

المقدّمة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالم العلام ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله وصحبه وعلى جميع رسله الكرام ، ومن اهتدى بهديهم من الأنام . والشكر والمن لله ، خلق هذا الكون وسيّره بأن بث فيه حركة تحكمها سنن لاتخرج عليها ولا تتحول عنها ، ثم جعل فيه خليفة أودع فيه دوافع للحركة ووهبه القدرة على إتيانها ، وسخر له حركة الكون وآتاه من الحرية والسلطان مازداد بها حراكاً ، ثم أنزل إليه بياناً (قرآناً) يبعث فيه الحركة وينميها ، كمّاً وكيفاً ، ويضفي عليها خيراً وبركة .

ويقلّب الإنسانُ النظر فإذا هذا الكون مليء بالحركة : حركة طبيعية تنتظم الذرات والأفلاك ، وحركة زمانية تتعاقب فيها الليالي والأيام ، وحركة بيولوجية تنتظم الخلايا والأجسام الحية ، وحركة تاريخية تتوالى فيها الأحداث وتتسارع ، وحركة سكانية تغدو وتروح فيها الجماعات والأفراد ، وحركة ، وحركة ... فسبحان من به انتظمتْ هذا الكون أشكالٌ وصورٌ مختلفة من الحركة دعانا إلى النظر والتفكر والتدبر فيها .

ومن بين كل هذه الأشكال المختلفة من الحركة ، كانت تراودني منذ فترة ليست بالقصيرة ، رغبة جامحة في أن أخص بالنظر والتدبر إحداها ، وهي حركة الهجرة باعتبارها صورة من صور الحركة السكانية . ولعل مما ولّد في نفسي هذه الرغبة أسباباً ذاتية تعود إلى ماتركته في نفسي هجرتي المبكرة من أجل العلم ، ونشأتي في قريتي ، حيث كان الأهل رجالاً ونساءً يقولون هذا اشتريناه من مكة ، وهذا هدية من فلان الذي عاد من مكة ، وحين يحتاجون إلى شيء ما ليس موجوداً في البيئة يقولون نوصي بشرائه من مكة ، وأهل قريتي يطلقون على كل مغترب حين عودته (حاج) ولو لم يكن ذهب يقصد الحج ويسمون مكان الهجرة (مكة) .. عاد من مكة ... ذهب إلى مكة ، ولو كان في

مدينة أخرى من مدن المملكة العربية السعودية ... ولا يخفى مايعكسه ذلك في النفس من تقديس خفي للهجرة ، إذ المكان الذي يذهبون إليه (مكة) والعائد منها (حاج) .... إلا أنه من المؤكد أن هذه الرغبة ـ أي الرغبة في تخصيص الهجرة بالنظر ـ إنما نمت بسبب ماكتنفها من أسباب موضوعية ، بدأت تتنامى يوماً بعد يوم ، مؤكدة أهمية دراسة حركة الهجرة بصفة عامة ، والهجرة اليمنية بصفة خاصة .

فعلى مستوى العالم لعبت الهجرة وما زالت تلعب دوراً مهماً وأساسياً في تشكيل التاريخ البشري ، ولنا عودة لتفصيل هذه المقولة الموجزة في الباب الأول من هذا البحث .

أما على مستوى اليمن فإن حركة الهجرة تكتسب أهمية تاريخية تتمثل بصفة أساسية في :

أ ـ أن الهجرة اليمنية تعتبر من أقدم الهجرات المعروفة ، ولو صحتْ بعض الروايات فإنها أقدمها على الإطلاق ، الأمر الذي يُجيز القول بأنها تمثل بداية الانتشار البشري على هذا الكوكب ، وأن دراستها من هذه الزاوية تصبح دراسة لأم الهجرات البشرية وأصلها في التاريخ .

ب ـ كان للمهاجرين اليمنيين دور مؤثر في التاريخ البشري وخاصة التاريخين الإسلامي والعربي ، وإليهم يرجع الفضل الكثير في اتساع الرقعتين الإسلامية والعربية جغرافياً .

أما حالياً فإنه لم يعد خافياً أن الهجرة أصبحتْ حاضرة حضوراً مؤثراً في جلّ ـ إن لم نقل كلّ ـ مناحي الحياة اليمنية وجوانبها المختلفة ، ومما زاد من دور الهجرة في اليمن مؤخراً أن اليمن بدأتْ تشهد منذ السبعينات ثلاث متغيرات أساسية في علاقتها بالهجرة هي :

أ ـ تسارع شديد في معدلات هجرة اليمنيين إلى الخارج (الهجرة الخارجية) نتيجة لازدهار سوق العمل في بلاد النفط العربية إثر الارتفاع الهائل في أسعار النفط في بداية السبعينات . وقد انتشرتْ الهجرة في بلادنا انتشاراً واسعاً ، يعبر عنه ارتفاع نسبة الهجرة في قرانا ، والتي بلغت في بعضها ٨٠ ٪ من رجالها[1] ، ولعل هذا الانتشار الواسع للهجرة هو

(١) بعض عواقب الهجرة على التنية الزراعية د . جون سوانسون ترجمة د . عبد الاله أبو عياش ص ١٣

الذي أعطى البعض الانطباع بأنه « باستثناء الأطفال وكبار السن يندر وجود يمني في بلده إلا إذا كان يفكر ويستعد للهجرة لأول مرة أو يزور موطنه بين فترتي هجرة إلى الخارج »[1] وإن كان انطباعه لا يخلو من مبالغة .

ب ـ تنامي الهجرة الداخلية (من الريف إلى المدينة) في اليمن بصورة واضحة لأسباب كثيرة لعل أهمها النهضة التي بدأتْ تشهدها بلادنا منذ بداية الستينات .

جـ ـ هذا البلد الذي تقول عنه دراسة ماجستير أجريت في عام ١٩٧٩ م « فاليمن لا يهاجر إليها أحد »[2] يشهد حالياً تدفقاً ملموساً من المهاجرين القادمين من أجل العمل ، الأمر الذي ترتب عنه أن أصبحتْ علاقة (اليمن / الهجرة) علاقة فريدة تتميز بثنائية الاتجاه ، إذ تشهد اليمن في آن واحد هجرة ذات اتجاهين : هجرة خارجة وأخرى داخلة (وافدة) ، ومع أن بيانات الهجرة العربية[3] تفيد بأن هنالك ثلاث دول عربية أخرى هي العراق وعمان والأردن تشابه اليمن من هذه الناحية ، إلا أن اختلاف خصائص سوق العمل في اليمن عن خصائص سوق العمل في هذه الدول الثلاث جعل ثنائية اتجاه الهجرة في اليمن تتميز عنها في تلك الدول بميزات خاصة ، لعل أهمها أن ثنائية اتجاه الهجرة في اليمن ـ حتى الآن ـ ضرورة لابد منها بينما هي ليست كذلك في غيرها .

وإذا كان مما يعد من قبيل التبسيط المخل القول بأن الهجرة هي المتغير أو المؤثر الوحيد الذي يشكل لوحده الحياة اليمنية ظاهرها وباطنها حاضرها ومستقبلها ، فإن من قبيل التعالي على الحقائق الواقعية أن ينكر أو يستهين أحد بالدور الفاعل والمؤثر الذي تقوم به الهجرة في المجتمع اليمني .

ومما يؤسف له أنه وبالرغم من أهمية دور الهجرة في المجتمع اليمني إلا أن هذا الدور لم تتحدد بعد ماهيته واتجاهه وأبعاده تحديداً علمياً دقيقاً ، وإذ يبدو أن كل المسئولين اليمنيين والباحثين يجمعون على أن الهجرة تمثل متغيراً أساسياً في المجتمع اليمني ، فإنهم يختلفون فيما بينهم اختلافاً بيناً يصل أحياناً حد التناقض في تحديد المحصلة النهائية لتأثيرات الهجرة على مختلف جوانب الحياة في الجمهورية العربية اليمنية ، وهو أمر نتج عنه اختلاف وجهات النظر والمواقف تجاه

---

(١) مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥ ، يناير ٨٢ ، ص ١٠٢

(٢) بعض عواقب الهجرة على التنمية الزراعية في ج . ع . ي .

(٣) انتقال العمالة العربية تأليف د. عبد الفضيل ود. إبراهيم سعد الدين ص ٧٠

الهجرة بين قائل بترجيح إيجابيات الهجرة على سلبياتها ، وقائل بالنقيض من ذلك ، وآخر ينذر بأن « داء الهجرة كارثة سوف تؤدي باليمن إلى الهلاك »[1] .

ولعل ماسبق يوضح لنا كم نحن في حاجة ماسة وملحة إلى جهد علمي شمولي يتناول الهجرة من أبعادها المختلفة ، بهدف المساهمة في الوصول إلى وجهة نظر سليمة مبنية على تحليل وتثمين موضوعيين .

وعلاوة على ذلك هنالك أسباب أخرى تجعل دراسة الهجرة اليمنية أكثر إلحاحاً وضرورة اليوم مما كانت في الماضي ، وتنذر بخطورة تأجيلها إلى المستقبل المجهول . ولعل أهم هذه الأسباب هي أن الهجرة نفسها قد بدأت تشهد تغيرات مهمة وأساسية لابد ستنعكس آثارها على مستقبل الهجرة القريب ودورها كماً وكيفاً ، فبينما كانت أواخر النصف الأول من عقد السبعينات تشهد نمواً متعاظماً لعوامل الجذب المشجعة للهجرة ، فإن أواخر النصف الأول من عقدنا هذا أي عقد الثانينات بدأتْ تشهد تدهوراً حاداً واضمحلالاً شديداً لعوامل الجذب ، وبدأ العالم يشهد نتيجة لهذا التغير مانخشى أن يكون بمثابة بوادر غير منظورة لإعلان الحرب على الهجرة والمهاجرين على نطاق عالمي واسع ، ففي أوربا بدأ المواطنون ، وعلى مرأى ومسمع من السلطات الحكومية ، بمضايقة المهاجرين وإرعابهم ، وتوزيع منشورات مضادة تخيِّر المهاجرين مابين الحقيبة (أي العودة إلى بلادهم) أو اللحد (أي الموت في فرنسا) ، بل وصل بهم الأمر حد الاعتداء على المهاجرين حتى القتل وإلقائهم أحياناً إلى خارج وسائل المواصلات المسرعة لا لذنب سوى أنهم مهاجرون ، وفي إفريقيا تم طرد ملايين المهاجرين بصورة أدتْ إلى موت الكثيرين منهم في معسكرات العودة .. وفي حملات سابقة تمت مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم .. وفي آسيا اشتدتْ الإجراءات الرسمية ضدهم في كل مكان ، وبدأت الطائرات المغادرة لدول الاستقبال تنقل في رحلات متتالية المطرودين والمفصولين والمعفيين إلى حيث أتوا منها ، وبدأت بعض المناطق تشهد إحياءاً لنعرات العداء والقتال بين المواطنين المحليين والمواطنين الوافدين منذ قرون مضتْ .. وكان من الطبيعي أن تشهد بلادنا نفسها إجراءات أكثر تشدداً ضد الوافدين . وحتى أمريكا التي يمكن أن نسميها قارة المهاجرين أصبح المهاجرون حديثاً هم أول من يتضررون من ضيق أسباب المعيشة وندرة فرص العمل فيها .. وهكذا بدأتْ الأرض تموج

(١) التعاون الزراعي مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية عبد الله الجاهد ، ص ١٦٢

تحت أقدام المهاجرين وأصبح من العسير لدى الكثيرين منهم الحصول على موطئ قدم آمن ومستقر فيها ، وأصبحتْ قضية الهجرة والمهاجرين في كثير من دول العالم سواء المستقبلة أو المرسلة قضية سياسية ملحة على مستوى الأحزاب السياسية والحكومات بل وحتى التنظيمات الإقليمية كالمجلس الأوربي ومنظمات وأجهزة الجامعة العربية ، وتسابقت أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة على تناول قضية الهجرة من زوايا مختلفة لا تخلو أحياناً من أغراض الإثارة وإذكاء نار العداء ضد المهاجرين والهجرة .

فما هي يا ترى أسباب هذه الظروف المأساوية التي بدأت تضيق الخناق على الهجرة العالمية ؟. وهل هي بوادر حرب كونية سافرة ضد الهجرة والمهاجرين ؟. وما هو ـ وهذا هو ما يهمنا هنا ـ مدى تأثر الهجرة اليمنية بهذه الظروف حاضراً ومستقبلاً ؟. ماذا لو أن تدفق العائدين اليمنيين نتيجة هذه الظروف الصعبة زاد على مقدرة استيعاب نشاطاتنا الاقتصادية في المجالين الخاص والعام لهم ؟. ألا يستدعي الأمر أن نبادر إلى دراسة الهجرة اليمنية ، استقراءً لظروفها واستشرافاً لمستقبلها ، حتى ـ على الأقل ـ لا نفاجأ على حين غرة بما كان يمكن أن نحتاط له مسبقاً ؟ ، وأيضاً حتى لا يظل الكثير من شبابنا الناشئ يعيش ـ لجهل منه للمتغيرات الطارئة في أسواق العمل الخارجية ـ مشدوداً إلى عالم الهجرة ومخدوعاً بماضيها الزاهر ؟ .

وهكذا تتضافر موجبات عدة لتجعل من دراسة الهجرة اليمنية أمراً ملحاً لا يحتمل التأجيل ، إلا أن من الواضح أن أيا جهد يهدف إلى دراسة الهجرة اليمنية انطلاقاً من الاعتبارات السابقة لابد ستواجهه إشكالات وصعوبات عدة لعل أهمها :

أ ـ بالرغم من الجهود الطيبة التي تبذلها الأجهزة الإحصائية في بلادنا ، وفي مقدمة هذه الجهود كتاب الإحصاء السنوي الذي يصدره الجهاز المركزي للتخطيط ، فإن بلادنا مازالت تفتقر افتقاراً شديداً إلى البيانات والتحليلات الإحصائية ، والتي تمثل الأساس العلمي السليم لأية دراسة تتناول ظاهرة تتشعب آثارها بل وتتناقض أحياناً مثل ظاهرة الهجرة .. ولا يقتصر نقص البيانات الإحصائية في بلادنا على ظاهرة الهجرة فقط ، وإنما مازالت كل نواحي المجتمع الاقتصادية والاجتماعية تفتقر إلى الإحصاءات سواء كان ذلك من حيث الشمولية ، أو من حيث التوثيق والدقة ، أو من حيث التحليل ، ولتشعب آثار الهجرة وامتدادها لمعظم نواحي الحياة اليمنية فإن نقص البيانات الإحصائية في أي من تلك

النواحي يؤثر لدرجة ما في دقة الدراسة وشموليتها ، وبديهي أنه ليس من المتيسر لجهد فردي أن يتفادى الانعكاسات السلبية لمثل هذا النقص الإحصائي الذي ليس بإمكانه إكماله .

ب ـ لا يوجد حتى الآن ـ مبلغ علمي ـ باللغة العربية سوى ثلاث بحوث ميدانية تخصصية عن بعض جوانب الهجرة اليمنية ، وقد اقتصر البحث الأول على دراسة لآثار الهجرة اليمنية على الزراعة في ثلاث من قرى الجمهورية العربية اليمنية قام بها عام ١٩٧٨ م د . جون سوانسون ، واقتصر الثاني على دراسة جغرافية الطابع للمهاجرين اليمنيين في مدينة من مدن أمريكا هي ديترويت ، وقام بها عام ١٩٨٢ م الأستاذ شكيب الخامري ، أما البحث الثالث والذي نشرته مجلة الوطن في عددي أبريل ٨٤ ومايو / يونيو ٨٤ م فقد تناول أثر الهجرة على العمالة في قطاع المعمار الحضري وقام به عام ٨٢ / ٨٣ الأستاذ جونتر ماير .. وعلماً بأن هذه البحوث الثلاثة مترجمة فإن للمرء أن يتوقع أن تكون هنالك بحوث ميدانية أو نظرية أخرى بلغات غير عربية ، وقد أشار ـ مثلاً ـ الأستاذ شكيب في بحثه المشار إليه سابقاً بأن هنالك دراسة أخرى عن الصراع السياسي في المجتمع اليمني في ديترويت .

وبالإضافة إلى هذه البحوث الميدانية الثلاثة التي تناولت جوانب محددة من الهجرة اليمنية هنالك بحوث ومقالات نشرت في بعض المجلات ولعل من أهم هذه البحوث التي توفرت لنا :

١ ـ مشكلة الهجرة اليمنية في الجمهورية العربية اليمنية ونشرته للدكتور أبو بكر السقاف مجلة دراسات يمنية الصادرة بتاريخ يوليو ١٩٨٠ م .

٢ ـ عوامل الهجرة اليمنية ونشرته للأستاذ أحمد القصير مجلة دراسات يمنية بتاريخ يونيو / يوليو ١٩٨٢ م .

٣ ـ الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة اليمنية ونشرته للدكتور عباس السيد إبراهيم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الصادرة بتاريخ أبريل ٨٣ م ، وقد تضمن هذا البحث تحليلاً لمعلومات استمارية جمعها الاتحاد العام للمغتربين عن المهاجرين اليمنيين .

٤ ـ تصدير قوة العمل والتنمية ـ حالة الجمهورية العربية اليمنية ، ونشرته للدكتور نادر الفرجاني مجلة المستقبل العربي العدد ٣٥ يناير ١٩٨٢ م .

كما أن معظم الدراسات الخاصة بالهجرة العربية أو الإقليمية وأهمها تلك التي صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية تناولت بصفة جزئية وعابرة بعض جوانب الهجرة اليمنية ، وإن كثيراً من الكتب التي تتحدث عن اليمن سواء كانت لكتّاب يمنيين أو غير يمنيين لا تخلو من حديث عابر عن الهجرة اليمنية .

ولا شك أن مجلة الوطن التي تصدرها الأمانة العامة للاتحاد العام للمغتربين تمثل جهداً قيماً وفريداً في الاعتناء بمختلف شئون الاغتراب والمغتربين في الجمهورية العربية اليمنية .

وبقدر ما يؤكد مجمل هذه الدراسات والبحوث للقارئ أهمية وربما خطورة دور ظاهرة الهجرة اليمنية في المجتمع اليمني فإنه يؤكد له في نفس الوقت الحاجة الملحة إلى دراسة الهجرة اليمنية من منظور شمولي يتناول بنظرة أكثر عمقاً مختلف جوانبها وأبعادها بغرض الوصول إلى رأي أكثر سداداً وموضوعية بخصوص هذا الموضوع الذي ما زال - على أهميته وحساسيته - مثار خلاف وجدل بين المعنيين به .

ومع قناعتي بأن الصورة المثلى لدراسة الهجرة اليمنية ، دراسة وافية وشاملة لمختلف جوانبها الميدانية والنظرية وبأبعادها الزمانية الثلاث ، تستدعي جهداً جماعياً تخصصياً منظماً ، إلا أن من المؤكد أن الجهود الفردية الموضوعية يمكن أن تكون ذات جدوى ونفع ، ذلك إن لم نقل ضرورة ، لأيما جهد جماعي يحاول الاستفادة منها ، كما أنها قد تمثل الخيار الوحيد في حالة تعذر إيجاد جهد جماعي يقوم بالمهمة ، ومن هذا المنطلق فإني رأيتُ أن أبادر بجهد فردي غير تخصصي أفرده للنظر في موضوع الهجرة اليمنية ، علني أستجيبُ بذلك - بقدر ما أملك - لبعض ما علينا من واجب التفكير والتدبر في مختلف ظواهر هذه الدنيا وخاصةً ما تعلق منها بمصالح العباد ، وأن أستجيب كذلك لبعض ما علينا من دين نحو هذا الوطن العزيز .

وأملاً في إلقاء نظرة شمولية - ربما لأول مرة في تاريخ البحوث والدراسات الخاصة بالهجرة اليمنية - وموضوعية على موضوع الهجرة اليمنية تبدأ هذه الدراسة بمدخل نظري يتناول بإيجاز تعريف الهجرة وتفسيرها وتقسيماتها بالإضافة إلى شيء من دورها عالمياً ، ثم نخص بالحديث الهجرة اليمنية تأريخاً لماضيها وتوصيفاً لحاضرها - حجماً وجغرافياً ومهنياً وديمغرافياً - وتعليلاً لأسبابها ، ثم استشرافاً لمستقبلها على ضوء ما استجد أو قد يستجد من

متغيرات أو مؤثرات تتعلق بعوامل الهجرة اليمنية ، وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى تقصي آثار الهجرة ومصاحباتها في مختلف جوانب الحياة اليمنية لتبني عليها ـ في الباب الأخير منها ـ تثمينها للهجرة اليمنية وتقدم بعض الاقتراحات والآراء العملية بخصوصها .

والدراسة وإن كانت تعنى أساساً بالهجرة اليمنية ، ونعني بها هجرة اليمنيين إلى الخارج ، إلا أنها حاولت أيضاً أن تأخذ في الاعتبار التداخل بينها وبين الهجرتين الأخريتين الداخلية والوافدة ، وما يقتضيه ذلك من حديث موجز عنهما في مختلف أبوابها ، وبقدر حرصها على إطلاع القارئ الكريم على المعلومات والآراء المتفرقة في الدراسات السابقة لها ، حرصت هذه الدراسة أيضاً ـ ما كان ذلك ممكناً وملحاً أو مستحسناً ـ على تمحيص تلك المعلومات والآراء ومقارنتها ببعضها ترجيحاً للحقائق التي تبدو أكثر موضوعيةً على الانطباعات الشخصية التي رأينا أن تأتي في الدرجة الثانية لملء الفراغات التي لم تتوفر لنا فيها بيانات ميدانية موثوق بها ، وكذلك استبعاداً للآراء التي ترجح صدورها عن أفكار مسبقة ومفاهيم خاصة لا تتسع قوالبها للموضوعية العلمية ، وإن كانت هي تدعيها بل وتتسمى بها أو بشيء منها .

ولكم كان بودي أن يكون البحث شاملاً لشطري بلدي الحبيب غير أن قصور البيانات والمعلومات وعدم تمكني من الحصول على ما يخص الشطر الجنوبي منها جعلني ـ آسفاً ـ أقدم البحث مقصوراً على الشمال طامعاً في أن تتاح الفرصة فيما بعد لي أو لغيري لجعل البحث جامعاً للشطرين كما كان ينبغي وكما كنا نحب .

ولابد لي وأنا أختم هذه المقدمة أن أتقدم بوافر شكري وتقديري للذين سبقوني في الكتابة في هذا الموضوع ، وخاصةً أولئك الذين وقفت في الاطلاع على ما كتبوه ، فسواء وافقت أو خالفت بعضهم في بعض آرائهم ، فقد كانت كتاباتهم التي آمل ألاّ أكون قد أخطأت في فهمها ، خير معين لي في كتابة هذه الدراسة .

وأسأل الله الكريم أن يتقبل منّا ومنهم صالح أعمالنا ، وأن يتجاوز عن أخطائنا وعن سيئاتنا ، إنه سميع مجيب .

صنعاء في ١٧ رمضان ١٤٠٥ هـ
٥ يونيو ١٩٨٥ م

عبد الملك منصور

الباب الأول

الهجرة ودورها عالمياً

- تعريف الهجرة .
- أنواع الهجرة .
- أسباب الهجرة .
- دور الهجرة العالمي .

تعريف الهجرة :

من مشاكل الدراسات الاجتماعية أن كثيراً من مفاهيمها ومصطلحاتها يختلف الناس في تعريفها تعريفاً جامعاً مانعاً ، وأن مفهوم المصطلح الواحد قد يتغير بتغير واضعه أو باختلاف الأسس والمعايير التي يقوم عليها التعريف ، وبما أن اختلاف التعريف قد يترتب عليه اختلاف النظر إلى مكونات ومتعلقات المصطلح موضع التعريف مما قد يورد التباساً أو سوء تفاهم بين القارئ والكاتب ، كان من الأهمية بمكان أن تبدأ هذه الدراسة بتعيين مفهومها للهجرة . ولكن لابأس من أن نستعرض هنا بدءاً بعض التعريفات الأخرى من غير إسهاب وتاركين للقارئ مهمة تمحيصها ومقارنتها ببعضها .

نظراً لما للهجرة النبوية الشريفة من أثر وفضل عظيمين على المسلمين وغيرهم ، فإنه ما ذُكِرَتْ كلمةُ الهجرة لوحدها ، من غير إضافة أو تقييد ، إلا وكان المفهوم المتبادر منها لذهن المسلم وخاصةً قبل انتشار الدراسات الحديثة عن الهجرات هو هجرة الرسول ﷺ ، وصحبه الكرام من مكة إلى المدينة .

ويبدو أنه كان لكلمة الهجرة مفهوماً خاصاً في لغة اليمن القديمة ففي تناول لغوي وتاريخي للفظتي الهجرة والهجر في اليمن ولغتها القديمة يقول الدكتور يوسف محمد عبد الله : « قريب من ذلك مصطلح (الهجرة) في اليمن بالأمس ويطلق في الغالب على القرية أو المدينة التي تخلو من الحروب ، ويُصطلح أن تكون حمىً وملاذاً ، ويتخذ حرماً آمناً ، بل ومركز علم وتعليم يفد إليه الطلاب ، مثل هجرة صنعاء وهجرة ظفار ذيبين وهجرة الكبس وهجرة دبر وغيرها »[1] .

على أن ما نحن بصدده هنا ليس هو ذاك المفهوم المتبادر ، أو هذا المفهوم الخاص ، وإنما هو المفهوم الاصطلاحي للهجرة باعتبارها جزءاً من الحركة السكانية التي تعنى بها الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة .

---

(١) مجلة اليمن الجديد يونيو يوليو ١٩٨٤ م ص ٢٤ .

ورد في (معجم العلوم الاجتماعية) والذي أعدته نخبة من الأساتذة المختصين وقام بتصديره الأستاذ إبراهيم مدكور : « يستعمل لفظ الهجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات »[١] .

ويُعرّف (المعجم الديمغرافي) الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة الهجرة بقوله : « الهجرة شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تُدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة ، إلى أخرى تُدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ، ويتبع ذلك تبدل في محل الإقامة أيضاً »[٢] .

ويورد (معجم المصطلحات الجغرافية) تعريفاً للهجرة يقول : « هي انتقال الأفراد من مكان إلى آخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة »[٣] .

أما هيئة العمل الدولية فترى أن تشمل الهجرة الدائمة « انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم فيها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام للقيام بمهمة أو لشغل وظيفة »[٤] ، وحسب قرار الأمم المتحدة[٥] تعتبر التحركات التالية نوعاً من الهجرة :

أ ـ المسافرون من غير السياح ورجال الأعمال والطلاب .

ب ـ المسافرون غير اللاجئين أو الأشخاص الذين نقلوا لظروف قاهرة إلى غير وطنهم ، ويعتبر المسافرون الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة ومن يعولونهم مهاجرين وتعد تحركاتهم هجرة .

ونحن نميل إلى تعريف الهجرة بأنها : « إقامة الشخص بصفة دائمة أو مؤقتة في مكان غير الموطن الذي تقيم أو أقامتْ فيه أصوله الأقربون بصفة دائمة » ومع أني لا أدعي لهذا التعريف الأفضلية المطلقة أو الخلو من العيوب فإنه يبدو لي أنه أكثر توافقاً مع منحى هذه الدراسة التي تهدف إلى تناول شمولي للهجرة اليمنية ، فبالإضافة إلى أنه يضمّن الدلالة

---

(١) معجم العلوم الاجتماعية ص ٦٢٩ .

(٢) المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات ، ترجمة د . عبد المنعم الشافعي و د . عبد الكريم عبد الباقي ص ٨٩ .

(٣) معجم المصطلحات الجغرافية ، د . يوسف توني ص ٥٤٤ .

(٤) معجم العلوم الاجتماعية ص ٦٢٩ .

(٥) نفسه .

الاصطلاحية للهجرة لدلالتها اللفظية (الخروج من أرض إلى أرض)[1] من جانب ، ويميز الهجرة عن باقي أنواع التحركات السكانية المكانية كالحركة اليومية ما بين مكان العمل والمسكن من جانب آخر ، فهو - أي التعريف - يخلو من مثل تلك الشروط التي تُضَيِّقُ من دائرة مفهوم الهجرة ، وتستثني منها فئات معينة ، ولو هي شاركتْ الفئات الأخرى من حيث هجرتها للموطن الأصلي وإقامتها في مكانٍ آخر ، وتفاعلها مع مجتمع المهجر تأثراً وتأثيراً بصورة أو بأخرى ، وحسب هذا التعريف فإن كل من يصدق عليه مفهومه فهو مهاجر بغض النظر عن فئته أو مهنته أو نيته ، وسواء ولد في المهجر أو هاجر بعد الميلاد ، وسواء كانت هجرة داخلية أو خارجية ، اختيارية كانت أم إجبارية .

وقد تتخذ هذه الظاهرة - أي ظاهرة الهجرة - أحياناً أسماء أخرى غير اسم الهجرة ، منها اسم الغربة أو الاغتراب ، ليس بالمعنى الفلسفي أو السيكواجتماعي[2] ، وإنما بالمفهوم الجغرافي أو اللغوي العام (البعد عن الأهل والوطن)[3] . وقد يميل البعض[4] أحياناً إلى التمييز بين لفظي الهجرة والاغتراب استناداً إلى عامل الاستمرارية والتجنس بجنسية المهجر في حالة الهجرة ، ومن الأسماء الحديثة نسبياً اسم التبادل البشري واسم انتقال العمالة ، وهما اسمان يردان بكثرة عند من يتحدثون عن العمل العربي المشترك .

أنواع الهجرة :

تتعدد أنواع الهجرة وتقسيماتها بتعدد وتنوع أُسس أو مراجع التقسيم ، وقد أورد الكُتّابُ في ذلك عدة أنواع وتقسيمات ، ولسنا هنا بصدد تتبع تلك التقسيمات والأنواع ، إذ أنها بالإضافة إلى كونها من قبيل تحصيل الحاصل ولا تضيف إلى الأذهان معلومة جديدة ، فإنها - كما ذكرت - متعددة وكثيرة ولن يفيدنا تتبعها وحصرها ، إلا أننا سنشير هنا إلى تقسيمين لهما صلة ببعض الاصطلاحات التي سنتداولها أحياناً خلال هذه الدراسة :

١ - فاستناداً إلى العلاقة بين الموطن الأصلي والمكان الْمُهَاجَر إليه تقسم الهجرة إلى نوعين :

---

(١) قطر المحيط ص ٢٢٧٣ . ولسان العرب ج٥ ص ٢٥١ .

(٢) انظر معجم علم الاجتماع برفيسور دينكن ميتشل ترجمة د . إحسان محمد الحسن ص ١٨ .

(٣) معجم العلوم الاجتماعية ص ٢٧٠ .

(٤) مجلة الوطن فبراير ١٩٨٣ م ص ٣٣ .

أ ـ الهجرة الداخلية : ويكون فيها كل من الموطن الأصلي والمكان المهاجر إليه داخل إطار سياسي واحد ، غالباً ما يُقْصَدُ به الدولة الواحدة (القطر) ، وفيها يهاجر مواطنو الدولة المعنية من مواطنهم الأصلية إلى مكان آخر في نفس الدولة .. ورغم أن حركة الهجرة الداخلية يمكن أن تكون متعددة الجهات والتوجهات ، فتكون من ريف إلى ريف ، أو من حضر إلى حضر ، أو من حضر إلى ريف ، فإن الغالب الأعم هو أن تكون في اتجاه الحضر من قبل الريف .

وبالطبع قد يحلو للبعض أن يوسع هذا الإطار الواحد ، بأن يتخذ له أساساً آخر غير أساس الدولة الواحدة ، وذلك كأساس القومية (كالقومية العربية) أو أساس الأسواق المشتركة والاتحادات (كالسوق الأوربية المشتركة) .. إلخ إلا أن الأساس الأول أي الدولة الواحدة هو الأساس الذي سنعنيه عندما يرد اصطلاح الهجرة الداخلية فيما بعد .

ب ـ الهجرة الخارجية : وفي هذه الحالة تكون أرض المهجر خارج الإطار السياسي الذي يضم الموطن الأصلي .

وكما أن حركة الهجرة الداخلية متعددة الجهات والتوجهات ، فكذلك حركة الهجرة الخارجية نجدها متعددة الجهات والتوجهات ، فقد تكون من دول متقدمة إلى دول أخرى متقدمة ، أو من دول متقدمة إلى دول نامية ، وغالباً ما تكون هاتان الحركتان محدودتين بإطار الخبراء والكفاءات .

وقد تكون من دول نامية إلى دول متقدمة كهجرة سكان المغرب العربي إلى أوربا ، وهجرة اللبنانيين واليمنيين إلى أمريكا .

وقد تكون من دول نامية إلى أخرى نامية ، فاليمن مثلاً دولة نامية وتستقبل مهاجرين من دول أخرى نامية ، مثل مصر والسودان ، وهذا النوع الأخير الذي يحصر الحركة بين الدول النامية ـ مصدراً وتوجهاً ـ هو الأكبر حجماً والأكثر عدداً ، باعتبار أن دول النفط العربية والإفريقية هي من الدول النامية ، وليست من الدول المتقدمة ، برغم مشاركتها للدول المتقدمة ـ وقد تزيد عليها أحياناً ـ في عنصر الرخاء والغنى .

وتجدر الإشارة إلى أنه عند نسب الهجرة إلى مكان الاستقبال ، يستعمل أحياناً تعبير ثالث هو تعبير الهجرة الوافدة ، ولا يعني ذلك وجود نوع ثالث للهجرة ، وإنما هو مجرد تعبير آخر يُستعمل في الغالب لوصف الهجرة الخارجية وأحياناً لوصف الهجرة الداخلية أيضاً .

٢ ـ واستناداً إلى المدة التي يمكثها المهاجر في أرض المهجر يمكن تقسيم الهجرة إلى نوعين :

أ ـ هجرة مؤقتة : وفيها ينوي المهاجر مكوث فترة معينة قد تكون محددة بتحقيق غرض أو أغراض معينة يرجع بعدها المهاجر إلى موطنه الأصلي ليستقر به المقام هناك .

ب ـ هجرة دائمة : وفيها يكون الانتقال من الموطن الأصلي إلى أرض المهجر مصحوباً بغرض الاستقرار والاستيطان في أرض المهجر ما دام في العمر بقية .

وبالطبع يمكن أن تتنامى قوى الدفع أو الجذب أو كلتاهما ، فتولّدَ لدى المهاجر المؤقت الرغبة في ديمومة الهجرة واستمراريتها لا سيما إذا ما سمحتْ بذلك قوانين وإجراءات أرض المهجر .

أسباب الهجرة :

تلجأ معظم الدراسات الخاصة بالهجرة إلى اصطلاحي عوامل الدفع (الطرد) وعوامل الجذب لتفسير عملية الهجرة الاختيارية ، وغالباً مما يُقصَدُ بهذين الاصطلاحين(☆) :

عوامل الدفع : عوامل في بيئة المواطن الأصلية تدفعه إلى مغادرتها .

عوامل الجذب : عوامل في بيئة الوصول تجذب إليها سكان البيئات الطاردة .

وعلى أهمية عوامل الدفع وعوامل الجذب وكذا عوائق الحركة بينهما والتي يمكن أن نطلق عليها جميعاً (العوامل البيئية) ، ونعني البيئة بشقيها الطبيعي والاجتماعي ، في

(☆) رغم رواج الاصطلاحين وكثرة استعمالها عند الكتّاب إلا أني لم أقف على تعريف دقيق لهما .

تفسير ظاهرة الهجرة ، فإن كون الهجرة سلوكاً إنسانياً يجعل من الخطأ محاولة تفسيرها بردها إلى أسباب بيئية فقط ، سواء كانت هذه الأسباب متعلقة ببيئة الوطن الأصلي أو المهجر أو كليهما ، وإن تدفق الناس من البيئات أو المناطق الطاردة إلى مناطق الإغراء والجذب ، لا يمكن النظر إليه كعملية آلية تلقائية ، تتطابق مع آلية وتلقائية تدفق الماء ـ مثلاً ـ من المناطق العالية إلى المناطق المنخفضة بقوة الجاذبية إذ أن أيّاً كانت قوة العوامل والأسباب البيئية (عوامل الدفع والجذب) يظل الإنسان ـ ما كان سوياً ـ قادراً على أن يستجيب لتلك العوامل بأكثر من طريقة أو احتمال ، قد يكون من بينها ما يتعارض مع الاستجابة المتوافقة لاتجاه تلك العوامل . وكنتيجة مباشرة لهذه الخاصية السلوكية التي يتميز بها الإنسان عن غيره تتعدد مواقف الناس وسلوكهم حيال الهجرة ، إقداماً وإحجاماً ، رغم تطابق العوامل البيئية بالنسبة لبعضهم ، بل من الملاحظ عند استقراء الواقع أن الذين يهاجرون ليسوا هم بالضرورة أكثر الناس حاجةً أو اضطراراً للهجرة بمقياس عوامل الدفع والجذب .

ولا يعني ما سبق القول بعشوائية الهجرة أو عدم جدوى اللجوء لعوامل الدفع والجذب لتفسير ظاهرة الهجرة ، بقدر ما يعني الحاجة إلى البحث عن عوامل أخرى غير العوامل البيئية تتعلق بذات الإنسان ـ ويمكن أن نسميها من ثمَّ بالعوامل الإنسانية أو الذاتية ـ وتساهم في الوصول إلى فهمٍ أوضح لحركة الهجرة وخاصةً على المستوى الفردي ، ولعل من أهم العوامل الذاتية التي تُكيِّفُ استجابة الفرد لعوامل الطرد والجذب :

الطموح :

يبدو أن لكل إنسان طموحاته في هذه الحياة إلا أن هنالك اختلافاً بَيِّناً بين الناس من حيث نوع هذه الطموحات وحجمها ، وبقدر ما تكون الطموحات كبيرة بقدر ما يكون صاحبها أكثر تهيؤاً للتفكير في الهجرة ، فذوو الطموحات الكبيرة هم الذين يتطلعون دائماً إلى بيئة أكثر ملاءمةً لتحقيق طموحاتهم ، ومثل هذا التطلع هو الذي قد يكشف لهم عن وجود مكان آخر ، غير أوطانهم ، يمتاز بمثل تلك الظروف الملائمة لطموحاتهم ، كما قد تدفعهم طموحاتهم هذه إلى التفكير بالهجرة إلى ذلك المكان ، وفي الجانب الآخر فإن القنوعين بما هو كائن قد لا يدركون إدراكاً واعياً وجود مناطق جذب ، وإن علموا بوجودها قد لا يشعرون نحوها بأي انجذاب يضاهي انجذابهم الدائم لمستقرهم ، ولما ألفوه في وطنهم ، وهم ـ من ثَمَّ ـ لن يجدوا دافعاً نفسياً يدفعهم للهجرة لتلك المناطق .

الإرادة :

تحتاج كل من مقاومة نزوع النفس وميلها إلى الخمود وعدم مفارقة المألوف من جهة ، ومجابهة الصعاب والمخاطر التي تحف بالهجرة من جهةٍ أخرى ، إلى إرادةٍ قويةٍ تَقْوَى على تخطي هذه العوائق التي تُثَبِّط الكثيرين من ضعيفي الإرادة عن الهجرة . ومن الواضح أننا لا نعني بالإرادة هنا مجرد الرغبة ، وإنما نعني بها الرغبة المشفوعة بحركة نحو المرغوب والإصرار على نيله رغم ما دونه من مشاق وعناء ، والإرادة بهذا المعنى تمثل القنطرة التي تُمكن صاحبها من الانتقال بطموحاته من عالم الأحلام إلى دنيا الواقع ، وفي غياب حد أدنى من قوة الإرادة يظل الإنسان عاجزاً عن تحقيق الكثير من طموحاته خاصةً تلك التي قد يحتاج تحقيقها إلى شيء من التضحية والمعاناة والمغامرة مثل الهجرة .

وإذا كان الأرجح أن الذين لا يطمحون لن يفكروا في الهجرة مهما شغلت الآخرين عوامل الدفع والجذب ، فإن الطموحين الذين تنقصهم الإرادة الكافية لن تمثل الهجرة بالنسبة إليهم أكثر من حلم من أحلام يقظتهم .

والطموح المشفوع بما يلزم من إرادة هو ما يمكن أن نسميه بـ (الطموح الفاعل) الذي يحمل أصحابه على التطلع والسعي نحو تحقيق أهدافهم المستعصية ، حتى ولو من خلال الهجرة . ولا شك أن هنالك عوامل ذاتية أخرى مثل **المقدرات والكفاءات الشخصية** تشارك الطموح الفاعل في تحديد علاقة الإنسان بالهجرة ، إلا أننا لسنا هنا بصدد تتبع العوامل الذاتية وتفصيل الحديث عنها بقدر ما نحن بصدد توضيح أهميتها في تفسير ظاهرة الهجرة .

وتبدو أهمية اعتبار العوامل الذاتية في تفسير ظاهرة الهجرة أكثر وضوحاً عند مقارنتها بالعوامل البيئية ، إذ يمكن القول مثلاً أن عوامل الدفع والجذب لا تفسر مبدأ التفكير في الهجرة ، بقدر ما هي تفسر اتجاه الهجرة أي من أين وإلى أين ؟ في حين أن الطموح الفاعل هو الذي - كما سبقت الإشارة - يقود أصحابه إلى الوعي بعوامل الدفع والجذب ، وربما - من ثَمَّ - إلى التفكير في الهجرة . كما أن نظرة الإنسان للعوامل البيئية وتقييمه لها دفعاً وجذباً تتأثر كثيراً بالعوامل الذاتية ، فنتيجةً لاختلاف المقدرات والتكوين الذهني والروحي وربما النفسي والجسدي (العوامل الذاتية) من فرد إلى آخر قد يَجْذِبُ

فرداً ما عاملٌ بيئي قد لا يثير أبداً انتباه فرد آخر ، وإن أثاره فليس بالضرورة جذباً وإنما قد يكون بالنقيض من ذلك أي دفعاً وكراهةً . وأخيراً فإن في مقدرة العوامل الذاتية كما قلنا سابقاً أن تدفع الإنسان إلى اتخاذ قرار يناقض التقييم (الموضوعي) لعوامل الدفع والجذب . على أن كل ذلك لا ينفي تأثر العوامل الذاتية أيضاً بالعوامل البيئية بدرجات تتفاوت من شخصٍ إلى آخر ومن بيئةٍ إلى أخرى .

ولو صح ما ذهبنا إليه بخصوص العوامل الذاتية يغدو طبيعياً الاستنتاج بأنه مع أن الدلالة المتبادرة لارتفاع معدل الهجرة عن مكانٍ ما هي غلبة عوامل الدفع على هذا المكان ، فإن فيه أيضاً دلالةً على تميز سكان هذا المكان بقدر غير قليل من الطموح الفاعل وإن هذه الدلالة الأخيرة تَقْوَى وتتأكد كلما قَلَّ دور عوامل الدفع في حركة الهجرة .

ومهما يكن من أمر ، فإن العوامل البيئية تلك تتعدد منابعها وصورها العامة فتكون اقتصاديةً أو اجتماعيةً أو سياسيةً أو دينيةً أو خليطاً منها ، على أن مما تجدر ملاحظته أنه وإن كانت العادة قد جرتْ على تقسيم العوامل البيئية إلى عوامل دفع وأخرى عوامل جذب ، فإن ذلك يجب ألاّ يعمينا عن تبين العلاقة والتداخل الملحوظ ما بين عوامل الدفع وعوامل الجذب ، وتتبع هذه العلاقة من أن كلاً من عوامل الدفع وعوامل الجذب إنْ هي في الغالب ـ وخاصةً بالنسبة للشخص الواحد ـ إلا بدائل لبعضها ومن نفس النوع ، فالشخص الذي أكثر ما يعاني منه في بلده هي الضغوط الاقتصادية الطاردة لا شيء أكثر إغراءً له في المهجر من البسط أو الرخاء الاقتصادي ، ومن الواضح هنا أن العامل واحد وهو الاقتصاد ، وإن كان تأثيره قد اختلف فأصبح طارداً مرة (في الوطن) فسميناه بالعامل الدافع ، ومغرياً أو جاذباً مرة (في المهجر) فأدخلناه في عداد عوامل الجذب ، ولا ننسى أن هذا التأثير إنما هو تأثير ذاتي وليس موضوعياً ، بمعنى أنه يختلف من شخص إلى آخر وربما يختلف لنفس الشخص باختلاف وضعه وحالته ، ويمكن أن نضرب لذلك مثلاً بالظروف الاقتصادية الضاغطة في بلدٍ ما ، فهي تكون ضاغطة لفئة وخاصةً المعدمين ، بينما قد تكون هي بمثابة فرصة مغرية لفئة أخرى يمكنها استغلال مثل هذه الظروف الاقتصادية الضاغطة لمصلحتها . وقد لا يمر زمن طويل قبل أن يتبادل بعض الفئتين مواقعهم من نفس تلك الظروف الاقتصادية الضاغطة . وبالإضافة إلى ذلك هنالك تداخل مكاني بين مجموعتي عوامل الدفع وعوامل الجذب بحيث إنه لا الموطن الأصلي ولا المهجر ينفرد أحدهما بإحدى المجموعتين وإنما نجد في كلٍ منهما عوامل دافعة وأخرى جاذبة .

ولعل ما سبق يسوقنا إلى القول : إنه من الأوفق أن ننظر إلى الهجرة ـ وخاصةً على مستوى الفرد ـ بأنها حركة بين قطبي أو طرفي ذات العامل أو العوامل البيئية ، بدلاً من أن ننظر إليها باعتبارها حركة بين عوامل بيئية لا علاقة بينها .

دور الهجرة العالمي :

المتأمل في التاريخ البشري يلاحظ أن الهجرة كانت وما زالت تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل التاريخ البشري ، وذلك من خلال تأثيراتها المتباينة على مختلف جوانب الحياة الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والحضارية .

فبدءاً يتعذر على المرء من دون أخذ الهجرة ـ أياً كانت وسائلها ودوافعها ـ في الاعتبار فهم هذا الانتشار البشري الواسع على أقطار هذه الأرض . وليس خافياً ما تمخض عن هذا الانتشار من آثار ليس أقلها مساهمته في الحفاظ على النوع البشري وتكاثره وكذلك اختلاف المميزات البشرية الناتج عن اختلاف البيئات التي استقرت فيها كل مجموعة ، وما نتج عن هذا الاختلاف من تنوّع في الجهود والإبداعات البشرية بصفة عامة ، وتمايز الحضارات والثقافات بصفة خاصة . ومهما اشتط البعض تقليلاً أو تضخيماً لدور الجغرافيا في مسار التاريخ البشري أو لدور البيئة في سلوك الإنسان فليس لأحد أن ينكر دور الهجرة في تنوّع العلاقة ما بين الإنسان وبين البيئات الجغرافية ، إذ أنه لولا الهجرة وما نتج عنها من انتشار لانحصرتْ علاقة الإنسان بالبيئة في نوع واحد أو أنواع محدودة من البيئات تمثل غالباً البيئة الجغرافية التي وجد فيها الإنسان بدءاً ، ولافتقدتْ الإبداعات والجهود البشرية نتيجة ذلك عنصر التنوع أو ـ على الأقل ـ للقدر منه الناتج عن تأثير البيئات المتنوعة .

وكما ساهمتْ الهجرة في تنوّع الجهود والإبداعات البشرية على هذه الأرض ، ساهمت كذلك في ربط مختلف هذه الجهود والإبداعات ببعضها البعض في علاقة تفاعلية خلاقة . فالهجرة كانت ، وما زالت من أهم عوامل التفاعل الثقافي والفكري والتمازج الاجتماعي والحضاري بين مختلف التجمعات والكيانات البشرية المنتشرة على هذه الأرض ، ولا نكون قد جانبنا الصواب إذا ما قلنا إنه وقبل أن تظهر وسائل الإعلام التي استطاعت أن تهاجر بالأفكار والآراء والعلوم من غير رفقة أصحابها ودعاتها ـ وهو ظهور جد قريب ـ كانت

الهجرة البشرية هي أهم وسيلة إعلامية وربما كانت الوسيلة الوحيدة لنقل الأفكار والآراء والعلوم وإحداث التفاعل الثقافي والحضاري بين التجمعات البشرية المتباعدة .

إذن ، لقد ساهمت الهجرة في تقدم الحضارة الإنسانية وإثرائها ، على الأقل بقدر ما لها من فضل على عمليتي التنوّع والتفاعل أو التميز والتمازج الحضاريين .

وعلى المستوى السياسي يفيد استقراء التاريخ بأن الهجرة مثلت بداية نشوء كثير من الممالك والدول التاريخية ، بل وحتى بعض الجمهوريات المعاصرة ، وتمثل دولة إسرائيل القائمة على أرض فلسطين المحتلة أسوأ مثال لأشر دولة في تاريخنا المعاصر ، قامت أساساً على الهجرة والتهجير .. هجرة اليهود أو تهجيرهم إلى فلسطين من مختلف دول العالم ، وهجرة أو تهجير العرب إلى خارج فلسطين . وفي الغالب يمكن أن نردّ إلى الهجرة الجذور التاريخية البعيدة لكثير من المشاكل والفاعليات السياسية أو الاجتماعية في العالم اليوم ، مثل التمييز العنصري في أمريكا وبعض دول أوربا وإفريقية ، ومثل نشوء كثير من الأحزاب السياسية وخاصة في بعض البلدان العربية ، ومثل مشاكل الأقليات في بعض الدول و ... إلخ .

وعلى الصعيد الديني نلاحظ أن حرص الأنبياء عليهم السلام على نصرة رسالاتهم دعا بعضَهم إلى الهجرة ، فقد هاجر أبو الأنبياء ، وهاجر كليم الله ، وهاجر خاتم الأنبياء عليهم جميعاً أفضل الصلاة والتسليم . ولعل من دلائل أهمية مثل هذه الهجرات أننا معشر المسلمين قد اتخذنا إحداها أساساً للتقويم والتأريخ ، ولِمَ لا وهي تمثل ولادة خير دولة شهدتها البشرية جمعاء حتى يومنا هذا ، ومن بعد كان وما زال لهجرة المسلمين فضلها الكبير في دخول كثير من الناس الإسلام ، واتساع الرقعة الإسلامية وخاصة في إفريقيا وآسيا ، بل يمكن القول بصورة عامة : إن التوزيع الجغرافي لأديان العالم قد تأثر كثيراً ـ انتشاراً وجموداً ـ بالهجرات البشرية التاريخية .

وتعتبر هجرة العمل الدولية اليوم ضرورة لكل من دول الإرسال ودول الاستقبال ، بحكم حاجة الأخيرة الماسة لقوة عمل المهاجرين الوافدين إليها ، أو حاجة الأولى الماسة إلى فرص الاستخدام والعائدات النقدية التي تتيحها الهجرة لها ولمواطنيها ، وعلى سبيل المثال توقعت بعض الإحصائيات[1] بأن القوى العاملة المهاجرة ستمثل عام ٨٥ نسباً عالية جداً

(١) المستقبل العربي ، العدد ٤٧ ، يناير ١٩٨٣ م ، ص ٧٢

تصل إلى ٩٠ ٪ ، ٨٦ ٪ ، ٥٦ ٪ من مجموع القوى العاملة في كل من الإمارات العربية وقطر ومجموعة دول النفط العربية على التوالي . وفي المقابل تمثل تحويلات المهاجرين ومدخراتهم واحدة من أهم مصادر العملات الصعبة في دول الإرسال وخاصة مصر ، والأردن وبلادنا .

وإذا كان من أهم السمات الديمغرافية لعصرنا هذا التجمعات الحضرية الكبيرة ، فإن من المعلوم أن الهجرات (الداخلية والخارجية) هي الوسيلة الأساسية التي قامت عليها هذه التجمعات ، وما من دولة تخلو من الهجرة الداخلية والتي غالباً ماتبلغ ذروتها في بداية تسارع عملية التحضر والتحديث ، وتعتبر الهجرة الداخلية ضرورة لابد منها لقيام المجمعات الصناعية والمدن التي تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأيدي العاملة .

ومع أن للهجرات تاريخ موغل في القدم يصعب تحديد بدايته ، وأن تاريخ بعض الهجرات الدولية الكبيرة المعروفة يرجع إلى عصور ماقبل التاريخ فإن مما لاشك فيه أن تطوّر وسائل المواصلات ووسائل الإعلام قد ساعد كثيراً على تشجيع الهجرة واتساع دائرتها لتشمل نسبة كبيرة جداً من سكان العالم .

ومن الطبيعي أن تتسبب عن الهجرة وتصاحبها آثارٌ وظواهر تمتد لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية ، وأن تزداد حدة هذه الآثار تبعاً لانتشار الهجرة واتساع حجمها حتى غدت الهجرة ، أياً كان المنظور ، واحدة من أهم المؤثرات في عصرنا هذا ، ولعل القارئ العزيز لو فكر ملياً لوجد أن شخصه الكريم لم يسلم من أثر أو أكثر من آثار الهجرة المباشرة أو غير المباشرة ، وإن لم يكن هو شخصياً قد هاجر أو حتى لم يفكر أبداً في الهجرة .

ولا تتوقف أهمية الهجرة على دورها في عالم الإنسان فقط ، فهنالك حركات مشابهة وربما متطابقة أحياناً في عالم المخلوقات الأخرى لها دور كبير ومهم في حياة هذه المخلوقات ، حتى إن المخلوقات عديمة الحركة الذاتية كالنباتات هيأ الله لها من القوى الأخرى كالرياح والأنهار ما يمكنها من الهجرة من مكان إلى آخر .

من الواضح أني لاأقصد بما سبق من حديث عن دور الهجرة العالمي الادعاء بأن الهجرة هي المؤثر الأوحد على سلوك الإنسان ، أو أنها هي العامل الأوحد وراء التاريخ البشري ، وكل ماقصدت إليه هو أن أنبه فقط إلى أهمية دور الهجرة وتشعب آثارها بالإشارة إلى بعضها .

وإجمالاً لما سبق يمكنني القول : إنه مهما يكن الاختلاف حول تقدير أهمية دور الهجرة في التاريخ البشري ، فإنه ليس لأحد أن يجزم بأن نفس هذا التاريخ البشري كان سيكون وبنفس ملامحه ومميزاته هذه ، لو لم تكن هنالك هجرة أصلاً ، وعلى سبيل المثال وليس الحصر يمكن للمرء أن يتساءل بهذا الصدد :

— ترى لولا الهجرة هل كانت أمريكا ، ستكون كما هي الآن قوة كبرى تؤثر في كثير من مجريات وفاعليات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في معظم بقاع العالم اليوم ؟

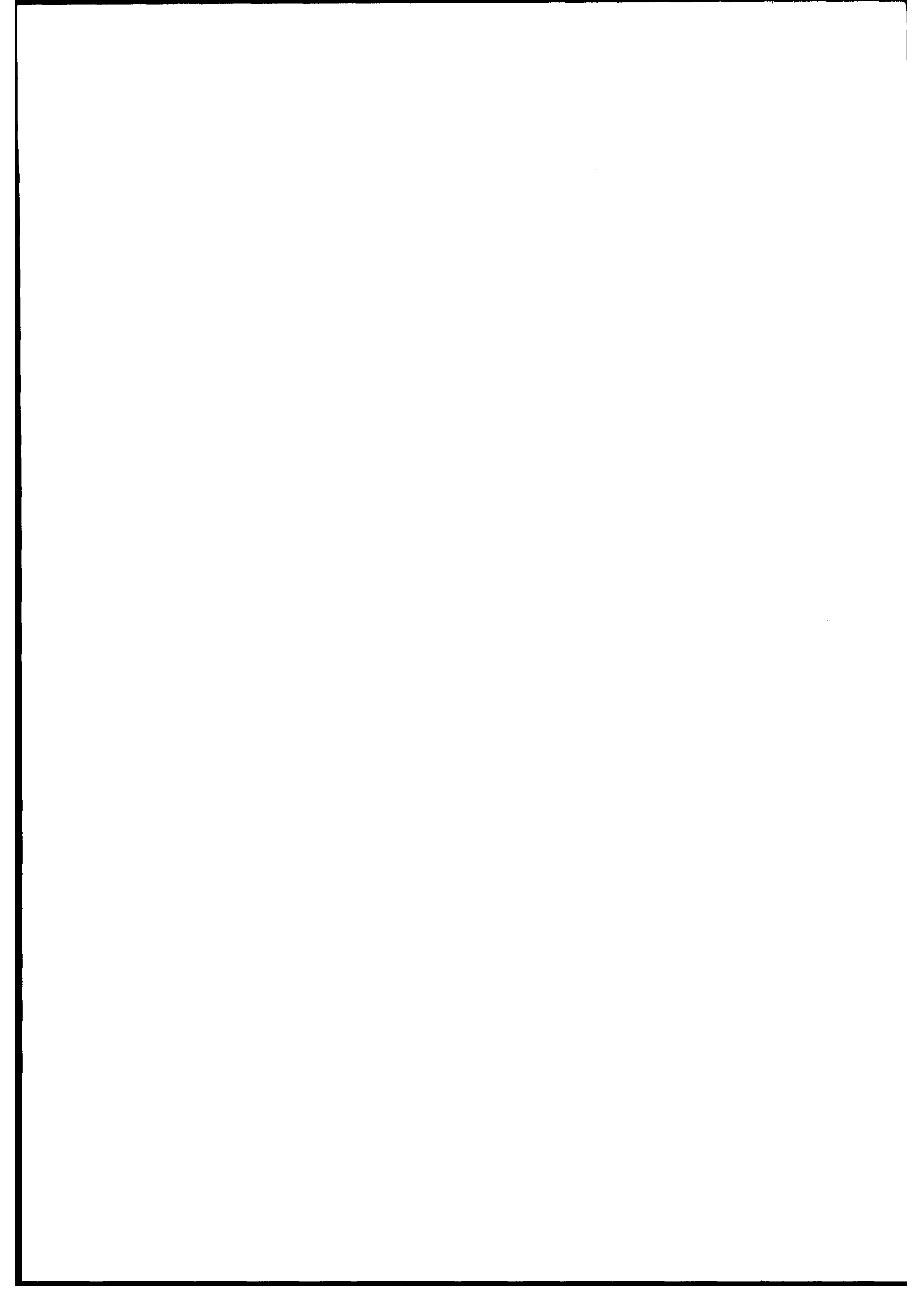
— ولو لم يهاجر إلى أمريكا اليهود ، أو لو أن وافديها العرب كانوا أكثر فاعلية - ولا أقول عدداً - من وافديها اليهود ، هل كان سيكون موقف أمريكا من قضية فلسطين هو نفس موقفها اليوم ؟ .. ذلك إن لم نتساءل هل كانت ستكون هنالك (قضية فلسطينية) لو لم تكن هنالك هجرة أصلاً ؟

— وهل وهل .. أسئلة كثيرة من هذا القبيل يمكن أن تطرح نفسها ، وكلها تشير إلى أن الهجرة كانت عاملاً مهماً أو أساسياً في نشوء واستمرارية كثير من الأحداث الهامة التي خطَّتْ وربما مازالتْ تَخُطُّ للتاريخ البشري هذا المسار الذي كان .

وإذا كان كل ذلك كذلك ، ألا تستحق هذه الظاهرة أي ظاهرة الهجرة أن نوليها اهتمامنا دراسة وبحثاً ؟

الباب الثاني

تاريخ الهجرة اليمنية



كما هو الحال مع أي حدث تاريخي ممعن في القدم ، فإنه من العسير تحديد تاريخ محدد لبداية الهجرة اليمنية ، ويغدو ـ من ثَمّ ـ أمراً متوقعاً أن يختلف المؤرخون فيما بينهم اختلافاً بَيّناً بهذا الصدد ، وبما أنه ليس من أولويات هذه الدراسة ، ولا هو مما يتسنى لصاحبها تحرير الخلاف التاريخي وفصل القول فيه ، فلا بأس من أن أقتصر هنا على إيراد بعض أقوال المؤرخين وآرائهم ، بادئاً بأقدمها تأريخاً للهجرة ، وتاركاً لغيري من ذوي المقدرة والاختصاص مهمة التحقيق في ذلك .

لعل أقدم موجة للهجرة اليمنية يذكرها التاريخ ، هي تلك الموجة التي يؤرخ لها أستاذنا القاضي عبد الله بن عبد الوهاب الشماحي بالألف السادس قبل الميلاد (٦٠٠٠ ق‌م) ، حيث يقول : « فإن للبونيين موجتين : أولاهما قبل التاريخ كما سبق ، وهذه الموجة هي التي نزح بعصهم إلى شمال إفريقية وإليهم تعود أنساب البربر »[١] . على أن للعلامة ابن خلدون رأياً يفيد بأن « البربر من أولاد كنعان الذين كانوا يعيشون في الشام ثم رحلوا إلى إفريقية عندما غلبهم يوشع وثانياً داود عليه السلام »[٢] .

وتأكيداً لتلك الهجرات القديمة يشير أستاذنا القاضي عبد الله الشماحي بأن اليمن هي موطن أول حضارة إنسانية في التاريخ ، وأن الحضارات تمتاز دائماً بالكثافة السكانية العالية والتي تعتبر واحدة من عوامل الهجرة ، يقول القاضي : « ثبت أن الجزيرة العربية هي المهد الأول للحضارة الإنسانية الأم ، والمهد الأسبق للإنسان الحضاري الأول لما بعد العصر الجليدي الرابع »[٣] .

ومن المعلوم ان من المؤرخين بما فيهم أستاذنا القاضي الشماحي من يرون أن جزيرة العرب بما فيها اليمن كانت في الماضي أكثر خصوبة وأمطاراً مما هي عليه الآن .

« رأى بعض العلماء أن جزيرة العرب كانت في عصر البلايتوسين خصبة جداً كثيرة المياه والأمطار إلا أن تغيراً طرأ عليها فأذاب الثلج وازداد الجفاف وحوّل الأرض الرطبة إلى أرض يابسة وصحارى ورمال لاتصلح للإنبات ولاللحياة »[٤] .

(١) المجرات اليمنية من بون صنعاء للبحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا ص ٩ .

(٢) تاريخ العلامة ابن خلدون المجلد الثالث ص ١٤ .

(٣) المجرات اليمنية من بون صنعاء للبحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا ص ٧١ .

(٤) تاريخ المغتربين العرب في العالم : عقيد أركان حرب حسن حده ص ٢٠٨ .

ولو تـأكـد مـاذهب إليـه أستـاذنـا القـاضي عبـد الله الشماحي مستـأنسـاً بـالبحـوث الجيولوجية بأن الإنسان الأول إنما ظهر في اليمن « اليمن هو الحقل الذي نبت عليـه الإنسـان الأول قبـل مئـة ألف سنـة »[1] ، فـإن ذلـك يعني أن هـذه البشريـة التي تنتشر في أقطـار الأرض ، وتدب في مناكبها ، باختلاف أشكالهم وألوانهم ، إنما هاجر أجـدادهم الأولون بـدءاً من اليمن ، الأمر الذي يعني أن بداية تاريخ الهجرة اليمنية هي بداية تاريخ انتشار الإنسان على هذه الأرض ، وهو أمر لم يُكْشَف عنه النقاب بعدُ حسب علمنا .

ويؤرخ الأستاذ محمد يحيى الحداد[2] للهجرة اليمنيـة ذاكراً أنـه في عـام ٤٠٠٠ ق‌م وصل المهاجرون من بلاد العرب الجنوبية إلى مصر ، وفي عـام ٣٠٠٠ ق.م وصلوا إلى العراق ، وفي قرون بعيـدة قبل الميلاد نزح المهـاجرون من بلاد العرب الجنـوبيـة إلى شمال شرق إفريقيـة وأسسوا هنالك مستعمرات .

ويورد الأستاذ عقيد أركان حرب حسن حدة تواريخ مشابهـة ، حيث يقول : « أول هجرة عرفهـا التـاريـخ العربي عـام ٤٠٠٠ ق.م ، وثـاني هجرة عــام ٣٦٠٠ ق.م ، وبلغت الهجرات ذروتها مابين ٢٥٠٠ ، ١٥٠٠ ق.م »[3] .

ويقفز الدكتور محمد سعيد العطار بتاريخ الهجرة اليمنيـة من العصور البعيـدة قبل الميلاد إلى بدايات وربما قبيل العصر الميلادي ، حيث يؤرخ للهجرة بهدم أوانهيار سد مأرب ، « ولأول مرة في التاريخ يهـاجر اليمنيون عن بلادهم هجرة واسعـة توجهوا إثرهـا للاستقرار في بلاد مـا بين النهرين وسورية ، حيث أقاموا مملكتي الحيرة وغسان » ،[4] ويقول في مكان آخر : « إن الهجرة الكبرى الأولى ترجع إلى الهدم الذي أصاب سد مأرب »[5] ، والسائد تاريخياً أن انهيار سد مأرب نهائياً كان بعد الميلاد ، على أن للأستاذ محمد حسين الفرح تحقيقاً تأريخياً يفيـد بـأن انهيـار السـد كان ما بين ٥٥٠ ـ ٥٠٠ قبل الميلاد[6] .

---

(١) اليمن الإنسان والحضارة : القاضي عبد الله الشماحي ص ٢٤ .

(٢) تاريخ اليمن السياسي ص ٢٧ ـ ٢٩ .

(٣) تاريخ المغتربين العرب في العالم ص ٢٠٩ .

(٤) التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ص ٢٥ .

(٥) التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ص ٧٢ .

(٦) الملحق الأدبي لصحيفة الثورة ٢٤ / ١ / ٨٥ ص ٥ .

كان ذلك عن تاريخ الهجرات اليمنية القديمة ، وقبل الدخول في تاريخ الهجرات اليمنية الحديثة تجدر الإشارة إلى أن الهجرات القديمة تميزت ببعض الصفات التي تجعلها تختلف عن الهجرات الحديثة ، ومن أبرز هذه الصفات : **جماعية الهجرة** ، إذ أن قرار الهجرة في ذلك الزمان القديم لم يكن - كما يروي التاريخ - قراراً فردياً كما هو الحال في يومنا هذا ، وإنما كان القرار هو ملك الوحدة الاجتماعية يومئذ ، كالقبيلة ، أو القرية ، أو الطائفة .

ويمكن أن نضرب لذلك مثالاً بحادثة مالك بن فهم الذي هاجر بعد حادثة سيل العرم بكل قبيلته التي بلغ تعدادها ستة آلاف رجل ، من مأرب واستوطنوا في نزوى بعُمان[1] .

والصفة الثانية التي ميزت الهجرات القديمة عن الحديثة هي **الصفة الاستيطانية للهجرات القديمة** ، فكل تلك الهجرات القديمة قد انقطعت صلاتها بالموطن الأصلي واستطابت الإقامة الدائمة في مواطنها الجديدة ، في حين أن الهجرات الحديثة تتسم في غالبها بأنها مؤقتة .

ومما يؤكد ضعف الصلة بين تلك الهجرات القديمة والهجرة الحالية وجود فاصل زماني ليس بالقصير بين الهجرتين .

وكما هو الحال مع الهجرات القديمة نجد أن ثمة خلافاً - بصورة أخف وأقل - بين مؤرخي الهجرة اليمنية الحديثة ، فهذا شكيب الخامري يورد لبيشارات رأياً بتحديد عام ١٨٦٩ م وهو عام افتتاح قناة السويس ، بداية للهجرة اليمنية الحديثة إلى أمريكا[2] مع الإشارة إلى وجود فترة انقطاع حددها بما بين قبيل الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية ؛ ثم يورد رأياً آخر لباحث آخر يحدد بداية الهجرة الحديثة ببداية القرن العشرين وخاصة في العقد الأول منه[3] .

ويقول الأخ أحمد القصير في دراسته المنشورة في مجلة دراسات يمنية : « إذا كانت

---

(١) حصاد ندوة الدراسات العمانية المجلد الأول ص ٣٢ ، ٢٠ ، المجلد السادس ص ٢٥١ .

(٢) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٢٣ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٤ .

المجرة اليمنية الخارجية بَدَتْ واضحة منذ أوائل القرن العشرين فإن مقدماتها الأساسية بدأت بعد احتلال عدن عام ١٨٣٩ م »[١] ، وفي مكان آخر يشير الأستاذ أحمد إلى أن معظم الذين هاجروا من اليمن في القرن التاسع عشر هم من أبناء الريف ، كما أنه يشير نقلاً عن شارل عيسوي إلى أن هجرة أبناء حضرموت إلى آسيا كانت في وقت سابق ، حدد له بنهاية القرن الثامن عشر[٢] .

ومما يذكر هنا أن شكيباً أورد رأياً مفاده أن معظم الذين وفدوا إلى أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية لم يأتوا إلى الولايات المتحدة من اليمن مباشرة ، بل وصلوا إليها عن طريق فيتنام[٣] .

ويورد صاحب كتاب (من تاريخ المغتربين العرب في العالم) تحديداً لبدء الهجرة الحديثة إلى أمريكا بعام ١٨٧٨ م .

وإذا كان الدكتور العطار ربط بداية الهجرة القديمة بتهدم السد ، فإن الدكتور أبو بكر السقاف يربط بداية الهجرة الحديثة بانهزام السفن الشراعية اليمانية التي كانت تعتمد على الرياح أمام السفن التجارية الأوربية التي أوجدها الانقلاب الصناعي في أوربا[٤] ، ولعله يقصد القرن العشرين بقوله « وزادت سنوات الجفاف من سبل الهجرة الحديثة التي بدأتْ في بداية القرن »[٥] .

مهما يكن من أمر فإن الباحثين لايكادون يختلفون في أن معدل الهجرة الحديثة لم يبلغ ذروته إلا بعد منتصف القرن العشرين ، وبالتحديد في النصف الثاني من عقد السبعينات ، وربما ساعد في ذلك - كما يرى الخامري - صدور قانون الهجرة الجديد عام ١٩٦٥ م ، وإلغاء نظام الحصة النسبية للهجرة اليمنية التي كانت فرضتها أمريكا بعد أن أقامت علاقات دبلوماسية مع اليمن بعد الحرب العالمية الثانية[٦] .

---

(١) مجلة دراسات يمنية يونيو / يوليو ٨٢ ص ١٦٢ .

(٢) نفس المصدر ص ١٦٠ .

(٣) الهجرة اليمنية الى أمريكا ص ٢٤ .

(٤) مجلة الدراسات اليمنية يوليو ١٩٨٠ م ص ٥٠

(٥) نفس المصدر ص ٥١

(٦) الهجرة اليمنية الى أمريكا ص ٢٤

ولا شك أنه كان للارتفاع الشديد الذي شهدته أسعار النفط في السبعينات من هذا القرن أكبر الأثر في انتعاش سوق العمل في بلاد النفط ، وتزايد حاجته إلى العمالة المستوردة ، مما زاد من معدل الهجرة اليمنية وأبلغها ذروتها .

ومما يؤكد هذا القول توزيع عينة المسح الميداني الذي أجراه الأخ شكيب الخامري حسب السنوات التي وصل فيها المهاجرون اليمنيون إلى أمريكا ، فقد أفاد ذلك المسح أن :

٥,٤ ٪ فقط من العينة وصلوا مابين عام ١٩٣٠ و ١٩٦٠ م ، ٢٥,١٪ من العينة وصلوا مابين ١٩٦١ و ١٩٧٠ م ، ٦٩,٥٪ من العينة وصلوا خلال الثماني سنوات الأخيرة ، أي مابين ١٩٧٠و ١٩٧٨ م[(١)]

وإذا كان من العسير تتبع الهجرة الداخلية القديمة ، فإنه يمكن القول أنه باعتبار الحجم والأثر نجد أن الهجرة الخارجية الحديثة أسبق وأقدم من الهجرة الداخلية الحديثة ، إذ أن الأخيرة ترتبط عادة ارتباطاً كبيراً بنشوء المدن الصناعية في الدولة ، ولم تشهد مدن اليمن في العصر الحديث نشاطاً صناعياً ملحوظاً إلا مؤخراً جداً ، بل يمكن النظر إلى الهجرة الداخلية في اليمن على أنها مازالت مرتبطة بقطاع الخدمات التي تتركز في المدن ، أكثر من ارتباطها بالقطاع الصناعي ، ومن أهم هذه الخدمات ، خدمات الصحة والتعليم وتسهيلات الهجرة الخارجية ، ويؤكد هذا القول ماأثبتته إحصائيات عام ١٩٧٥ م من أن السمة الغالبة على التوزيع السكاني في بلادنا مازالت هي سمة التشتت والتفرق في تجمعات كَثُرَتْ أعدادها وَقلَّتْ كثافتها السكانية ، وحسب تقدير الفريق السويسري نجد أن حوالي ٩٥٪[(٢)] من هذه التجمعات السكانية لا يزيد عدد سكان التجمع الواحد فيها عن ٢٥٠ نسمة .

إلا أن ما يجدر ذكره أن المدن اليمنية بدأتْ تشهد منذ بداية السبعينات معدل نمو عال جداً .. قياساً إلى معدل النمو العام .

وفيما يخص الهجرة الوافدة لعل أول مايذكره التاريخ هو هجرة بعض يهود الشام إلى اليمن[(٣)] تليها هجرة بعض سكان إفريقية وخاصة الأحباش ـ سواء كانوا من أصل إفريقي أو

---

(١) نفس المصدر ص ٢٥

(٢) مجلة اليمن الجديد العدد « ١٢ » ديسمبر ١٩٨٢ م ص ٣٠

(٣) تاريخ اليمن السياسي ص ١٢٠

من أصل يمني كما يقول البعض - إلى السواحل اليمنية الغربية منذ القرن الأول الميلادي[1] .

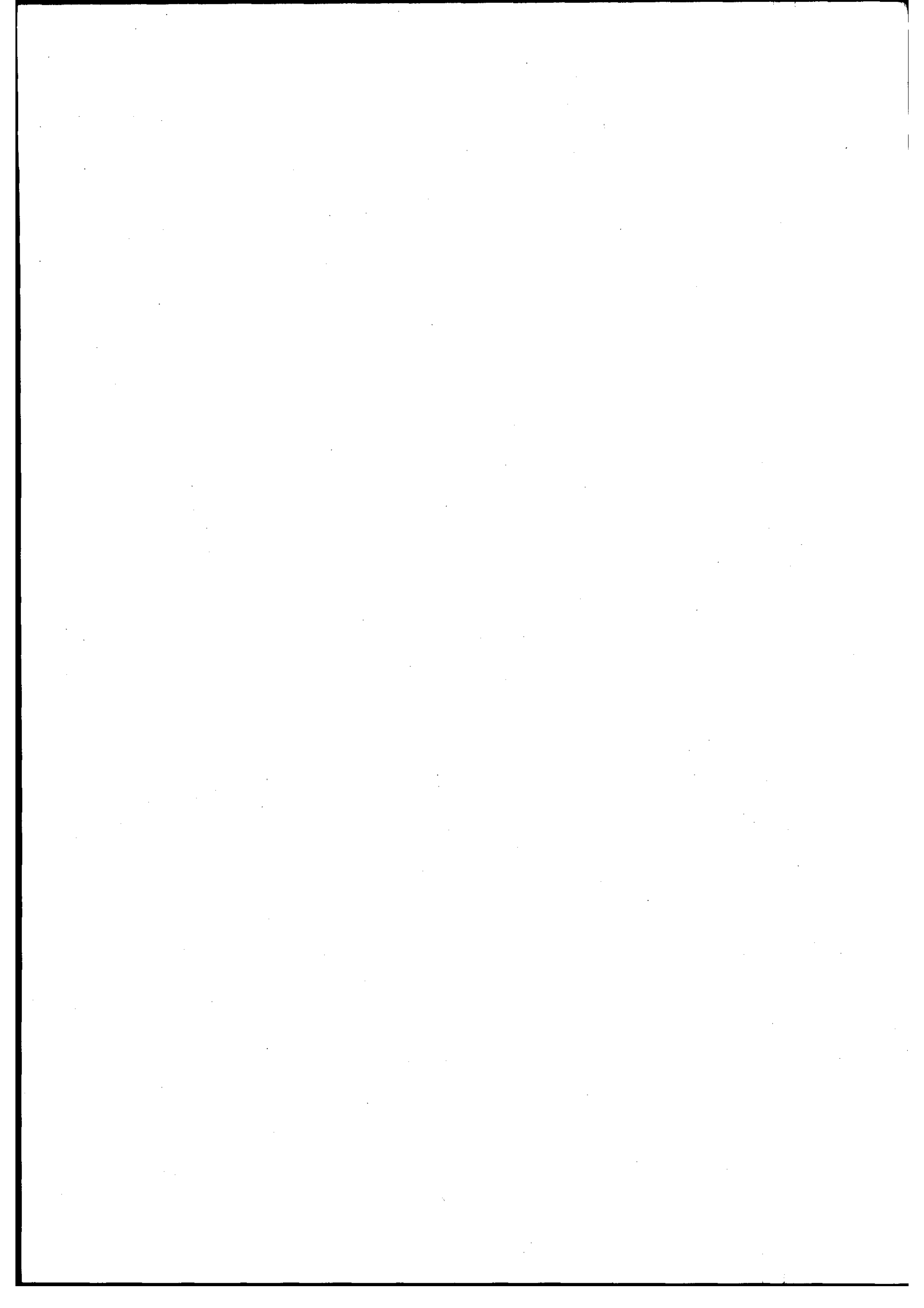
أما الهجرة الوافدة الحديثة فقد جاءت متأخرة في زمانها عن الهجرة الداخلية ، ومن باب أولى تأخرتْ كثيراً عن الهجرة الخارجية ، وقد تكون الفترة مابين نهاية السبعينات وبداية الثانينات من هذا القرن هي أنسب فترة للتأريخ لبداية الهجرة الوافدة الحديثة .

(١) تاريخ اليمن السياسي ص ٩٩

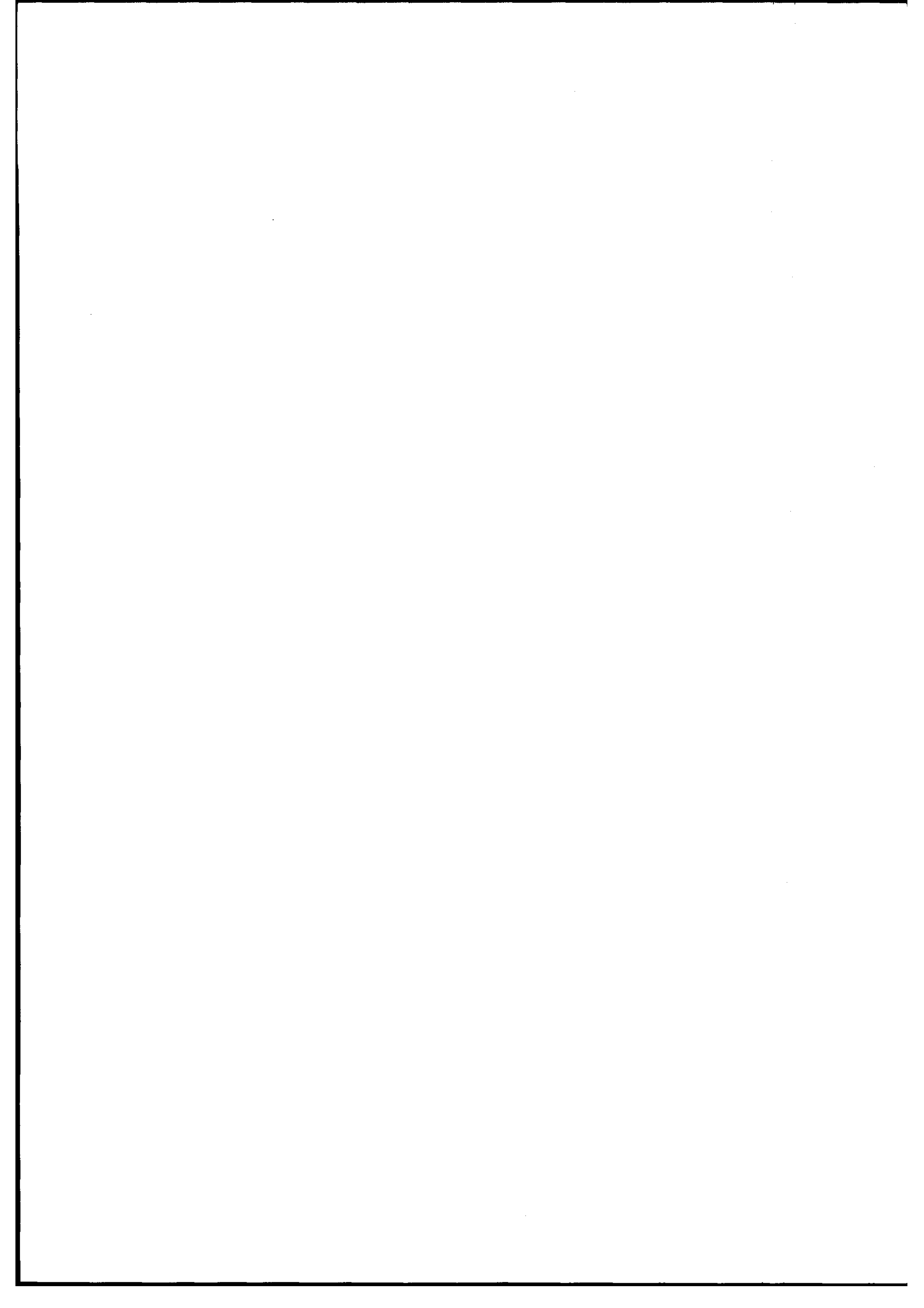
الباب الثالث

توصيف الهجرة اليمنية

١ ـ حجم الهجرة اليمنية .
٢ ـ التوزيع الجغرافي للمهاجرين اليمنيين .
٣ ـ التوزيع المهني للمهاجرين اليمنيين .
٤ ـ بعض المميزات الديمغرافية والاجتماعية للمهاجرين اليمنيين .
٥ ـ معدل الإقامة في المهجر .



١ ـ حجم الهجرة اليمنية



كان لسبق بداية الهجرة اليمنية الحديثة اكتمال بل وحتى نشوء الأجهزة الإدارية والإحصائية الخاصة بالهجرة ، أثر كبير في أن تظل التقديرات الخاصة بحجم المهاجرين اليمنيين في الخارج مفتقرة افتقاراً حاداً إلى الدقة واليقين ، وقد أوردت الجهات المختلفة تقديرات متباينة تبدو أحياناً لشدة تفاوتها وتباينها وكأنها رجم بالغيب أو ضرب من التكهن المبني على انطباعات عابرة .

لم يسجل الإحصاء السكاني الأول في اليمن الذي تم عام ٧٥ سوى ٣٣١,٦٤٩[١] شخصاً مغترباً بخارج البلاد أثناء عملية الإحصاء ، على أن الجهة المسئولة عن الإحصاء وهي (الجهاز المركزي للتخطيط) قد قدرت في النتائج النهائية للإحصاء عدد المغتربين اليمنيين خارج البلاد لعام ٧٥ بـ ١,٢٣٤,٠٠٠ شخصاً[٢] بينما قدر الفريق السويسري عدد العاملين اليمنيين في الخارج لنفس العام (٧٥) ، وبالاعتماد على أرقام تسجيلات نفس الإحصاء السكاني (٣٣١,٦٤٩) بـ ٦٣٥,٠٠٠ شخصاً[٣] فقط وهو رقم لا يزيد إلا قليلا عن نصف تقدير الجهاز المركزي للتخطيط ، بل هنالك من يقدر عدد العاملين اليمنيين في الخارج برقم يقل كثيراً حتى عن تقدير الفريق السويسري ، فقد قدره أورس جيزو وهنس ستيفن بـ ٣٤٨,١٩٠[٤] شخصاً فقط ، كما أن تقديرات منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي (د . إسماعيل سراج الدين وآخرون) للعمالة اليمنية في بلاد النفط العربية حيث يتمركز حوالي ٨٠٪ من المهاجرين اليمنيين تشير إلى أن تقديراتهم الكلية للمهاجرين اليمنيين أقرب لتقدير الفريق السويسري منها لتقدير الجهاز المركزي للتخطيط[٥] .

ومن جانب آخر هنالك تقديرات غير رسمية معظمها وطنية ، تقدر عدد المهاجرين اليمنيين في الخارج بأرقام تزيد كثيراً عن تقدير الجهاز المركزي للتخطيط ، فقد ورد في صحيفة الثورة ٢٤ / ٧ / ٨٤ ص ٥ أن عدد المهاجرين اليمنيين في الخارج يساوي مليونين ،

---

(١) مجلة دراسات يمنية يوليو ٨٠ ص ٥٦

(٢) كتاب الإحصاء السنوي ٧٩ / ٨٠ ص ٣٩

(٣) مجلة دراسات يمنية يوليو ٨٠ ص ٦٦

(٤) مجلة دراسات يمنية يوليو ٨٠ ص ٥٣

(٥) النظام الاجتماعي العربي الجديد د . سعد الدين إبراهيم ص ٦٧ ، ومجلة المستقبل العربي العدد ٤٧ يناير ٨٣ ص ٦٦

وقدرت مجلة أوربا والعرب العدد ٧٦ أيار ٨٢ عدد اليمنيين في الخليج والسعودية فقط بمليونين ، أما الاستاذ العودي فهو يرى « أن الدائرة الحية لحركة الهجرة ذهاباً وعودة لاتقل عن ثلاثة ملايين مواطن »[١] .

وهكذا تتباين التقديرات ويتعذر إيجاد أيّا علاقة أو تناسب يعلل هذا التفاوت الكبير بين حدودها الدنيا والعليا ، وبالطبع يمكن رد جزء من هذا التفاوت إلى اختلاف المعايير والأسس (الجغرافية والبشرية ، والزمانية) التي اعتمد عليها كل تقدير ، إلا أنه لا يتوقع أن يمثل الحساب الكمي لهذا الجزء إلا نسبة ضئيلة من الفارق الكمي الكبير بين التقديرات المختلفة السابقة .

وإذا كان من الملاحظ أن التقديرات الوطنية (اليمنية) أكبر بكثير من تقديرات الآخرين مما يوحي باحتمال تدخل بعض العوامل الذاتية والنفسية التي رفعت من حجم التقديرات الوطنية ، فإن مما يدعم التقديرات الوطنية وخاصة الرسمية ، أنه في مثل هذه الحالات التي لاتتوفر فيها سجلات رسمية دقيقة عن حجم المهاجرين ، لافي اليمن ولا في الدول المستقبلة ، ويصبح الأمر خاضعاً للتقدير الظني جزئياً أو كلياً ، فإنه يرجح أن تكون تقديراتهم أقرب للواقع بحكم أنهم أكثر معرفة من غيرهم من الأجانب بشعاب بلادهم وأخبار أهلهم فيها ، وأنهم أكثر إحساساً وتأثراً من غيرهم بهجرة أبناء بلدهم .

وفي دراسة نشرتْ في مجلة (دراسات يمنية) يميل د . أبو بكر السقاف إلى اعتبار تقدير الجهاز المركزي أصح وأقرب للواقع من تقدير الفريق السويسري ، ويحتج لذلك بارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية في اليمن ، والتي تساوي ٢٩٨ ، عن متوسط الإعالة الاقتصادية في العالم والذي يساوي ١٣٤ ، ورد هذا الارتفاع إلى أن هنالك نصف مليون أسرة يعالون من أفراد موجودين في الخارج ولم يدخلوا في حساب القوة العاملة في البلاد ، ويضيف قائلاً : « من الصعوبة بمكان أن نتصور إمكان تغطية ربع مليون أو ٣٠٠,٠٠٠ مهاجر أو حتى نصف مليون العجز الدائم والمطرد في الميزان التجاري »[٢] .

وقد أسفرت نتائج الإحصاء التعاوني لعام ١٩٨١ م عن أن عدد المهاجرين اليمنيين

---

(١) التراث الشعبي وعلاقته بالتنية في الدول النامية ص ١٧٦

(٢) مجلة الدراسات اليمنية يوليو ٨٠ ص ٧٧

يساوي ١,٣٩٥,٠٠٠ مهاجراً[١] ، واستناداً عليه قدر أمين عام اتحاد المغتربين الحجم الكلي للمهاجرين اليمنيين في مقابلة أجريت معه عام ٨٤ بـ ١,٧٠٠,٠٠٠[٢] .

مهما يكن الاختلاف في التقديرات الخاصة بعدد المهاجرين اليمنيين فإنها تتفق جميعاً على أن اليمن تعتبر من أكبر الأقطار العربية المصدرة للعمالة ، وقد لا يسبقها في ذلك سوى مصر ، أما من حيث نسبة العمالة المهاجرة إلى مجموع العمالة الوطنية فإن الأرجح هو أن اليمن تتصدر القائمة من غير منافسة ، حيث تقدر هذه النسبة بـ ٤٣٪ كما استنتجها الدكتور السقاف من تقديرات الجهاز المركزي للتخطيط و ٣٥٪ كما تشير تقديرات الفريق السويسري ، بينما تقدر هذه النسبة في الدولة التالية لليمن وهي الأردن بـ ٣٠٪[٣] وقد شكل المهاجرون اليمنيون نسبة ١٩٪ ، ١٦٪ من مجموع السكان في كل من إحصائي عام ٧٥ ، ٨١.

ويمكن القول اعتماداً على إحصاءي ٧٥ ، ٨١ أن ما يزيد على ٢٦,٠٠٠ يمنياً كانوا يهاجرون سنوياً خلال النصف الثاني من عقد السبعينات ، وهو لاشك رقم كبير قياساً إلى العرض والطلب السنويين للعمالة المحلية في اليمن ، حيث قدرا[٤] في الفترة ٨٢ / ٨٦ بـ ٥٧,٠٠٠ ، ٥٦,٠٠٠ على التوالي ، وبينما نجد أن فائض العمالة في اليمن ـ بافتراض الكفاءة ـ تساوي فقط ١٪ فإن ما يساوي تقريباً ٥٠٪ من العرض السنوي يهاجر سنوياً . وربما كانت النسبة أكبر من هذا بكثير خاصة إذا ما اعتمدنا الرقم الذي أوردته سجلات المملكة العربية السعودية الشقيقة لمعدل منح الإقامات لمواطني الجمهورية العربية اليمنية لفترة عامين (٧٥ ـ ١٩٧٧ م) ويساوي ١٤٣٣٠٠[٥] مؤشراً للتقدير .

على أن الحقيقة التي يجب ألا تغيب عن البال هي أن الاحصائيات ، الموجودة حالياً غير دقيقة ، وهي لا تخلو من أوجه قصور ومآخذ ، وأنه لا ينبغي لدولة تنهج نهجاً علمياً

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي ٧٩ / ٨٠ ص ٣٩

(٢) صحيفة ٢٦ سبتمبر ١ / ٥ / ٨٤ ص ٢٤.

(٣) مجلة دراسات يمنية يوليو ٨٠ ص ٥٧

(٤) الخطة الخمسية الثانية ص ١٠٧

(٥) انتقال العمالة العربية ص ٦٩

أن تعتمد في تخطيطها على التقديرات الظنية وطنية كانت أم اجنبية ، رسمية كانت أم شعبية ، وأن هنالك حاجة ماسة لتوثيق هذه الإحصائيات ، ويبدو أن إجراء إحصاء ميداني للمهاجرين اليمنيين على مستوى دول اغترابهم أمر لابد منه رغم ماقد تقابله من صعوبات جمة ، ومما يشكر للأمانة العامة للاتحاد العام للمغتربين أنها قد بدأتْ هذا المشوار .

وفيما يتعلق بحجم الهجرة الداخلية ، وأعني بها الهجرة من ريف اليمن إلى مدنه ، فلم أعثر على تقدير لحجمها الكلي ، إلا أنه يمكننا استنباط تصوّر غائم غير محدد عن حجم الهجرة الداخلية من ظاهرتين أخريتين ترتبطان بالهجرة الداخلية ، وتتأثران بها ، وهما : ارتفاع نسبة نمو المدن عن نسبة نمو الريف أو نسبة النمو العام ، وارتفاع نسبة الجنس (النوع) في المدن عنها في الريف وتشير الإحصائيات بهذا الصدد أن معدل نمو المدن الرئيسية الثلاث : صنعاء ، تعز ، الحديدة ، « يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف معدل نمو السكان على نطاق البلاد »[1] وقد بلغ معدل النمو في كل من الحديدة وتعز عام ٧٢ أكثر من ١٥٪ ، ١٣٪ على التوالي ، وبلغ حوالي ٩٪ في كل من المدن الثلاث للأعوام الثلاثة ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠[2] وطبقاً لتعداد ٧٥ بلغت نسبة الجنس (النوع) في حضر محافظات الحديدة ، تعز ، صنعاء ١٠٦ ، ٢٣٣ ، ١٢٧ على التوالي في حين أنها بلغت في أريافها ٩٨ ، ٧٩ ، ٨٩ ، على التوالي[3] .

ويذكر الأستاذ أحمد القصير أن « بعض البيانات المتاحة عن مدينة صنعاء عام ١٩٧٢ م تشير إلى أن حوالي ٣٧٪ من سكان المدينة في ذلك الحين كانوا يقيمون من قبل خارج المدينة »[4] .

وقد تضمنت إحصاءات عام ٨١ بيانات عن الهجرة من محافظة إلى أخرى داخل اليمن ، وأوضحت أن حجمها بلغ ٢٢٩,٢٦٨ مهاجراً[5] ، ولا شك أن حجم الهجرة الكلية من الريف إلى المدينة سواء داخل المحافظة أو خارجها سيكون أكبر من ذلك بكثير .

---

(١) مجلة اليمن الجديد ديسمبر ٨٢ ص ٤١

(٢) نفس المصدر ص ٤١

(٣) كتاب الإحصاء السنوي ٧٩ / ٨٠ ص ٥٦

(٤) مجلة اليمن الجديد ديسمبر ٨٢ ص ٤١

(٥) كتاب الإحصاء السنوي ٧٩ / ٨٠ ص ٤٣

أما عن حجم الهجرة الوافدة فإن الإحصاءات تفيد[1] أنه في عام ٦٧ كان عدد رخص الإقامة التي منحت للأجانب (غير اليمنيين) ٨٢ رخصة وارتفع هذا العدد إلى ٥٣١٣ رخصة عام ٧٦ .

وتفيد بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل أن عدد رخص العمل الصادرة للأجانب عام ٨٢ هو ٥٤٥٦[2] ، ولاتوضح البيانات فيما إذا كان هذا العدد يشمل الرخص الصادرة في القطاعين العام والخاص أم في القطاع الخاص وحده .

وورد في صحيفة ٢٦ سبتمبر « أن إحصائيات الأيدي العاملة الأجنبية في اليمن بمختلف التخصصات الفنية والمهنية بحدود (٥٥٠٠) تقريباً باستثناء المدرسين[3] ، ويذكر أنه ورد في بيانات الخطة الخمسية الثانية أن الزيادة في فرص العمل نتيجة لوجود عمالة أجنبية تبلغ لفترة الخطة الخمسية الثانية ٨٢ / ٨٦ (٢١,٧٣٦) فرصة عمل[4] .

وسواء كانت هذه الأرقام تشمل الرخص الصادرة في القطاعين أم في أحدهما فقط ، فإنه من المؤكد أن العدد الحقيقي للعمالة الأجنبية في اليمن أكبر من عدد الرخص المرصودة بكثير ، ويرجع ذلك إلى أن هنالك عدداً كبيراً من المعلمين يقدر عددهم بحوالي عشرين ألف معلم[5] لايحتاجون إلى استخراج رخص عمل ، كما أنه يبدو أن هنالك العديد من الأجانب الذين يعملون في غير قطاع التدريس ، وخاصة في القطاع الخاص ولكن من غير رخص عمل ويذكر الدكتور نادر الفرجاني أن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قد قدرت عدد العاملين الوافدين إلى اليمن عام ٧٩ بخمسين ألفاً[6] .

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي ٧٦ / ٧٧ ص ٢٤٧

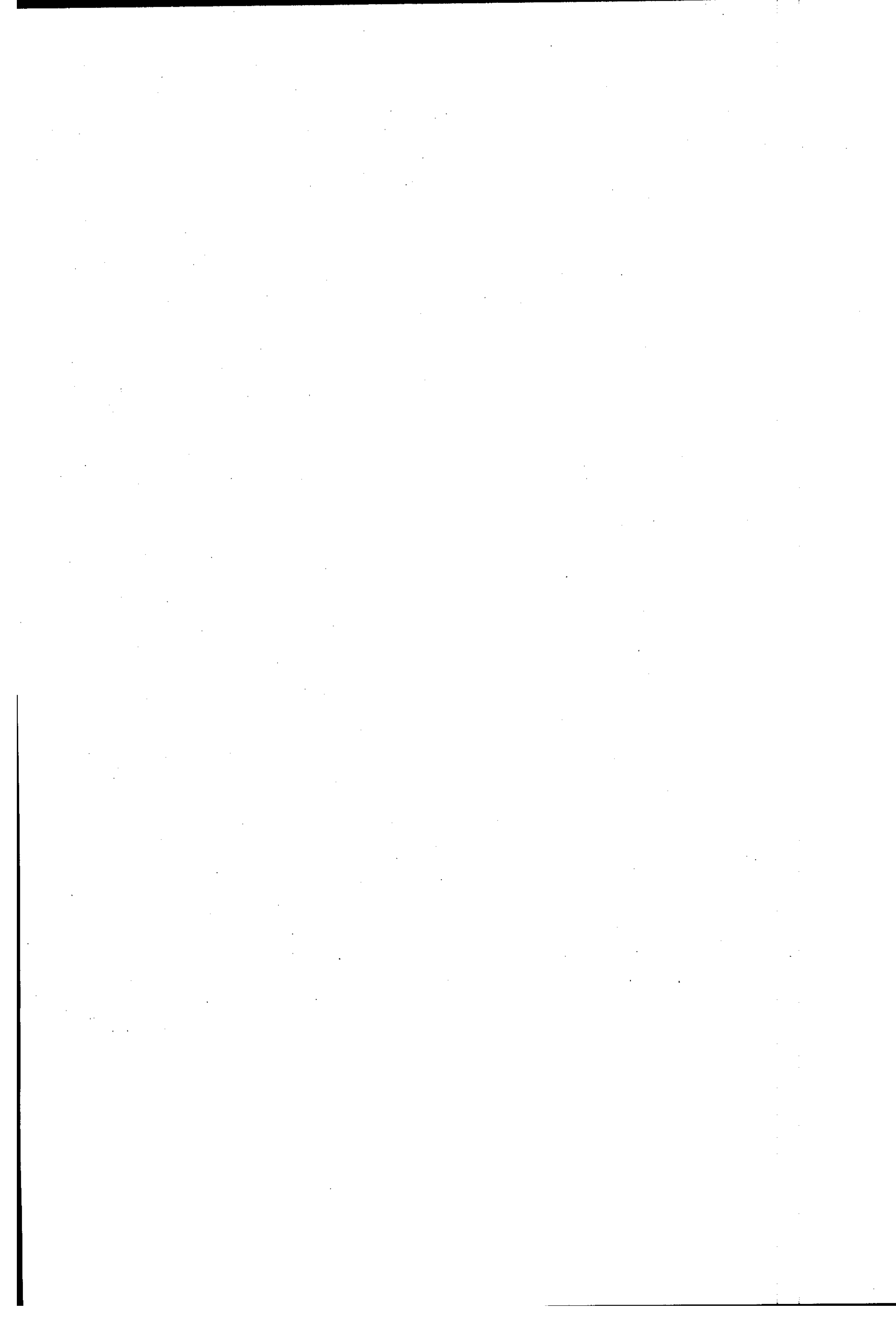
(٢) كتاب الإحصاء السنوي ٨٢ ص ٢٩٥ ، ٢٩٦

(٣) صحيفة ٢٦ سبتمبر ١ / ٥ / ٨٤ ص ٢١

(٤) الخطة الخمسية الثانية ص ١٠٣

(٥) صحيفة الثورة ١٢ / ٥ / ٨٤ ص ٣

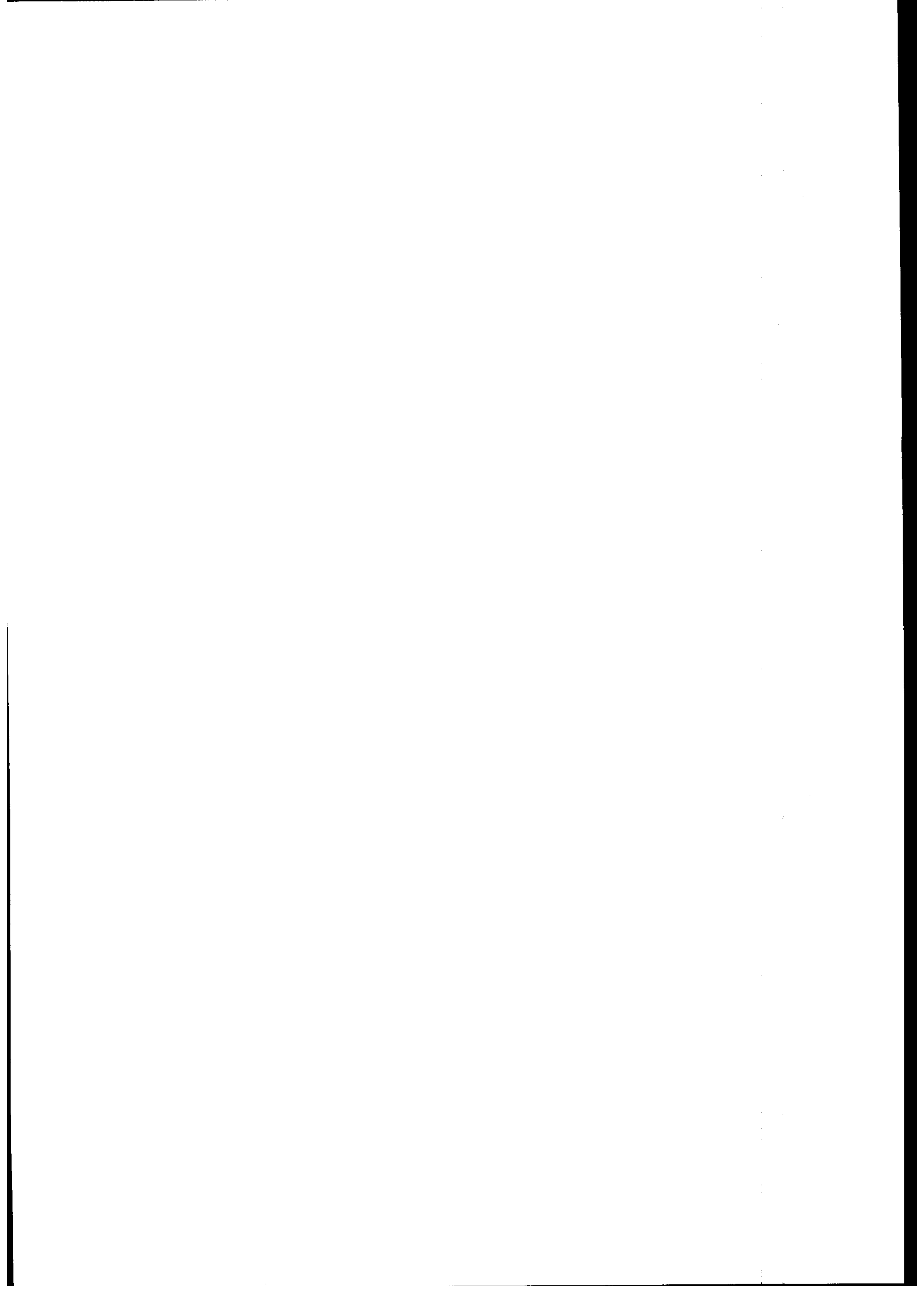
(٦) المستقبل العربي العدد ٣٠ يناير ١٩٨٢ ص ٩٢



٢ ـ التوزيع الجغرافي للهجرة اليمنية

أ ـ المصادر الجغرافية للهجرة اليمنية .

ب ـ التوجهات الجغرافية للهجرة اليمنية .



أ ـ المصادر الجغرافية للهجرة اليمنية :

من البداهة أن تأتي عوامل الدفع في مقدمة العوامل التي يمكن أن تحدد المصادر أو المناطق الجغرافية (الألوية) التي تنطلق منها الهجرة اليمنية ، ولاشك أن عوامل الدفع في اليمن هي عوامل عامة لم يختص بها مكان معين ، وإنما هي عمت معظم أو كل مناطق اليمن مما أدى بالتالي إلى شمولية الهجرة لكل المناطق وعدم اقتصارها على ألوية معينة .

إلا أنه يمكن القول أن تميز بعض المناطق بمميزات خاصة طبيعية أو بشرية ، جعلها تستجيب أو تتأثر أكثر من غيرها بعوامل الدفع تلك ، وتكتسب من ثَمَّ أهمية خاصة من حيث الأسبقية التاريخية ، أومن حيث كبر حجم أو كثافة مهاجريها ، تشهد لذلك بيانات إحصاء ١٩٧٥ م التي أفادت باختلاف نسب الهجرة باختلاف الألوية ، ولعل من أهم هذه المميزات الطبيعية أو البشرية التي أدتْ إلى تباين حظوظ المناطق المختلفة من الهجرة :

١ ـ قرب المنطقة من مخارج اليمن التي تربطه بالعالم الخارجي مما يُعيْنُ على كسر حاجز العزلة ، وتحقيق فرصة أكبر للاحتكاك بالخارج ، الأمر الذي يشجع وييسر السفر إلى الخارج .

وبما أن عدن كانت تمثل في الماضي مركزاً للاحتكاك بالخارج والمخرج الرئيسي للسفر إلى شرق إفريقية وأوربة وأمريكا وجنوب آسيا بالإضافة إلى ما كان فيها من فرص عمل فإننا نجد أن معظم وأوائل الذين هاجروا إلى عدن ، وهي الهجرة التي مثلتْ مقدمات الهجرة الخارجية الحديثة ، هم من مناطق الحجرية[1] وقد ترتب على ذلك أنه وحسب بيانات ١٩٧٥ أي قبل أن تؤتي ثمار التحول إلى المملكة العربية السعودية أكلها ، فإن الألوية القريبة من عدن (البيضاء ، إب ، تعز) هي التي سجلتْ أكبر نسبة للهجرة في اليمن (انظر الجدول رقم « ١ ») .

٢ ـ يفترض شكيب أن هنالك علاقة بين كثافة السكان وكثافة الهجرة في اليمن ويضيف : « والحجة المنطقية لهذا الافتراض تصبح أكثر وضوحاً عند مراعاة ظروف الجفاف الذي يسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي شديدة الانحدار الأمر الذي يحد من

(١) مجلة (دراسات يمنية) العدد ٨ ، ٩ (يونيو ، يوليو ١٩٨٢ م) ص (١٥٣ ، ١٦٢) .

إمكانية التوسع في إقامة المناطق السكنية وكذلك إقامة المدرجات للزراعة »[1] . وحيث إن الكثافة السكانية للمنطقة إنما تؤثر في الهجرة لعلاقتها العكسية مع نصيب المواطن من الموارد الطبيعية لتلك المنطقة فإن ضعف الموارد الطبيعية لبعض المناطق هو الذي يمكن أن يُفسر لنا ارتفاع نسبة الهجرة في مناطق قليلة الكثافة السكانية مثل لواء البيضاء (انظر الجدول رقم « ١ ») .

٣ ـ يبدو أن شعور الظلم الاجتماعي والسياسي الذي كان يسود بعض الألوية أكثر من غيرها ، قد أدى إلى تسارع سكانها للهجرة أكثر من غيرهم ، ربما شعوراً منهم بتفرد طوائف معينة بالوظائف والمراكز الهامة في الدولة في عهد ماقبل الثورة ، وربما لألوان مختلفة من الظلم الاجتماعي[2] .

ويلاحظ هنا أن معظم المناطق التي تأثرت بالعوامل التاريخية قد تأثرت أيضاً بالعوامل الجغرافية والسكانية التي دفعت بمواطنيها إلى الهجرة ، وقد كان لهذا التداخل أثره في أن يتعسر التبين من مدى فاعلية العوامل التاريخية وتأثيرها على الهجرة في تلك المناطق أكثر من غيرها وذلك لصعوبة التمييز فيما إذا كان الأثر المعين ناتجاً عن العوامل الجغرافية أم عن العوامل التاريخية .

٤ ـ بالاضافة إلى هذه العوامل المحلية هنالك عوامل أخرى ذات صلة بأرض المهجر أيضاً تسببت في ارتفاع نسبة الهجرة في بعض المحافظات عنها في المحافظات الأخرى ، من هذه العوامل :

أ ـ قد يعطي قانون الهجرة أولوية الاستقدام والاستدعاء للأقارب المباشرين ، كما كان الحال في قانون الهجرة بالولايات المتحدة .

ب ـ تكاليف الهجرة باهظة ، وعليه فالذين لهم أقارب في أرض المهجر هم أقدر من غيرهم على توفير التكاليف وخاصة من أقربائهم المهاجرين الذين سيولونهم أولوية المساعدة والضمان .

وقد أسفر المسح الميداني الذي أجراه شكيب الخامري عن أن المهاجرين اليمنيين في أمريكا خاصة في ديترويت حيث أكبر تجمع يمني ، ترجع أصولهم الجغرافية إلى ثلاث

---

(١) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص (٤١)

(٢) انظر التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن د . العطار ص ١٤

محافظات هي محافظات المنطقة الجنوبية من اليمن : إب ، البيضاء ، تعز ، وقد أرجع ذلك إلى العاملين المذكورين أعلاه[1] .

ونظراً للتغيرات التي شهدها اليمن فيما بعد ولعل أهمها هو تغيير اتجاهات ومخارج (موانىء) الهجرة اليمنية نسبة لتحوُّل الهجرة في معظمها إلى السعودية ، وخاصة بعد عام ١٩٧٤ م بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الهجرة أو الاغتراب في كل مناطق اليمن ، وتزايد إغرائها للمواطنين ، وتيسر المواصلات سواء من حيث التكلفة أو المشقة من معظم أنحاء اليمن إلى موانيها ، بالإضافة كذلك إلى حركة العودة من دول المهجر التي كان يتركز فيها مهاجرون من ألوية معينة كما سبقت الإشارة ، وانتفاء أو تضاؤل أثر بعض العوامل التاريخية المحلية التي كانت ذات أثر أكبر في ألوية معينة ، وانتفاء كذلك شروط الهجرة المقيدة للهجرة جغرافياً ، فإن من الطبيعي ـ لكل تلك ـ أن يتوقع المرء في بداية الثانينات تغيّراً ملحوظاً في نسب الهجرة للألوية المختلفة عما كانت عليه في منتصف السبعينات ، بحيث ترتفع نسب الهجرة في تلك الألوية القريبة من المخارج الجديدة بدرجة أكبر من تلك الألوية البعيدة والتي بدأ بعض مهاجريها يعودون إليها ، إلا أن المرء ليتردد كثيراً في أن يقتنع بأن هذا التغير كان من الضخامة والتوازن الدقيق ـ غير المقصود ـ بطبيعة الحال ـ بحيث أنه في الفترة مابين إحصائي ٧٥ ، ٨١ قد استطاع ان يمحو كل ذلك التفاوت الكبير الذي لاحظناه ـ وبحثنا عن تعليله ـ بين نسب الهجرة في الألوية المختلفة لعام ٧٥ ، وأن يساوي هذه النسب مع بعضها في كافة ألوية الجمهورية كما يفيد بذلك إحصاء عام ٨١ (انظر الجدول رقم « ١ ») خاصة وأن التغير في حجم الهجرة الكلي حسب الإحصائين كان حوالي ١٣ ٪ فقط من الحجم الذي حدده إحصاء ٧٥ ، وأن هذا التوازن الذي أسفر عنه إحصاء ٨١ ربما تطلب ـ بافتراض صحة الإحصائين ـ تناقص عدد مهاجري بعض الألوية ذات معدلات الهجرة العالية سابقاً بأعداد ضخمة قد تزيد في مجموعها كثيراً على مجموع الزيادة الكلية في حجم المهاجرين الكلي[☆] .

---

(١) المهجرة اليمنية إلى أمريكا ص (٣١ ـ ٣٢)

(☆) لتوضيح ذلك يمكن أن نقول : إن الحجم الكلي للمهاجرين المسجلين في إحصاء ٧٥ (٣٣١,٠٠٠) يساوي تقريباً ربع تقدير الجهاز المركزي للحجم الكلي للمهاجرين عام ٧٥ (١,٢٣٤,٠٠٠) ولو افترضنا أن تقدير الحجم الكلي لمهاجري كل لواء يتم تقريباً بضرب العدد المسجل في العدد ٤ فإن الحجم التقديري لمهاجري لواء إب عام ٧٥ يساوي تقريباً (٤×٧٣,٣٨٥ = ٢٩٣,٥٤٠ وعلما بأن تقدير مهاجري لواء إب لعام ٨١ يساوي ٢١٦,٦٠٠ فإن ذلك يعنى أن مهاجري لواء إب قد تناقص عددهم بحوالي ٧٦,٩٤٠ مهاجراً فيما بين عامي ٧٥ و ٨١ أي في ست سنوات فقط .

الجدول رقم (١)

حجم ونسب المهاجرين بالألوية حسب تعدادي ٧٥و ٨١

تعداد ٨١					تعداد ٧٥				
نسبة النوع[٦] (الجنس)	الكثافة	النسبة٪	العدد[٥]	اللواء	العدد[١]	النسبة[٢] ☆	النسبة[٢] ☆☆	الكثافة[٣]	نسبة النوع[٤] (الجنس)
٩٦,٦	—	١٦	٢٥٢,٩٠٠	تعز	٧٢,٢٨٩	١٠,٢	٣٣	٧,٢	٨٣,٦
٩٧,٥	—	١٦	٢١٦,٦٠٠	إب	٧٣,٢٨٥	١١,١	٣٥	١١,٤	٨٨,٤
٩٢,٨	—	١٦	٥٢,٠٠٠	البيضاء	٢٧,٤٣١	١٨,٨	٥٤	٢,٠	٨١,٥
٩٧,٥	—	١٦	١٢٩,٩٠٠	ذمار	٣٣,٧١٢	٩,٢	٢٧	٣,٨	٨٧,٣
١٠٣,٦	—	١٦	١٧٧,٣٠٠	الحديدة	٣٥,٠٥٢	٦,٣	١٩	٢,٦	١٠٢,٢
١٠٢,٧	—	١٦	٢٨٦,٠٠٠	صنعاء	٤١,٦٧٦	٦,٣	٢١	٢,١	٩٥,٢
١٠٣,٣	—	١٦	٥٤,٨٠٠	صعدة	١٣,٦٩٢	٩,٦	٣١	١,١	٩٠,٥
٩٩,٩	—	١٦	١٤٥,٢٠٠	حجة	٢٠,٧٧٣	٧,١	٢٠	٢,٢	٩٥,٨
٩٥,٥	—	١٦	٤٨,٢٠٠	المحويت	١٣,٣٣٩	٩	٣٠	٦,٢	٨٥,٧
١١٠,٦	—	١٦	١٧,٩٠٠	مأرب	٢,٣٠١	٦	١٤	٠,١	٩٨,٣
١٠٩,٢	—	١٦	١٣,٩٠٠	الجوف					

١ ـ تقرير الفريق السويسري الأولي » ص ١٤ (ويشمل المسجلين فقط) .

٢ ☆ شكيب الخامري المجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٣٥

٢ ☆☆ أبو بكر السقاف (وتساوى تقريبا ٣ أمثال ماأورده الخامري) مجلة دراسات يمنية يوليو ١٩٨٠ ص ٧١ .

٣ ـ تقرير الفريق السويسري الأولي ص ٤٢

٤ ـ كتاب الإحصاء السنوي ٧٦ / ٧٧ ص ٥٢ .

٥ ـ كتاب الإحصاء السنوي لعام ٨٢ ص ٣٩ .

٦ ـ ملخص للنتائج النهائية للتعداد السكاني التعاوني فبراير ٨١ ص ١١ « المقيون فقط » .

ب ـ التوجهات الجغرافية للهجرة اليمنية :

إذا كانت عوامل الدفع هي أكثر العوامل تحديداً للمصادر الجغرافية للهجرة فإن عوامل الجذب هي التي تأتي في مقدمة العوامل التي تحدد توجهات الهجرة الجغرافية . وتتوفر عوامل الجذب لمنطقة ما بفضل ما تتمتع بها من قدرات وإمكانات لإشباع حاجات وتطلعات المهاجرين إليها ، ولابد أن هنالك أسباباً مباشرة وراء تميز مناطق معينة بهذه المقدرات و ـ من ثَمَّ ـ بخاصية الجذب .

وبالنظر إلى أن الهجرة اليمنية هي في غالبها هجرة اقتصادية ، خاصة من حيث الهدف ، فإنه يمكننا تحديد أهم الأسباب الاقتصادية التي خلقت من مناطق معينة مناطق جذب للمهاجرين اليمنيين بثلاثة أسباب كان لها آثارها على الاقتصاد العالمي :

١ ـ التجارة والمشاريع الاقتصادية (خاصة الاستعمارية) .

٢ ـ قيام الثورة الصناعية .

٣ ـ ظهور النفط العربي .

وفيما عدا الهجرات اليمنية القديمة التي كانت الأراضي الخصبة والماء (للرعي والزراعة) هما العاملان اللذان حددا توجهاتها وربما ـ بتعبير أدق ـ مستقرها ، حيث نجد أنها استقرت في الهلال الخصيب ، وأرض الرافدين والسواحل الإفريقية ، ووادي النيل ، فإن الهجرة اليمنة الحديثة قد ارتبطت من حيث توجهاتها الجغرافية بمناطق الأسباب الثلاثة المذكورة أعلاه ... فقد ارتبطت الهجرات اليمنة الحديثة في بداية أمرها بالمناطق والطرق التجارية ، ثم توجهت إلى مناطق المزارع والمشروعات ، خاصة تلك التي كان يقيمها الاستعمار في بعض مستعمراته ، وأهم هذه المناطق جنوب شرق آسيا كالهند وفيتنام ، وسواحل إفريقيا الشرقية كالحبشة والصومال ، وإرتيريا وتنزانيا ، بالإضافة إلى هجرة أبناء الجزء الشمالي من اليمن إلى عدن بعد الاحتلال البريطاني لها ويورد د . السقاف بهذا الصدد : (ويَسَّرَ وجود الاستعمار الإيطالي الهجرة إلى الحبشة)[1] وفي مجلة الوطن (إن الهجرة اليمنية الكبرى إلى السودان حدثت عام ١٩١٩ م حين قام البريطانيون باستقدام أعداد كبيرة من العمال اليمنيين)[2] .

---

(١) مجلة دراسات يمنية يوليو ١٩٨٠ ص ٥١ .

(٢) مجلة الوطن فبراير ١٩٨٥ ص ١٨ .

ونتيجة للثورة الصناعية في أوربا وأمريكا ، وما نتج عنها من مشاريع إنشائية وتجمعات صناعية وعمالية بدأت تستوعب باستمرار الأيدي العاملة المحلية بالإضافة إلى العمالة الوافدة إلى تلك البلدان ، اتجه المهاجرون اليمنيون إلى أوربا وخاصة بريطانيا وفرنسا وإلى أمريكا وخاصة الولايات المتحدة بحثاً عن فرص معيشة أحسن .

وكان آخر حدث أثّر في التوجهات الجغرافية للهجرة اليمنية هو ظهور النفط بكميات تجارية في بعض البلدان العربية ، وقد ازداد تأثير النفط بدرجة ملحوظة بعد الزيادات التي طرأت على أسعار النفط في الفترة ٧٣ ، ٧٤ مما جعل معظم المهاجرين اليمنيين يفضلون التوجه إلى منابع النفط العربي خاصة دول المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان ، وتؤكد الإحصائيات أن السعودية هي التي مثلت ولا زالت الوجهة المفضلة لمعظم المهاجرين اليمنيين الذين هاجروا أو يهاجرون حديثاً .

ومن نافلة القول أن نذكر بأن التوجهات الجغرافية للهجرة اليمنية لم تقتصر على هذه البلدان التي لم نذكرها بقصد الحصر ، وإنما ذكرناها نسبة لكبر حجم المهاجرين اليمنيين فيها ، وإلا فأن هنالك أعداداً لابأس بها من المهاجرين اليمنيين في معظم الأقطار العربية وفي كثير من بلدان العالم غير العربية ، وتفيد بيانات المؤتمر الثاني للمغتربين اليمنيين والذي عقد في صنعاء في الفترة ١٦ ـ ٢٠ مايو ١٩٨٢ م أنه قد حضر هذا المؤتمر وفود للمغتربين اليمنيين من ١٨ دولة هي[(١)] : السعودية ، الإمارات ، قطر ، البحرين ، الكويت ، الأردن ، الصومال ، جيبوتي ، تنزانيا ، أوغندا ، السودان ، ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، بريطانيا ، أثيوبيا ، الهند ، أمريكا ، كندا .

ويذكر أنه في الفترة التي تلت قيام دولة إسرائيل شهدت اليمن هجرة أو تهجيراً بتعبير أدق إلى فلسطين المحتلة حيث تم نقل حوالي (٤٣,٠٠٠) يهودي يمني وربما أكثر للاستيطان في فلسطين المحتلة .

وعن التوزيع العددي للمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر أورد تقدير يرجع تاريخه إلى بداية الستينات الأرقام التالية لحجم المهاجرين اليمنيين في الدول الموضحة أدناه :[(٢)]

---

(١) مجلة المسيرة اليمانية العدد ٣٧ يونيو ١٩٨٢ ص ١٥

(٢) الجمهورية العربية اليمنية دراسات تمهيدية لبحث في التنمية الإدارية محمد العزازي وهانز كروزه .

- الحبشة وأرتيريا ٥٠,٠٠٠
- الصومال ٥٠,٠٠٠
- فرنسا ١٠,٠٠٠
- السودان ٥,٠٠٠
- مصر ٥,٠٠٠
- انجلترا ١٠,٠٠٠
- أمريكا ٧,٠٠٠

ورغم أن هذه التقديرات ليست دقيقة ولا تصلح إلا لإعطاء صورة عامة تقديرية ، إلا أنه يمكن بمقارنتها بالتقديرات الحديثة التالية لأعداد المهاجرين اليمنيين على مستوى بلدان اغترابهم تكوين صورة عامة عن حجم التغير في التوزيع العددي للمهاجرين اليمنيين على مستوى بلدان الاغتراب فيما بين الستينات والثمانينات نتيجة للتغيرات التي جدت في أسواق العمل في المهجر .

وما لم ترد إشارة كمرجع آخر فإن الأرقام التالية مأخوذة من مجلة الوطن العدد ٩ السنة الخامسة ٣ ـ ١٤ فبراير ١٩٨٣ م :

- الخليج والسعودية ١,٠٠٠,٠٠٠ ، ١,٣٦٠,٠٠٠[1]
- الولايات المتحدة ٣٠,٠٠٠ ـ ٣٥,٠٠٠
- بريطانيا ١٥,٠٠٠ ـ ٢٠,٠٠٠
- الصومال ١٥,٠٠٠ ـ ٢٠,٠٠٠
- أثيوبيا ١٠,٠٠٠
- السودان ٣,٠٠٠[2]
- المقيمون في فرنسا ١٤٥[3]

---

(١) أمين عام اتحاد المغتربين لصحيفة ٢٦ سبتمبر ١ / ٥ / ٨٤ ص ٢٤

(٢) تقدير القنصل اليمني في السودان لمجلة معين ١٦ / ٨ / ٨٤ ص ٣٥ . وحسب ماجاء في مجلة الوطن فبراير ٨٥ ص ١٩ فإن العدد الموجود حالياً في السودان يساوي ٥٪ من العدد الكلي في بداية الستينات وما قبلها .

(٣) مجلة الوطن العربي ٢٤ ـ ٣١ / ١٢ / ١٩٨٢ م .

وعن توجهات الهجرة الداخلية نلاحظ (انظر الجدول رقم ٢) أنها توجهت في الغالب إلى ألوية معينة تأتي في مقدمتها تعز ، صنعاء ، ذمار ، إب ، حجة ، الحديدة ، ويمكن تعليل ذلك بأن هذه الألوية تتوفر فيها فرص العمل والاستخدام أكثر مما في الألوية الأخرى ، سواء كان ذلك لأنها تتمتع بأكبر المساحات الزراعية أو لأنها مراكز تجارية وخدمية وصناعية ، أو لارتفاع نسبة الهجرة إلى الخارج بين سكانها الأصليين ، وما ينتج عن ذلك من فرص عمل للقادمين إليها . ونذكر بأن الجدول يورد أعداد المهاجرين فيما بين الألوية وليس ما بين الريف والمدن .

أما عن مصادر (جنسيات) الهجرة الوافدة فإن إحصاء الجهاز المركزي[1] يُشير إلى أنه من مجموع ٥,٤٥٩ رخصة عمل منحت للوافدين عام ١٩٨٢ كان نصيب العرب فيها ١٠٣٣ رخصة أي حوالي ١٩٪ فقط من مجموع رخص الوافدين ، بينما بلغ نصيب غير العرب ٤,٤٢٦ أي حوالي ٨١٪ من مجموع الرخص ، ولولا أن العرب يشكلون الغالبية العظمى من المعلمين الوافدين - ربما لضرورة اعتبار اللغة العربية في مجال التدريس - والذين لاتشملهم إحصاءات الرخص ربما أصبحت الغلبة العددية للوافدين غير العرب .

وتأتي في مقدمة الدول العربية المصدرة للعمالة إلى بلادنا بما فيهم المعلمين مصر ويليها السودان ثم سوريا ، أما الجنسيات العربية الأخرى فأهمها : الجبوتيون ، واللبنانيون ، والفلسطينيون ، والأردنيون ، والصوماليون ، والتونسيون .

أما الوافدون غير العرب فإن أصولهم الجغرافية ترجع إلى ما يزيد على ١٦ دولة تأتي في مقدمتها دول جنوب وجنوب شرق آسيا خاصة الصين والهند وباكستان والفلبين .

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٨٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٧

الجدول رقم (٢)

توزيع المهاجرين الداخليين بالألوية طبقا لتعداد ٨١

اسم اللواء	التعداد
- تعز	٧٤,٤٧٧
- صنعاء	٥٤,٤٤٤
- ذمار	٢٦,٠٤٦
- إب	٢٣,٢٣٩
- حجة	٢٠,٩٦٥
- الحديدة	١٠,٦٢٠
- صعدة	٦,٠٥٨
- المحويت	٥,٦٦٣
- البيضاء	٤,٧٢٧
- مأرب	١,٠٨٣
- الجوف	٨٢٠
المجموع	٢٢٩,٢٦٨

المصدر : كتاب الإحصاء السنوي السنة العاشرة ٧٩ ـ ٨٠ ص ٤٣ .

ملحوظة : تختلف الأرقام الواردة في كتاب الإحصاء السنوي لعام ٨٢ عن الأرقام الواردة في هذا الجدول حيث يبلغ مجموع المهاجرين في كتاب عام ١٩٨٢ م (١٧٥,٤٥٨) .

٣ ـ التوزيع المهني للمهاجرين اليمنيين

ـــ الأصول المهنية للمهاجرين .

١ ـ توزيع القوى العاملة من حيث النشاط الاقتصادي .

٢ ـ التوزيع الحضري .

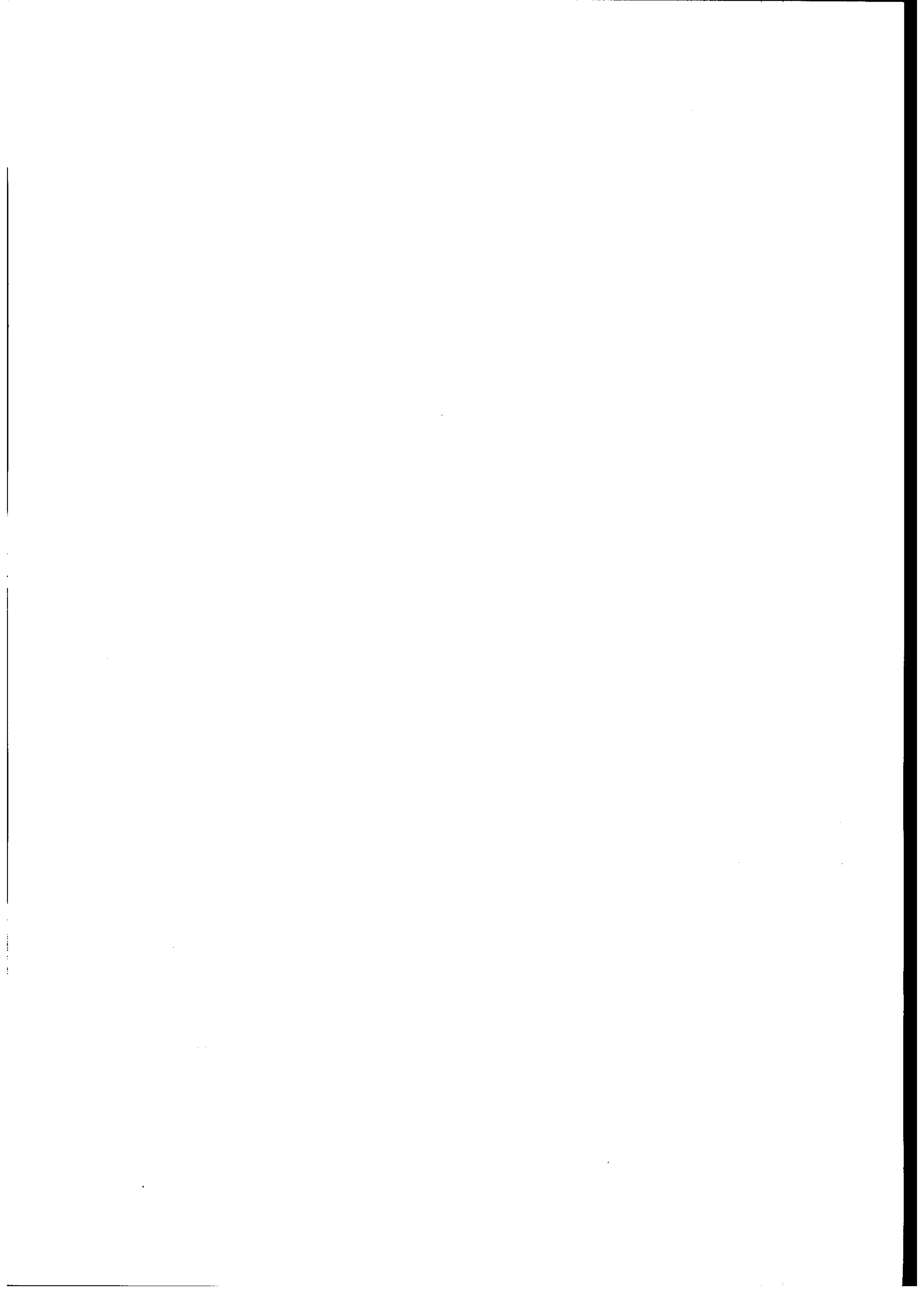
٣ ـ نسبة التعليم .

ـــ المآلات المهنية .

١ ـ الكفاءة .

٢ ـ نوع العمل المتاح .

٣ ـ الجزاء المادي .



ــ الأصول المهنية للمهاجرين :

لاشك أن التحديد الدقيق للأصول (ماقبل الهجرة) والمآلات (في أرض المهجر) المهنية للمهاجرين اليمنيين يتطلب إجراء مسح ميداني للمهاجرين اليمنيين في الخارج ، وبما أن مثل هذه الدراسات غير متوفرة بصورة مكتملة وشاملة ، فإن استقراء الخصائص المهنية الديموغرافية لسكان اليمن بصفة عامة والقوى العاملة بصفة خاصة يمكن أن يعطي مؤشرات لتقديرات ظنية للأصول المهنية للمهاجرين قد لاتبعد كثيراً عن الحقيقة أو الواقع .

والعلة المنطقية وراء هذا الافتراض هي أن هؤلاء المهاجرين إنما كانوا يعملون فيما قبل الهجرة في كل أو بعض هذه المهن أو النشاطات الاقتصادية التي يزاولها المجتمع اليمني الذي صدروا عنه ، حيث إنه من المستبعد أن نعتبر أنهم لم يكونوا يزاولون أي عمل - وإن كان ذلك قد يصدق على بعض منهم - أو أنهم كانوا يزاولون أعمالاً غير تلك التي يعرفها ويمارسها المجتمع اليمني من حولهم .

وإذا صح ذلك أمكننا أن نعتمد على مؤشرات أخرى نستعين بها على توزيع المهاجرين من حيث الحجم والنسب على المهن والقطاعات التي يزاولها المجتمع اليمني باعتبار أنها نفس المهن والقطاعات التي كان يعمل بها هؤلاء المهاجرون قبل هجرتهم .

إلا أن هنالك مشكلة أخرى وهي أنه من المتعذر الحصول على إحصائيات دقيقة وشاملة بخصوص التوزيع المهني النشاطي حتى للعمالة اليمنية المحلية غير المهاجرة ، وذلك رغم الجهود المشكورة التي بذلها الجهاز المركزي للتخطيط بهذا الخصوص ، حيث إنه قام في الفترة يونيو - سبتمبر ٧٥ بإجراء أول بحث عن القوى العاملة في اليمن لعام ٧٥ تحت إشراف خبراء من منظمة العمل الدولية ، كما قام أيضاً بالتعداد الزراعي الذي أجري مابين عام ٨١ - ٨٣ بالتعاون مع مشروع الإحصاء الزراعي التابع لوزارة الزراعة اليمنية ، وذلك بالإضافة إلى الإحصاء السكاني العام لعام ٧٥ ، والإحصاء السكاني التعاوني الذي أجري عام ٨١ ، وحسب

ماأوردته صحيفة الثورة ٨٤/٩/١٢ م الصفحة الثالثة على لسان وكيل وزارة الخدمة المدنية فإن هذه الوزارة يتوقع منها أن تكمل في عام ٨٤ مسحاً عاماً بدأته عام ٨٣ عن القوى العاملة الوطنية والأجنبية في اليمن ، وحتى يكتمل هذا المسح وتتوفر إحصائيات أدق عن القوى العاملة اليمنية فإنه لامناص لنا من الاعتماد على الإحصائيات المتوفرة حالياً من جهات متعددة .

وبناء على هذه الإحصائيات يمكن أن نستخلص الآتي :

١ - توزيع القوى العاملة اليمنية من حيث النشاط الاقتصادي :

إذا ماعتبرنا أن عقد السبعينات هو العقد الذي شهد ذروة الهجرة الخارجية اليمنية ، فإن التوزيع السكاني حسب النشاط الاقتصادي لعقد السبعينات يمكن أن يكون من المؤشرات المفيدة ، وحسب التوزيع الذي أورده الجهاز المركزي للتخطيط لقوة العمل اليمنية في منتصف السبعينات (٧٥) نجد أن أكبر نسبة وتعادل ٧٥,٥ ٪ من القوى العاملة اليمنية كانت تعمل في مجال الزراعة والغابات والصيد ، بينما كانت تعمل ٧ ٪ في مجال الإدارة العامة والخدمات ، و ٥,٥ ٪ تعمل في مجال التجارة ، ويأتي في المرتبة الرابعة من حيث الحجم العاملون في مجال الصناعات التحويلية ومثلتْ نسبتهم ٣,١ ٪ ، انظر الجدول رقم (٣) .

وفي إحصائيات أخرى نجد أن نسبة العاملين في الزراعة في اليمن ترتفع كثيراً عما أوردته إحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط ، فحسب المؤشرات الإحصائية للعالم العربي للفترة ٧٠ - ٧٨ والتي أوردتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية[1] نجد أن التوزيع القطاعي للقوى العاملة اليمنية بالداخل كان كالتالي :

القطاع	نسبة العاملين في القطاع
القطاع الزراعي	٨٨ ٪
القطاع الصناعي	٢ ٪
قطاع الخدمات	٩ ٪

(١) مجلة المستقبل العربي العدد ٣٧ ص ١٠٠ مارس ١٩٨٢

جدول رقم (٣)

تطور توزيع قوة العمل بين مجالات الاستخدام في فروع النشاط الاقتصادي بين سنتي ٧٥ ـ ٨١ وتوزيعها النسبي

(ألف عامل)

النشاط الاقتصادي	العمالة ٧٥	التوزيع النسبي ٪	العمالة ٨١	التوزيع النسبي ٪
الزراعة والغابات والصيد	٨٣١,٤	٧٥,٥	٨٣٠,٤	٦٩,١
التعدين والمحاجر	٠٠,٦	—	٠٠١,٣	٠٠,١
الصناعات التحويلية	٠٣٣,٩	٠٣,١	٠٥٢,٩	٠٤,٤
الكهرباء والمياه	٠٠١,٥	٠٠,١	٠٠٣,٩	٠٠,٣
التشييد والبناء	٠٥٢,٥	٠٤,٨	٠٧٢,٠	٠٦,٠
تجارة الجملة والفرق	٠٦٤,٧	٠٥,٩	٠٦٦,٥	٠٥,٥
المطاعم والفنادق	٠٠٤,٣	٠,٣٩	٠٠٤,٦	٠٠,٤
النقل والمواصلات	٠٢٤,٠	٠٢,٢	٠٣١,٦	٠٢,٦
المؤسسات المالية والإسكان والخدمات العقارية	٠٠٢,٠	١٨,٢	٠٠٤,٥	٠٠,٤
الخدمات الحكومية	٠٧٧,٢	٠٧,٠	١٢٣,٦	١٠,٢
الخدمات الأخرى	٠٠٨,٦	٠,٧٨	٠١٠,٣	٠٠,٩
الإجمالي	١,٠٩٩,٧	١٠٠	١,٤٠١,٦	١٠٠

المصدر : الخطة الخمسية الثانية ٨٢ ـ ١٩٨٦ ص ٩٧ .

ملاحظة : يبدو أن هنالك خطأ مطبعياً في العلامة العشرية في التوزيع النسبي للمؤسسات المالية والعقارات لعام ١٩٧٥ م .

على أن إحصائيات قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية[١] تورد إحصائيات لسنة ٨٠ نجد أن نسبة العاملين في الزراعة فيها أقرب إلى إحصائيات الجهاز المركزي لعام ٧٥ م .

(١) مجلة المستقبل العربي العدد ٤٥ ص ١٨٦

القطاع	نسبة العاملين في القطاع
القطاع الزراعي	٧٥ ٪
القطاع الصناعي	١١ ٪
قطاع الخدمات	١٤ ٪

وحسب إحصائيات كتاب الإحصاء السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتخطيط لعام ٧١ م نجد أن توزيع القوى العاملة اليمنية كان كالتالي :

القطاع	نسبة العاملين في القطاع
قطاع الزراعة	٨٠ ٪
قطاع الصناعة	٢,٦ ٪
قطاع التجارة	١٦ ٪
قطاع الخدمات	٣,٦ ٪

إذن وحسب الإحصاءات المختلفة التي أوردناها كانت هنالك نسبة تتراوح ما بين ٧٥ ٪ ، ٨٨ ٪ من العمالة اليمنية تعمل في مجال الزراعة في عقد السبعينات .

ويمكن أن نضيف تأكيداً للإحصائيات أنه لم تنشأ كليات مهنية كالزراعة والطب والهندسة في جامعة صنعاء ، الجامعة الوحيدة في اليمن ، إلا ابتداء من العام الدراسي ٨٣ / ٨٤ م ، كما أن فرص التدريب المحلي للعمالة اليمنية كانت قليلة ، وكانت تقوم به مؤسسات قليلة العدد والسعة كمعهد الإدارة العامة ، والمعهد الصحي ، ومركز التدريب المهني (تعز)[1] ، والمدرسة الفنية الصينية .

وإن القطاع الصناعي الحديث الذي يرتبط به وجود عمال صناعيين في البلد لم تبدأ ملامحه في الظهور إلا بعد فترة من قيام الثورة ، وإنه حتى التجمعات الصناعية التي قامت أخيراً تكاد تنحصر في لواءي صنعاء والحديدة ، حيث تمركز فيهما ٨٣ ٪ من عمال الصناعة في اليمن مما ترتب عنه تضاؤل نسبة التجمعات الصناعية في الألوية ذات معدلات الهجرة

(١) كتاب بحث القوى العاملة اليمنية لعام ٧٥ ص ٣٥ ، إصدار الجهاز المركزي للتخطيط .

العالية ، حيث تساوي ١٥ ٪ فقط في تعز وتقل عن ٧ ٪ في كل من لواء إب ، ذمار ، البيضاء .

ولعل من المؤشرات المفيدة بهذا الخصوص - بالإضافة إلى التوزيع حسب النشاط الاقتصادي - معرفة التوزيع الحضري والتوزيع التعليمي لسكان اليمن وذلك لارتباطها الوثيق بنوع المهن التي يمارسها المجتمع .

٢ - التوزيع الحضري :

يختلف الناس في تعيين مدلول كلمة الحضر ، على أن الرغبة في تدعيم القول بالإحصائيات تجعلني أميل هنا إلى المدلول المدني - أي التواجد في مدينة - لكلمة التحضر ، ولعل القصد من اعتبار البعض المدنية كمعيار للتحضر هو تفوق المدينة غالباً على القرية من حيث توفر الخدمات الصحية والتعليمية ، وما يترتب عليه من ارتفاع في مستوى المعيشة والتعليم وبصفة عامة ، حتى في مستوى السلوك .

وبما أن المهن الحضرية تختلف عن المهن الريفية فإن التوزيع الحضري يعتبر مؤشراً إلى نوع المهن التي يمارسها المجتمع .

وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط إلى أن نسبة الريفيين إلى مجموع السكان لعام ٧٥ م تساوي ٨٨,٦ ٪[١] .

وحسب الإحصائيات الواردة في الملف الإحصائي لقسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية[٢] ، فإن نسبة التحضر في اليمن عام ١٩٨٠ م ١٠ ٪ ، مع العلم بأنها كانت أقل من ذلك في بداية السبعينات ، حيث قدرت النسبة عام ٦٠ بـ ٣ ٪ فقط . وتجدر الإشارة إلى أن اليمن مثلت في هذه الإحصائية ذيل قائمة التحضر في الوطن العربي مع فارق كبير بينها وبين الدولة العربية التي تتقدمها مباشرة في نسبة التحضر وهي موريتانيا وقد سجلت ٢٣ ٪ .

وطبقاً لإحصائيات الفريق السويسري لعام ٧٥ م نجد أن نسبة التحضر في اليمن هي

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٨٢ ص ٣٥

(٢) مجلة المستقبل العربي العدد ٤٥ ص ١٨٥

٦,٤ ٪ وذلك باعتبار أن الحضر هم سكان التجمعات التي يزيد عدد سكانها عن خمسين ألف نسمة .

٣ ـ نسبة التعليم :

تشير إحصائيات التعداد السكاني لعام ٧٥ م أن نسبة مجموع الذين يعرفون القراءة والكتابة أو القراءة فقط للسكان من عمر عشر سنوات فأكثر تساوي حوالي ١٨ ٪ ، وتقل هذه النسبة كثيراً إذا ما استبعدنا التعليم غير النظامي أو الذين يقرؤون فقط ، وأيضاً تقل النسبة كلما ارتقينا مراحل التعليم النظامي (المدارس)[١] .

من الإحصائيات السابقة يمكن أن نقول إنه حتى نهاية عقد السبعينات كان على الأقل مابين ٧٥ ٪ حتى ٩٠ ٪ من سكان اليمن تجتمع فيهم صفات الريفية والأمية والفلاحية (الاشتغال بفلاحة الأرض) وهي صفات تؤكد بعضها البعض وتميل النسبة إلى الحد الأعلى كلما توغلنا في الماضي وكلما زاد السن .

وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من المهاجرين اليمنيين إنما هاجروا بعد أن أصبحوا في سن العمل (حسب عرف المجتمع اليمني الخاص عن سن العمل وهو سن مبكر) ، وبالنظر كذلك إلى أنهم يمثلون بالمقارنة إلى مجموع العمالة اليمنية نسبة عالية تتراوح مابين ٣٦ ٪ ـ ٤٣ ٪ ـ ٥٠ ٪ حسب تقديرات الفريق السويسري[٢] والدكتور أبو بكر السقاف[٣] وهاليدي[٤] على التوالي ، فإن ذلك يستتبع حتماً أن الغالبية العظمى من المهاجرين اليمنيين كانوا ينتمون قبل أن يهاجروا إلى سواد اليمن الذين أشرنا إلى أنه تغلب عليهم صفات الأمية والريفية والفلاحية ، ولا يقبل المنطق الرياضي القول بأنهم صدروا من تلك الفئة القليلة التي تعلمت وعملت في غير مجال الزراعة ، حيث إن المهاجرين أكثر عدداً وأكبر نسبة من مجموع المتعلمين الذين يعملون أو عملوا في غير مجال الزراعة على مدى جيل المهاجرين الحاليين ، ومن المستبعد كذلك أن يكون هذا العدد الضخم من المهاجرين اليمنيين قد

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٨٢ ص ٤٧

(٢) مجلة دراسات يمنية العدد ٤ يوليو ١٩٨٠ ص ٥٧

(٣) نفسه ص ٥٦

(٤) الهجرة اليمنية إلى ديترويت (أمريكا) ص ١٧ تأليف شكيب الخامري .

صدروا عن تلك الفئة القليلة من العاطلين والذين قدرتْ نسبتهم في حدود ٥,٦ ٪[١] من مجموع قوة العمل ، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن من الصعوبة بمكان أن يتحمل العاطل عن العمل تكاليف السفر إلى مناطق الغربة ، كما أن من المتوقع أن تكون غالبية هؤلاء العاطلين من الأميين الذين لا يصلحون إلا لأعمال الزراعة والشقاة (عمال اليومية) والذين غالباً ما ينتمون للأسر الزراعية ، وربما يكونون قد مارسوا أعمال الزراعة وهجروها لسبب أو آخر ، أي هم لا يختلفون في صفاتهم عن سواد أهل اليمن .

ومن المؤشرات التي يمكن أن تكون ذات دلالة تؤكد القول بأن معظم المهاجرين اليمنيين إنما كانوا ينتمون قبل الهجرة إلى قطاع الزراعة التقليدية ، الدراسة الميدانية التي أجراها الخامري على عينات من المهاجرين اليمنيين في ديترويت (أمريكا) والتي أفادت بأن مهنة الغالبية منهم في الوطن كانت هي الزراعة[٢] انظر الجدول (٤) ، وكذلك الدراسة التي أجراها الدكتور جون اسوانسون بعنوان (بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في الجمهورية العربية اليمنية) والتي خلص فيها إلى أن انخفاض الإنتاج الزراعي في المناطق التي أجرى عليها البحث يرجع « إلى حَدٍّ ما ، للاعتماد المتزايد على المرأة العاملة في الزراعة نظراً لهجرة الذكور إلى الخارج »[٣] .

ومن المؤشرات كذلك أن تتبع الأصول الجغرافية للمهاجرين يشير إلى أن معظمهم قد هاجروا من الريف حيث تكون الزراعة هي المهنة السائدة ، ومن ناحية فإن مهنة الزراعة كانت هي أكثر مهنة طاردة بحكم قلة العائد منها لأسباب كثيرة ، وربما لأنها قد تشبعتْ من العمالة ، كما أن سنين الجفاف ، خاصة تلك التي تواصلت من عام ٦٧ وحتى ٧٣ ، التي مرت باليمن أكثر ما أثرت سلبياً على الذين يعتمدون على الزراعة مما دفعهم إلى الهجرة .

إذن واستناداً للمؤشرات السابقة فإنه يصح القول إنه يمكن إرجاع الأصول المهنية للأغلبية العظمى من المهاجرين اليمنيين - افتراضاً مرجحاً إن لم يكن واقعاً مؤكداً - إلى مهنة الزراعة .

---

(١) مجلة دراسات يمنية يوليو ١٩٨٠ م ص ٦٤

(٢) الهجرة اليمنية إلى ديترويت (أمريكا) ص ٥٩

(٣) بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في ج . ع . ي . ص ٢١

وبالطبع قد شاركت المهن والفئات الأخرى بنسب أقل ومتفاوتة في تغذية الهجرة ومدها بأفراد من خارج القطاع الزراعي ، ومن المتوقع أن يكون القطاع التجاري هو الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي من حيث التوزيع النسبي للمهاجرين حسب الأصول المهنية ، إذ أنه وحتى منتصف السبعينات مثلت التجارة المهنة الثانية في بلادنا من حيث حجم العمالة فيها ، وما من شك أن من بين المهاجرين من كانوا ينتمون إلى القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات ، وكذلك فئة الطلاب .

وقد أوضحتْ نتيجة المسح الميداني الذي أجراه شكيب الخامري أن بين المهاجرين من كانوا يعملون سابقاً كحرفيين وميكانيكيين وعمال وكتبة ومدراء وعمال خدمة ، ويؤكد ذلك د . أبو بكر السقاف قائلاً : « كما أن هجرة العمال المهرة والذين نالوا إعداداً خاصاً في مجال التمريض والصناعات الفنية قد ازداد في السنوات الأخيرة وهؤلاء هم خريجو المعهد الصحي والمدرسة الفنية الثانوية بصنعاء (الصينية) ، وقد بلغت نسبة التسرب بين خريجي المعهد الصحي ٦٧ ٪ في السنوات الثلاث الأخيرة ، كما نلاحظ ازدياد الأطباء الذين يهاجرون من أماكن دراستهم رأساً إلى الخليج العربي أو يعودون إلى الوطن ويغادرونه بعد فترة قصيرة » (تقرير نقابة المهن الطبية بصنعاء ديسمبر ٧٩)[1] .

ورغم أن نسبة المهاجرين من القطاعات الفنية والمتعلمة قد تكون كبيرة قياساً إلى الحجم المتوفر منهم أصلاً بالوطن إلا أن هذه النسبة تبدو ضئيلة جداً إذا ماقورنت بحجم المهاجرين من القطاع الزراعي والعمالة غير الماهرة .

وبالرغم من المآخذ التي يمكن أن ترد فإن نتيجة المسح الميداني الذي أجراه الخامري يمكن أن تعطي مؤشراً عاماً إلى الأصول المهنية للمهاجرين اليمنيين إذا ماأخذنا في الاعتبار الظروف الخاصة بالعينة التي أجرى عليها المسح (انظر الجدول رقم ٤) .

---

(١) مجلة دراسات يمنية يوليو ١٩٨٠ م ص ٦٠

جدول رقم (٤)

التوزيع الحرفي للمهاجرين عند وصولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية

(من واقع الدراسة بالعينة)

الحرفة السابقة	العدد	النسبة ٪ من العينة
فلاحون	٣٤	٥٨,٦٩ ٪
طلاب	١٠	١٠,٧٨ ٪
بائعون	٨	٨,٧ ٪
حرفيون	٤	٤,٣٥ ٪
عمال	٤	٤,٣٥ ٪
غير مصنفين	٤	٤,٣٥ ٪
كتبة	٣	٣,٢٦ ٪
ميكانيكيون	٢	٢,١٧ ٪
مدراء	٢	٢,١٧ ٪
عمال خدمة	١	١,٠٩ ٪
المجموع	٩٢	١٠٠ ٪

المصدر : الهجرة اليمنية إلى أمريكا (نموذج من ديترويت في الولايات المتحدة الأمريكية) تأليف شكيب الخامري ترجمة د . محمد عبد الرحمن الشرنوبي ص ٥١ .

المآلات المهنية :

يبدو أن هنالك عوامل أساسية تؤثر في تحديد نوع المهنة التي يختارها الإنسان خاصة إذا ما كان مهاجراً ، ومن أهم هذه العوامل :

١ ـ كفاءة الإنسان الباحث عن المهنة ومؤهلاته وتخصصاته :

بصفة عامة يمكن القول : إنه كلما كانت مؤهلات المهاجر عالية ومتنوعة ، كلما ازدادت فرص الخيار أمامه ، فبينما نجد أن العامل غير الماهر يظل مقيداً إلى فرص العمل المتاحة في مجال الأعمال غير الماهرة أو الشاقة فقط حيث يصعب أو يكاد يستحيل عليه القيام بأعمال تستلزم مهارة عالية ـ كما أن أصحاب العمل وخاصة في المهجر ليسوا على استعداد لتدريب عمال وافدين إلاّ عند الضرورة القصوى والتي تقدر حسب مصالحهم الذاتية فقط ـ فإن المهنيين وأصحاب الكفاءات والعمال المهرة يمكنهم أن يزاولوا بالإضافة إلى مهنهم أو وظائفهم ، إذا مادعت الحاجة ، الأعمال غير الماهرة أو شبه الماهرة ، أو تلك التي لا تحتاج إلى تخصص معين .

٢ ـ طبيعة ونوع الأعمال المتاحة :

من الطبيعي أن يتأثر اختيار الإنسان بفرص العمل المتاحة له ، إذ أنه يصعب على الوافد إنشاء فرص عمل لنفسه ، مالم تكن هذه الفرص لها وجود سابق في سوق العمل الذي وفد إليه ، وتتأثر فرص العمل التي تتيحها أسواق العمل في المهجر للوافدين بعوامل محلية منها :

أ ـ مرحلة التطور التي وصلت إليها الدولة المهاجر إليها ، فالدول النامية أو تلك التي تكون في بداية سلم المدنية ، كما هو الحال بالنسبة لدول النفط العربية ، تهتم أول ماتهتم بالخطط التي تهدف إلى توفير البنى التحتية أو الأساسية ، مثل مشاريع تشييد الطرق والكباري ومباني الخدمات وصناعات التحويل الخفيفة والصناعات التعدينية ، وهي

مشاريع لاتستلزم في معظمها مهارة فنية أو تقنية عالية ، ومن هنا نجد أن معظم العمالة الوافدة في دول النفط العربية تعمل في هذه المجالات المذكورة سابقاً .

أما الدول المتقدمة صناعياً ، فإنها على الرغم من اهتمامها المتزايد بالصناعات الحديثة والرفيعة ، وكثرة مافيها من مصانع متقدمة ، إلا أنها لاتكاد تتيح للمهاجرين الوافدين إليها من فرص العمل إلا ذلك النوع الذي لايفضل العمل فيه المواطنُ المحلي ، كأعمال التعدين والمناجم وخدمات المطاعم أو الأعمال التي تتطلب جهداً عضلياً فقط ولاتتطلب مهارة فنية عالية في المصانع ، ولذلك نجد أن نسبة عالية من العمالة الوافدة إلى أوربا وأمريكا تعمل في هذه المجالات ، وذوو الكفاءات التخصصية والمؤهلات العالية هم فقط الذين قد يتمكنون من التسلل إلى المهن التخصصية والتقنية العالية .

ب ـ العمالة المحلية من حيث تكوينها النفسي ونزوعاتها الدراسية والعملية ومقدراتها الكفائية :

فمثلاً تميل النفس العربية المحلية في دول النفط العربية إلى العمل في المجالات التي لاتتطلب جهداً عضلياً ولامراقبة أو محاسبة ، والتي تمكنهم من وقت فراغ يستمتعون فيه بما جمعوه من مال .. ولعل أنسب المجالات لمثل هذه النفسية هي مجال الخدمات والتجارة ، ولهذا ، وأيضاً بسبب قلة الكفاءات ، فإن أكبر نسبة من العمالة المحلية في جميع دول النفط العربية ـ باستثناء السعودية حيث توجد أكبر نسبة في القطاع الزراعي ـ تعمل في قطاع الخدمات ويليه قطاع التجارة ، وتمثل هذه النسبة ٧٤ ٪ ، ٢٩ ٪ ، ٣٢,٩ ٪ في مجال الخدمات و ١٢,٦ ٪ ، ٢١ ٪ ، ١٣,٨ ٪ في مجال التجارة في كل من الكويت وليبيا والسعودية على التوالي ، وذلك حسب الإحصاءات التي أوردتها منظمة العمل الدولية لعام ٧٥ م[١]

ومما يؤكد لنا مرة أخرى أن النفسية العربية ، وخاصة في دول النفط ، تستثقل أو تتأفف من العمل العضلي أو اليدوي ، وتميل إلى العمل الذهني غير الشاق لدرجة أخلّت بموازين المهارات في تلك الدول .. أن معظم الطلاب جيلِ المستقبل يميلون دائماً إلى الدراسة الأكاديمية النظرية ، ويقاومون الانتظام في المدارس أو الدراسات المهنية ، ويقول

---

(١) مجلة المستقبل العربي العدد ٢٣ ، (يناير ١٩٨١ م) ص ٤٦

الدكتور هنري عزام « إن المتوسط المرجح للطلاب (بالنسبة المئوية) الدارسين في المدارس المهنية إلى طلاب المدارس الإعدادية والثانوية هو ١٣,١ ٪ فقط في الوطن العربي ، وهذا يقارن بنسبة٤٠ ٪ في المتوسط في بلدان أوربا »[١] .

وبالملاحظة في الجدول الذي أوردته الأمم المتحدة في كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٧٥ م[٢] نجد أن دول النفط العربية مقارنة بالدول العربية الأخرى قد سجلت بصفة عامة أدنى نسبة لطلاب التدريب المهني إلى طلاب الإعدادي والثانوي ، فنسبة أقل من ٣ ٪ وأقل من ٢ ٪ في كل من السعودية والكويت على التوالي ، وهما تعتبران من دول النفط العربية ، تقابلها نسبة أكبر من ٤٣ ٪ وأكبر من ٢٨ ٪ في كل من تونس وموريتانيا على التوالي وهما من الدول العربية التي لم تحظ بالنفط .

ولعل مما يفاقم من هذه الإشكالية النفسية التي تعيشها النفس العربية ، تميز الشرق عامة بما فيه دول النفط العربية بوجود أنماط فكرية واجتماعية وتكوينات طبقية وقبلية ذات جذور تاريخية تكرس النظرة الدونية لبعض الأعمال اليدوية ، مما دعا إلى تقسيم العمل تقسيماً يوازي ويماثل التقسيم الطبقي الذي تعانيه مجتمعات الشرق .

ومن البديهي أن يترتب على هذا أو ذاك ، أي العزوف عن الدراسة المهنية والميل إلى العمل في قطاعات الخدمات والتجارة ، أن تعاني دول النفط العربية من ندرة في الكفاءات المحلية ومن ثم التخلي عن المهن التي تتطلب مهارة فنية أو تقنية أو تخصصاً للعمالة الوافدة .

وبالمقارنة مع النفس العربية نجد أن النفس الغربية (أوربا وأمريكا) نفس عملية بمعنى أنها لاتهرب من الأعمال اليدوية بنفس درجة وحدة ذلك الهروب الذي تشهده في دول النفط العربية ، ومما يؤكد ذلك وجود نسبة أكبر من الطلاب في المدارس المهنية مقارنة بمثيلتها في بلاد النفط العربي ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ومما يغذي هذه النفسية العملية في الغرب ظهور وانتشار الذهنيات العملية فيها كالفلسفة البرجماتية والنظريات المادية بالإضافة إلى إنتفاء أو ندرة الأفكار السلبية الخاصة بالتنفير من بعض الأعمال اليدوية .

---

(١) نفسه ص ٥٠

(٢) نقلا عن مجلة المستقبل العربي العدد ٢٣ ص ٥١

وبديهي أن تترتب على ذلك وفرة في الكفاءات الفنية والتقنية المحلية اللازمة للعمل في هذه المجالات لدرجة حققت معها الاكتفاء الذاتي (المحلي) في مثل هذه المجالات ، وذلك مما يقلل من فرص العمل للعمالة الوافدة في هذه المجالات التخصصية ، ومن ثم تنخرط العمالة الوافدة في الأعمال الشاقة وغير الماهرة ، والوافدون المتفوقون فقط قد يجدون فرصاً للعمل في المجالات التي تتطلب مهارة وتخصصاً .

٣ ـ الجزاء المادي (المردود النقدي والامتيازات) والذي عادة مايختلف من عمل إلى آخر أيضاً له تأثير على نوع العمل الذي يختاره الفرد ويزداد تأثيره إذا ماكان هذا الفرد مهاجراً ، كيف لاوقد يكون فرق الجزاء المادي هو السبب الأساسي وراء هجرته ، ومما يزيد من أهمية هذا العامل ، أي فرق الجزاء المادي ، في المهجر أن المهاجر غالباً مايتجرد في أرض المهجر من تلك العوامل النفسية والاجتماعية التي كانت تصاحبه في موطنه الأصلي ، وكانت تمنعه من مزاولة بعض الأعمال اليدوية ، وخاصة التي تبدو وضيعة في نظر المجتمع ، حتى ولو كانت أربح مادياً من التي كان يزاولها .

ولعل العلة من وراء هذا التحول في سلوك المهاجر هي أن الإنسان ـ كمخلوق اجتماعي بطبعه ـ أحرص مايكون على مكانته الاجتماعية عندما مايكون في مجتمعه الأصلي ، حيث أن المعاملة التي يلقاها الإنسان في مجتمعه إنما تعكس دائماً ـ علواً وهبوطاً ـ مستوى مكانته الاجتماعية . ولكي يحتفظ الإنسان باحترام المجتمع ومعاملته له بالحسنى تجده على استعداد بأن يضحي بالعائد المادي الذي كان يمكنه أن يجنيه من عمل ماإذا ماكان هذا العمل قد يتسبب في زعزعة مكانته الاجتماعية ، وبما أن المهاجرين يعيشون ـ بطبيعة الحال ـ في مجتمع غير مجتمعهم الأصلي فهم قد لايمانعون كثيراً من مزاولة عمل لايحظى باحترام مجتمع المهجر ، طالما أن هذه الزعزعة التي قد تصيب مكانتهم الاجتماعية في المهجر هي أولا مؤقتة وأخف وطئاً على النفس بحكم الغربة ـ إذ أن النفس الإنسانية أكثر ماتشعر بالخجل أو الضعة عندما تكون تمارس عملاً تعارف المجتمع على ضعته أمام معارفها وأهلها ، ويقل هذا الشعور على النفس فيما إذا اضطرت إلى ممارسة نفس ذلك العمل بعيداً عن معارفها ومجتمعها الأصلي ـ وثانياً سيترتب على ذلك العائد المادي المكتسب من ذلك العمل تحسن وعلو في مكانتهم الاجتماعية في مجتمعهم الأصلي ، وذلك هو الأهم لأن مصالحهم ، على المدى البعيد ، ترتبط بمجتمعهم الأصلي أكثر من ارتباطها بمجتمع المهجر .

ومما يكرس هذه النظرة أن المكانة الاجتماعية في المجتمعات المصدرة للعمالة غالباً ماترتبط بالوضع المادي أكثر من ارتباطها بالوضع الذهني (التعليمي) أو الروحي ، كما أن النظرة التي تكرس دونية بعض الأعمال والمهن قد تكون أقل وطأة وانتشاراً في بعض مجتمعات المهجر كالمجتمع الأوربي والأمريكي .

لعلنا نكون ـ بالتعليل أعلاه ـ قد وضعنا مؤشرات في اتجاه الإجابة على سؤال طالما طرح نفسه كلما طرحت للنقاش قضية المهن التي يزاولها المهاجرون والسؤال هو لماذا يُقدم المهاجر في أرض المهجر على مزاولة أعمال لاتحظى باحترام المجتمع وتقديره مع أنه كان يقاوم العمل في مثل هذه الأعمال في موطنه الأصلي ؟.

ورجوعاً إلى العمالة اليمنية المهاجرة لتحديد موقعها من هذه العوامل الثلاثة التي يتأثر بها اختيار المهاجر لنوع العمل الذي يود ممارسته في المهجر ، يمكن القول : إنه بالرجوع إلى ما أثبتناه سابقاً عن الأصول المهنية للمهاجرين اليمنيين تتبين لنا نوعية الكفاءات التي يصل بها المهاجرون اليمنيون إلى أرض المهجر ، وهي كما وضحنا سابقاً تغلب عليها صفات الأمية والريفية والفلاحية ، بل إذا اعتمدنا مفهوم مصطلح الكفاءات كما هو عند معظم الكتاب الذين لا يطلقونها إلا على مستويات معينة من التعليم والمهارة لاستحال علينا ، إلا قليلاً ، أن نجد بين غالبية المهاجرين اليمنيين مقابلاً واقعياً يصدق هذا المفهوم المصطلحي ويحققه بنفس تلكم المعايير .

وبالربط بين كفاءات المهاجرين اليمنيين وبين نوع العمالة التي يطلبها سوق العمل في كل من بلاد النفط العربية والغرب (أوربا وأمريكا) ، حيث توجد أكبر تجمعات المهاجرين اليمنيين ، يمكننا أن نستنتج أن المهن التي يمكن أن تستوعب المهاجرين اليمنيين هي المهن الدنيا أو المهن الشاقة ، وغير أو شبه الماهرة ، وأهمها هي أعمال البناء وتشييد الطرق ، والأعمال غير الماهرة في المصانع والورش وخدمات المطاعم والفنادق وقيادة السيارات والملاحة والتجارة وقليل جداً من المهن الوظيفية والإدارية والتخصصية .

ويمكننا أن نستأنس لصحة الاستنتاج أعلاه بنتيجة الاستفتاء الذي أجراه الاتحاد العام للمغتربين على عينة تتكون من ٣٢٠١ مهاجراً موزعين في دول السعودية ، بريطانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، البلاد العربية والإفريقية .. وذلك رغم العلات التي يمكن أن

تقال عن مدى سلامة الخطوات الإجرائية ومن ثم المدلولات الاستنتاجية لـذلـك الاستفتـاء والتي يمكن الاطلاع على بعضها في الـدراسـة التي نشرهـا د . عبـاس السيـد إبراهيم في مجلـة دراسـات الخليج والجزيرة العربيـة (العـدد ٣٤ بتـاريخ أبريل ١٩٨٣ م) انظر الجـدول رقم (٥) .

وبتحويل الأرقام الواردة في الجدول إلى نسب نتحصل على النسب التقريبية التـاليـة (انظر الجدول ٦) .

جدول رقم (٥)

توزيع المغتربين في المناطق المهاجر إليها حسب المهنة والحالة الاجتماعية وسن العمل والحالة التعليمية

			الحالة الاجتماعية			سن العمل		الحالة التعليمية					
المنطقة	المهنة	الجملة	أعزب	متزوج	مطلق	١٥ -	٦٠ -	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائية	إعدادية	ثانوية	جامعة
السعودية	عامل	١٤٨٠	٣٠٥	١١٥١	٢٤	١٤٧٣	٧	٦٢٤	٧١٧	٩١	٣٤	١٣	١
	ميكانيكي	٢٢	٤	١٧	١	٢٢	-	١١	٩	١	-	١	-
	لحام	٢٤	-	٢٣	١	٢٤	-	٨	١٠	٦	-	-	-
	سائق	٢٣٦	٤٩	١٨٢	٥	٢٣٦	-	٩١	١٣٥	٧	٣	-	-
	بحار	٨	٢	٦	-	٨	-	٥	٢	-	١	-	-
	تاجر	٧٨	٥	٧٣	-	٧٦	٢	٢٢	٤٧	٧	١	١	-
	إداري	٩٩	٢١	٧٥	٣	٩٨	١	١٤	٤١	١٨	١٤	١١	١
البلاد	عامل	١١	٢	٩	-	١١	-	٢	٦	-	٢	١	-
العربية	ميكانيكي	٣	-	٣	-	٣	-	-	٢	١	-	-	-
والإفريقية	سائق	٢	-	٢	-	٢	-	١	-	-	١	-	-
	بحار	١	-	١	-	١	-	-	-	١	-	-	-
	تاجر	١٣	-	١٣	-	١١	٢	-	٩	٢	-	٢	-
	إداري	٣	-	٣	-	٣	-	-	٢	١	-	-	-
الولايات	عامل	٥٧٦	٧٣	٤٩٦	٧	٥٥٥	٢١	٩٩	٤٥٢	٦	١٠	٨	١
المتحدة	ميكانيكي	١٤	١	١٣	-	١٢	٢	١	١٣	-	-	-	-
الأمريكية	لحام	٤٤	٩	٣٤	١	٤٣	١	٩	٣٣	-	١	١	-
	سائق	٣	-	٣	-	٣	-	-	٣	-	-	-	-
	بحار	٤٥	١	٤٤	-	٤٢	٣	٤	٤١	-	-	-	-
	تاجر	١٩	-	١٩	-	١٨	١	-	١٦	-	٢	١	-
	إداري	٥	-	٥	-	٥	-	-	-	-	٢	١	٢
	متقاعد	٣	-	٣	-	٢	١	-	٣	-	-	-	-
المملكة	عامل	٣٣٧	١٨	٣٠٧	٢	٢٩٤	٣٣	٤٤	٢٧٩	٣	١	-	-
المتحدة	ميكانيكي	٢	-	٢	-	٢	-	-	٢	-	-	-	-
	لحام	٤٣	١	٤٢	-	٤١	٢	٧	٣٦	-	-	-	-
	سائق	٦٥	١	٦٤	-	٥٨	٧	١٣	٥٠	١	١	-	-
	بحار	٣٧	١	٣٦	-	٢٤	١٣	١١	٢٦	-	-	-	-
	تاجر	٣١	٤	٢٧	-	٢٦	٥	٦	٢٢	٢	-	١	-
	إداري	١	-	١	-	١	-	-	-	-	-	-	١
	متقاعد	٦	٣	١	٢	١	٥	٢	٤	-	-	-	-

المصدر : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٣٤ أبريل ١٩٨٣ ص ١٥٣

الجدول رقم (٦)

توزيع المغتربين في المناطق المهاجر اليها حسب النسبة المئوية للعاملين في المهنة

المنطقة

المهنة	السعودية	بريطانيا	الولايات المتحدة	البلاد العربية والإفريقية
عامل	٧٦ ٪	٦٤ ٪	٨١ ٪	٣٣ ٪
ميكانيكي	١ ٪	٠٣ ٪	١ ٪	٩ ٪
لحام	١ ٪	٨ ٪	٦ ٪	-
سائق	١٢ ٪	١٣ ٪	٤ ٪	٦ ٪
بحار	٤ ٪	٧ ٪	٦ ٪	٣ ٪
تاجر	٤ ٪	٦ ٪	٢ ٪	٣٩ ٪
إداري	٥ ٪	٠١ ٪	٠٧ ٪	٩ ٪
متقاعد	-	١ ٪	٠٤ ٪	-
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وبالنظر في نتائج الجدولين نجد أن العمالة اليمنية المهاجرة تكاد تخلو تماماً من المهن الفنية والتخصصية التي تحتاج إلى كفاءات عالية .. وحتى المهن الإدارية والميكانيكية التي وردت في الجدول ، يجب ألا توهمنا بأن هنالك نسبة يعتد بها من الكفاءات الإدارية والميكانيكية العالية في المهجر ، إذ أنهم على ضآلة نسبتهم يمثل الأميون والذين هم دون المستوى الابتدائي نسبة كبيرة فيهم ، فمثلاً تمثل الكفاءات دون المؤهل الابتدائي ما يزيد على ٥٢ ٪ من مجموع الإداريين .. ولا يعقل أن تجتمع الأمية والكفاءة الإدارية العالية في شخص رجل واحد ، اللهم إلا أن يكون نادراً بين البشر .

ويمكن أيضاً أن نلاحظ بوضوح أثر طبيعة أسواق العمل في الخارج على نوع المهن التي يعمل فيها اليمنيون .. فمثلاً ، تقل نسبة اليمنيين العاملين في المجال الإداري في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عن ١ ٪ بينما ترتفع هذه النسبة في البلاد العربية والإفريقية إلى ٩ ٪ ، وفي المقابل ترتفع نسبة البحارة اليمنيين في الولايات المتحدة وبريطانيا (٧ ٪) عن نسبتهم في إفريقيا والسعودية (٠٤, ٪ .) وتعليل ذلك أن العمل الإداري في أمريكا وبريطانيا ـ كبلاد متقدمة ـ يحتاج إلى كفاءات عالية وهي متوفرة في

تلك البلاد ، والملاحظ أنه لا يوجد أميون بين اليمنيين الإداريين في هذه البلاد ، وذلك رغم ما أشرنا إليه سابقاً من ارتفاع نسبة الأميين بين الإداريين اليمنيين في المهجر ، ونظراً لارتفاع نسبة التعليم بين الأمريكان والبريطانيين فإنهم يرغبون عن العمل كعمال ملاحة فيجد ، من ثَمّ ، المهاجرون اليمنيون فرصاً شاغرة للعمل في هذا المجال ، والعكس بالعكس صحيح في الحالتين بالنسبة للبلاد العربية والإفريقية .

ولأن سوق العمل الإفريقي لا تشتمل على طلب كبير للعمالة بحكم افتقاره لرأس المال اللازم لأعمال البنى التحتية والمصانع ، اتجه الغالبية العظمى من المهاجرين اليمنيين إلى العمل في مجال التجارة حيث زادت نسبتهم (٣٩ ٪) عن نسبة العمال (٣٣ ٪) في تلك البلاد .

وبصفة عامة يمكن القول إنه كلما تطلبت طبيعة العمل المعين كفاءة عالية أو اتصالاً بالمجتمع وتفاهماً معه ، كلما قلت نسبة اليمنيين فيه ، ويعزى ذلك إلى افتقار المهاجرين اليمنيين للكفاءات ، ولاختلاف لغة التفاهم في بعض المجتمعات كالمجتمعات الإنجليزية .. وإذا كانت النسبة تبدو مرتفعة قليلاً في بريطانيا عنها في أمريكا في بعض الأعمال التي تتطلب تفاهماً مع المجتمع (السائقين مثلاً) فإن ذلك - إن لم يكن بسبب قوانين محلية - قد يكون دليلاً على أن الهجرة اليمنية إلى بريطانيا قد سبقت الهجرة اليمنية إلى أمريكا وبمرور الزمن استطاع اليمنيون العاملون في بريطانيا إتقان لغة التفاهم في المجتمع البريطاني ، وقد يكونون من الذين ولدوا وتربوا هناك ، ويمكن أن نستأنس لهذا الرأي بارتفاع نسبة المتقاعدين في بريطانيا عنها في الولايات المتحدة .. وخلاصة القول إن الغالبية العظمى من المهاجرين اليمنيين في الخارج تمركزوا في أدنى المستويات المهنية من حيث المهارة .

وفي مسح ميداني آخر أجراه الأستاذ شكيب الخامري[1] عن المهاجرين اليمنيين في منطقة ديترويت بأمريكا نجد تفاصيل أكثر عن نوع الأعمال التي يعمل فيها اليمنيون في تلك المنطقة ؛ فقد أظهرت النتيجة أن ما يزيد عن ٧٠٪ ممن شملتهم العينة يعملون في صناعة السيارات كعمال تجميع وعمال معدات النقل والتصليح وأن ١٣٪ منهم يعملون كعمال خدمة ، والباقي يمثلون فئات طالبية وبائعين وملاحين ومتقاعدين وغير عاملين .. ويبدو

(١) المجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٥٢ .

هنا بوضوح أثر طبيعة سوق العمالة في أمريكا على نوع المهن التي يزاولها العمال اليمنيون ، فأمريكا كبلد صناعي متقدم قد اجتازت مرحلة بناء ما يسمى بالبنى التحتية أو المرافق الأساسية ، ومن ثَمَّ فإن سوق العمالة فيها تكاد تخلو من عمال البناء والتشييد ولو أن هذا المسح أجري في بلاد النفط العربية ـ كبلاد نامية ـ لاشتمل على نسبة لا يستهان بها من عمال البناء وتشييد الطرق والكباري .. وحسب إحصائيات وزارة التخطيط الكويتية[1] لعام ٧٥ فإن ٦٨,٢٪ من العمالة اليمنية في الكويت كانت تعمل في الأعمال التي لا تتطلب أية مهارة و ٠,٣ ٪ فقط كانت تعمل في مجالات تتطلب مهارات جامعية عملية .

ورغم أن نتائج العينتين لم تشمل مهاجرين يمنيين يعملون في مجال الزراعة ، إلا أن ذلك لا يقوم دليلاً على خلو هذا المجال من العمال اليمنيين خاصة وأن معظمهم بحكم أصولهم المهنية لهم خبرة في العمل الزراعي ، ويمكن أن نعزو خلو العينتين من عمال زراعيين إلى طبيعة الخطوات الإجرائية التي اتبعت في جمع العينتين ، فعينة استمارة الاتحاد العام للمغتربين تم توزيعها عن طريق مجلة الوطن التي يصدرها الاتحاد ، ووزع الأستاذ شكيب الخامري استماراته في مدينة ذات طابع صناعي .. وبما أن المزارعين يوجدون ـ بحكم عملهم ـ بعيداً عن المدن فإن احتمال وصول استمارات أياً من العينتين إلى العمال الزراعيين كان ضعيفاً .

ومما يذكر بهذا الصدد أن الأستاذ شكيب كان قد أشار في دراسته المذكورة إلى أن البعض من مهاجري ديترويت كانوا قد وفدوا إليها من مزارع كاليفورنيا ، نسبة لصعوبة ظروف المعيشة وشظفها في تلك المزارع ورغبةً في الجزاء المادي الأفضل ، وقد أشار الأستاذ محمد الرزقة ضمن سياق حديثه عن المهاجرين اليمنيين إلى أمريكا عقب زيارته لها إلى وجود قنصلية يمنية في مدينة سان فرانسسكو (نظراً لوجود عدد كبير من العمال اليمنيين يعملون في مزارع العنب أو في بعض الصناعات)[2] .

بقي أن نشير إلى أن هنالك أيضاً نسبة من الطلاب بين المهاجرين اليمنيين .. فبالإضافة إلى المنح الحكومية التي تتزايد باستمرار نسبةً للنمو المطرد في احتياجات البلاد من المؤهلات العلمية والفنية لتنفيذ مشاريع الخطط التنموية ، وبالإضافة إلى الذين يدرسون في الخارج على حسابهم الخاص ، نجد الطلاب من أبناء العائلات التي تقيم في المهجر .

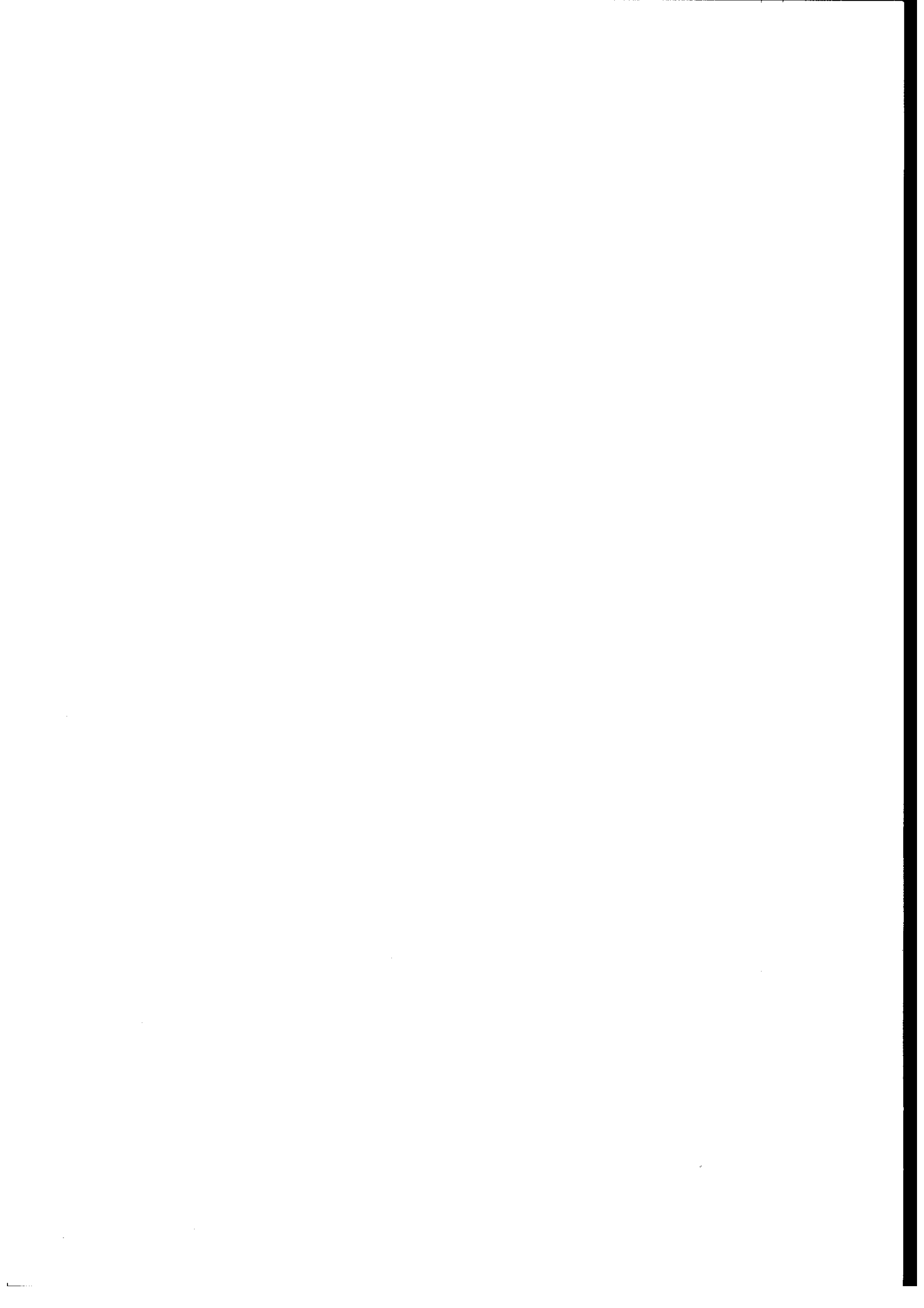
---

(١) النظام الاجتماعي العربي الجديد د . سعد الدين إبراهيم ص ٧٧ .

(٢) صحيفة الثورة ٨٤/١٢/٥ الصفحة الأخيرة .

٤ ـ بعض المميزات الديمغرافية والاجتماعية للهجرة اليمنية

انتقائية
أ ـ للنوع (الذكر) .
ب ـ للعمر .
جـ ـ للأنشط .



من أبرز مميزات الهجرة ، حيثما كانت ، أنها ظاهرة انتقائية ، تنتقي وتصطفي من مجموع من ينشدونها أناساً تغلب عليهم مواصفات معينة .

ولعل منشأ هذه الخاصية الانتقائية هو أن التمكن من الهجرة بل وربما حتى مجرد إمكانية التفكير العملي فيها يستوجب توفر قدرات والتزامات معينة تتباين مقدرات الناس في تحقيقها .. وقد نتج عن هذه الخاصية الانتقائية للهجرة أن اتصف المهاجرون ، رغم اختلاف مصادرهم وتوجهاتهم الجغرافية ، بصفات عامة تميزهم عن مَنْ سواهم من عامة المواطنين . فمثلا يُلاحظ أن المهاجرين بصفة عامة مواطنون طموحون نشيطون ، وإنك لاتكاد تجد بينهم من يتدنى مستوى نشاطه وطموحه إلى مادون الوسط .

وقد تأثر المهاجرون اليمنيون بهذه الخاصية الانتقائية . بل لعلهم وبحكم الظروف التي أحاطتْ بالهجرة اليمنية كانوا من أكثر المهاجرين تأثراً بهذه الخاصية ... ولنضرب لذلك أمثلة :

أ ـ الهجرة تنتقي النوع ، والنوع المفضل إليها عالمياً هم الذكور ، ولذا نجد أن نسبة الهجرة بين الذكور أكبر بكثير جداً عنها بين الإناث ، ومع أن هذه الانتقائية تعتبر ظاهرة عالمية كما سبقت الإشارة ؛ إلا أن التقديرات الإحصائية تشير إلى ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين اليمنيين أكثر مما هي بين المهاجرين الآخرين من منطقة الشرق الاوسط[(١)] . وتشير بعض التقديرات أن نسبة العزوبية (عدم اصطحاب العائلة) بين المهاجرين اليمنيين العاملين ترتفع إلى ٩٥,٢٪[(٢)] ويعني ذلك أن نسبة الإناث بينهم حوالي ٢٪ فقط .

وقد أورد الدكتور أبو بكر السقاف[(٣)] أن نسبة الإناث المهاجرات من مجموع المهاجرين عام ٧٥ هي ٩ أو ٨,٨٪ أي أن عددهن يتراوح مابين ١١١٠٦٠ و ١٠٨٥٩٢ حسب تعداد الجهاز المركزي للتخطيط لعام ٧٥ ، إلا أن الدكتور عباس السيد ابراهيم[(٤)] يورد نقلاً عن إحصائيات الجهاز المركزي أن نسبة الإناث لمجموع المهاجرين عام ٧٥ هي ٤٠٪ أي أن عددهن حوالي ٤٩٤٠٠٠ ، وبما أن الدكتور عباس قد أشار إلى مرجعه بأنه كتاب الإحصاء

---

(١) انتقال العمالة العربية د . إبراهيم سعد الدين و د . محمود عبد الفضيل ص ١٤٠

(٢) مجلة دراسات يمنية العدد ٦ ، ٧ يناير ١٩٨٢ م ص ٤٩

(٣) مجلة دراسات يمنية يوليو ٩٨٠ ص ٥٦

(٤) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٣٤ إبريل ٨٣ ص ١١٢

السنوي العاشر يوليو ٨١ جدول ٦ / ٤ ص ٤٦ فقد حاولتُ أن أرجع إلى هذه الأرقام في المصدر الأصلي ، إلا أنني لم أوفق للعثور على هذه الأرقام من المرجع المذكور ، ولا أدري إذا كان هنالك خطأ مطبعي في كتابة المرجع . على أن اعتماد صحة هذه النسبة العالية جداً التي أوردها الدكتور عباس - بالإضافة إلى اختلافها عن النسبة التي أوردها الدكتور السقاف علماً بأن مصدرهما واحد وهو الجهاز المركزي للتخطيط - يدفعنا إذا ماقارناها بنسبة الإناث من مجموع المهاجرين حسب تعداد ١٩٨١ إلى القول ببروز ظاهرة اجتماعية خطيرة لاتُعرف أسبابها ، وهي أن نسبة الإناث قد انخفضت في مدى ست سنوات فقط أي بين ٧٥ - ٨١ من ٤٠٪ إلى ١٦٪[١] فقط وبما أن أسباب هذه الظاهرة - إن صحت - غير معروفة فإن المرء يعجز عن التكهن فيما إذا كانت قد زالتْ أم أنها مازالتْ قائمة وأن انخفاض النسبة ما يزال مستمراً .

والظاهرة ، إن صحتْ الأرقام ، تدل فيما تدل - إذا ماإستبعدنا وجود تبريرات داخلية - على تدهور حاد في ظروف المغتربين اليمنيين مابين عامي ٧٥ و ٨١ الأمر الذي أفقدهم مشاعر الاستقرار ، وجعلهم يُرجعون زوجاتهم وأبناءهم إلى الوطن ، إلا أن النظر في أسواق العمالة الخارجية في النصف الثاني من السبعينات لا يُظهر أسباباً واضحة لهذا التدهور الحاد المفترض في ظروف المغتربين ، حيث أن العدد الكلي للمهاجرين سجل في هذه الفترة ارتفاعاً ملحوظاً يعبر عنه الفرقُ مابين أرقام ٨١ و ٧٥ الخاصة بعدد المهاجرين اليمنيين في الخارج ، وهذا الارتفاع إن لم يكن ينفي وجود تدهور فهو على الأقل ينفي أن التدهور كان من الحدة بحيث أنها تبرر ذلك الانخفاض الحاد في نسبة الإناث كما تشير أرقام الدكتور عباس السيد .

ومن جانب آخر فإن الإحصائيات الأخرى المتوفرة من مصادر أخرى تعطي كلها للإناث نسباً أقل بكثير من النسبة التي أوردها الدكتور عباس فحَسب بعض الإحصائيات المتوفرة من بعض دول الاستقبال لعامي ٧٤ و ٧٥ نجد أن نسبة الإناث فيما بين المهاجرين اليمنيين مثلتْ أقل نسبة بين الوافدين وتراوحتْ مابين ٢٣٪ و ٢٢٪ و ٩,٠٪ في كل من

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي ٧٩ / ١٩٨٠ ص ٤٢ ، ٤٣

المملكة العربيـة السعوديـة والكويت والإمـارات على التـوالي[1] وحسب الأرقـام التي استخرجها الدكتور عباس نفسه من مجموع استمارات عضوية الاتحـاد العـام للمغتربين اليمنيين نجد أن نسبة الذين كانوا يصطحبون كل أو بعض أسرهم من مجموع من شملتهم العينـة كانت تساوي ١٨,٦٪[2] . ومما يجدر ذكره هنـا أن تقرير الفريق السويسري عن إحصـاء ٧٥ أشـار إلى أن عدد النساء المهاجرات سيرتفع عام ٨٠ إلى عشرة آلاف[3] .

وعلى كل فـإن النظر في أرقـام إحصـاءي ٧٥ و ٨١[4] من حيث التركيب النـوعي للسكان يكشف عن ظواهر شـاذة يثير العجز عن تفسيرهـا شكوكاً حـول مـدى دقـة أرقـام الإحصاءين ، كما يثير قبولهـا واعتماد صحتهـا تخوفـاً حول مستقبل التركيب النوعي للسكان في اليمن . فحسب أرقام الإحصائين نجد أن عدد الذكور ازداد في الفترة مـا بين الإحصـاءين بنسبـة ٤٥٪ تقريبـاً (من ٣,٢٦٢٠٠٠ إلى ٤,٧٥٤٠٠٠) بينمـا لم يـزدد عـدد الإنـاث في نفس الفترة إلا بنسبـة ١٦٪ فقـط (من ٣٢٦٦٠٠٠ إلى ٣٨٠٣٠٠٠) فمـا هي الأسبـاب .. وهـل مـا زالت هـذه الأسبـاب قـائمـة .. وكيف سيكـون مستقبـل التركيب النـوعي للسكان في اليمن ..؟.

ورجوعاً للحديث عن نسبة الإناث الحقيقية بين المهاجرين اليمنيين يمكن أن نقول إن الأرجح أنها نسبة قليلة جداً قياساً لغيرها من النسب بالنسبة للمهاجرين الآخرين .

ويعلل بعض الكتاب الأجانب ارتفاع نسبـة الـذكور بين المهـاجرين اليمنيين بوجود قوانين يمنية تعيق هجرة الإناث مشيرين إلى وجود ضرائب باهظة تدفع عنـد ترك الإنـاث للدولة ، ويعللها البعض الآخر بالفترة الزمنية التي يمكثهـا المهـاجر اليمني في الغربـة قـائلين بأنها غـالبـاً مـا تكون فترة قصيرة لاتتطلب اصطحـاب العـائلات .. إلا أنني لاأعلم بوجود قوانين يمنية تعيق سفر الإنـاث مع ذويهن ، وإن كان من المتوقع ، بل لعلـه الواقع ، وجود ضوابط تنظم سفر الإناث كما هو الحال مع الذكور ، وفقاً لمبادئ البلاد ومعتقداتها .

---

(١) انتقال العمالة العربية ص ١٤٠

(٢) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٣٤ إبريل ١٩٨٣ ص ١٢٦

(٣) مجلة دراسات يمنية يوليو ١٩٨٠ ص ٥٦

(٤) كتاب الإحصاء السنوي ٧٩ / ١٩٨٠ ص ٤٢ ، ٤٦

كما أن التعليل الثاني والمتعلق بقصر الفترة الزمانية للغربة يمكن أيضاً أن يُثار حوله خلاف ، إذ إنه قد يكون من الأرجح النظر إلى قصر فترة الإقامة الواحدة للمهاجر اليمني في المهجر - إن صح ذلك - باعتباره نتيجة أكثر من كونه علة .. ويعضد ذلك أن إقامة الذكور الذين يصطحبون معهم عائلاتهم إلى المهجر غالباً ماتكون أطول من إقامة الذين لا يصطحبون معهم عائلاتهم ، وأن الشوق والحنين إلى الأهل يمكن أن يعتبر من أهم أسباب قصر فترة الإقامة للمهاجر الذي لا يصطحب عائلته ، خاصة والتراث الشعبي اليمني غني بالصور التي تحكى عن قوة الرباط العائلي في المجتمع اليمني ، وعن الإلحاح المستمر من الأهل بالوطن على رجوع مهاجرهم حتى ولو يرجع صفر اليدين .

وفي تقديري أن هنالك عوامل يمكن النظر إليها كبعض مسببات ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين اليمنيين منها :

تشير الملاحظات - كما ستأتي بعد - إلى أن المهاجرين اليمنيين يتميزون بوجود نسبة عالية من الذكور صغار السن بينهم ، كما أنهم يتميزون بكثرة التنقل في المهجر ، وصغار السن تكثر بينهم نسبة غير المتزوجين ، خاصة وأن غلاء المهور في بلادنا أدى إلى أهمية سبق الاغتراب للزواج ، وذلك مما يقلل من احتمال المرافقة الزوجية لكثير من المهاجرين اليمنيين وتقل من ثَم نسبة الإناث في المهجر .

كما أن كثرة التنقل في المهجر ومايصاحبه من عدم استقرار نفسي أو مادي لا يكاد يعطي المها جر اليمني فرصة للتفكير في استقدام زوجه أو أهليه ، يقول شكيب الخامري عن المهاجرين اليمنيين « دَلَّتْ الدراسات على أنهم يختلفون كثيراً عن أشقائهم العرب من حيث إنهم دائبو الحركة في شكل هجرة داخلية في الولايات المتحدة »[1] .

وقد يكون لارتفاع تكاليف المعيشة في المهجر بالنسبة لمن يصطحبون عائلاتهم وخاصة من حيث السكن أثر في عدم إقبال المهاجر اليمني على اصطحاب عائلته إلى المهجر ، إذ أن هذا الارتفاع في تكاليف المعيشة يتعارض مع الهدف الأساسي للمهاجر وهو توفير أكبر قدر من المال في أقل وقت ممكن وبما أنه ليس في إمكانه التحكم في الدخل فإنه غالباً مايميل إلى حل هذه المعادلة عن طريق التحكم في الصرف وتقليله .

---

(١) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٤٧ .

ومعلـوم أن أنسب وسيلـة لتقليـل الصرف في المهجر هـو التخلي عن السكن الفردي واللجوء إلى السكن الجماعي .. وحيث أن السكن في تجمعات كبيرة غالباً ما يتطلب وحـدة النوع أو الجنس البشري لما قـد تسببه الثنـائيـة النـاتجة عن اصطحـاب الجنس الآخر من مشاكل وصعوبات في السكن المشترك ، فإن المهـاجر يضطر إلى التخلي عن عـائلتـه والسفر بمفرده .

وقد أشارت نتائج المسح الميداني الذي أجري على المهاجرين اليمنيين في ديترويت إلى أنهم يميلون إلى السكن في تجمعات .

ومما قـد يُؤخـذ في الاعتبـار احتمال وجود قوانين تتعلق بنظم الوطن المهـاجَر إليـه ، وتشترط شروطـاً معينـة لاستقـدام العـائلـة وهي شروط قـد لاتتـوفر لمعظم المهـاجرين اليمنيين .

ولاننسى أن الطبيعة التضاريسية لبلادنا يمكن أن تكون من العوامل التي ساهمت في ارتفـاع نسبـة الـذكور مـابين المهـاجرين اليمنيين ، وقـد زاد من وعورة الطرق أن الشعب اليمني ولأسبـاب أمنيـة وتحـوطيـة وربمـا اقتصـاديـة يحرص على السكن فـوق قمم الجبـال والمرتفعـات ممـا بـاعـد أكثر بين أسفـارهم .. وقـد كان لسيـاسـة العزلـة التي كانت تنتهجها الإمامة في الماضي الأثر السيئ على صعوبة التنقل ، وخاصة لعائلات المهاجرين والتي غالبـاً ماتستوطن في الأرياف النائية ، وتجد صعوبة في الحصول على وسيلة نقل مريحة إلى مخـارج اليمن وموانئهـا الرئيسيـة . ولا شـك أن مـدى إقـدام المهاجر اليمني على استقـدام عـائلتـه أو اصطحابها ستتأثر سلباً بمدى مشقة السفر بالنسبة لعائلته .

ويمكن النظر أيضاً إلى انتشـار الأميـة بين النسـاء اليمنيـات ، وموقف الرجل والمجتمع اليمني من عمل المرأة في المدن ، واللذان يقللان من احتمال أن تجد المرأة اليمنية إذا ما هاجرت فرصة للعمل ومساعدة زوجها في جمع المـال اللازم للأسرة ، من الأسبـاب التي لاتشجع على اصطحاب المهاجرين اليمنيين لزوجاتهم .

ومن العوامل التي أشار إليها المهاجرون اليمنيون في ديترويت أن الرغبة في المحـافظـة على الممتلكات الثـابتـة في الموطن الأصلي والتخوف من احتمال فقـدهـا كان سببـاً في حرص البعض على ترك عائلاتهم حيث توجد ممتلكاتهم .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حرمة الممتلكات في بلادنا كانت تخضع في الماضي إلى قوة ومكانة صاحبها أكثر مما كانت تخضع لقوانين محترمة من قبل الجميع ، ورغم ماحققته الثورة من العدل فما زالتْ شكاوى التعدي على الممتلكات بالوطن من أهم المشاكل التي ينشرها المغتربون في مجلة الوطن التي يصدرها الاتحاد العام للمغتربين .

ب ـ والهجرة كما تنتقي النوع ، تنتقي أيضاً العمر ، حيث نجد أن معظم المهاجرين في العالم تتراوح أعمارهم مابين ٢٠ و ٤٠ عاماً وتقل نسبة المهاجرين فيما زاد أو قل عن هذا المدى من العمر .. إلا أن المهاجرين اليمنيين يتميزون بأن نسبة عالية منهم تقل أعمارهم عن الحد الأدنى العام وهم في مجموعهم أقرب إلى الحد الأدنى منهم إلى الحد الأعلى .

ويمكن ملاحظة ذلك من نتائج المسح الميداني[1] الذي أجراه شكيب الخامري في ديترويت حيث نجد أن أكثر من ٨٠٪ من المهاجرين اليمنيين في تلك المنطقة تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٣٧ سنة وترتفع النسبة كثيراً بين المهاجرين الذين وصلوا حديثاً والذين لم يمارسوا من قبل خبرة سابقة في الهجرة حيث كشف المسح أن ٩٤٪ منهم تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ٢٠ سنة فقط .

وتورد نتائج استمارات العضوية التي وزعها الاتحاد العام للمغتربين[2] أن أكثر من ٧٥٪ من المهاجرين في المملكة العربية السعودية تتراوح أعمارهم مابين ١٥ و ٣٤ سنة .. وبما أن الاستمارات كانت قاصرة على العاملين فوق سن الخامسة عشر ولم تشمل الطلاب ، وأن البعض ممن عبؤوا الاستمارات ربما يكون قد قضى قبل موعد الإحصاء عدة سنوات عاملاً في المهجر ، إما في السعودية وإما في بلد آخر ، فإن ذلك يعني أن المواطن اليمني يهاجر من أجل العمل منذ سن مبكر جداً ، وبالتحديد يمكن أن نقول إنه قد يهاجر قبل سن الخامسة عشرة ويؤكد ذلك إحصائيات شكيب المذكورة سابقاً عن المهاجرين الذين لم يمارسوا خبرة سابقة .

بل إن صغر السن ليس ميزة للعاملين من اليمنيين في المهجر فقط ، إذ أنه من الملاحظ في بلادنا صغر سن العاملين المقيمين أيضاً حتى في القطاعات الحكومية . وفي إشارة

---

(١) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٤٨ ، ٤٩

(٢) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٣٤ ص ١٤٩

واضحة لهذه الظاهرة تقول دراسة نشرت في مجلة دراسات يمنية « ذلك أن الهجرة بلغت مستوى عالياً في حال الجمهورية العربية اليمنية وتكون النتيجة هي استخدام عمل الأطفال في كل المجالات من المراسلين في المكاتب إلى الجندية والحراسة وأعمال البناء »[1] .

ج ـ يعتبر المهاجرون ـ كما سبقت الإشارة ـ من أكثر فئات المجتمع نشاطاً .. ويمكن أن نعزو ذلك أولاً إلى انتقائية الهجرة للفئات النشيطة أصلاً في المجتمع وثانياً إلى تأثير الهجرة ـ بعد أن تكون ـ على ذهنية المهاجر .. إذ تستحوذ عليها ما يمكن أن نسميه (في علم الاغتراب) بالقاعدة الذهبية والتي يتواصى بها المهاجرون فرداً عن فردٍ أو جمعٍ ، وجمعاً عن جمعٍ أو فردٍ ، كلما تناولوا شئون الاغتراب وشجونه .. وتفيد هذه القاعدة أن شعار المهاجر الأول ـ من غير اشتراك ولا إشراك ـ هو جمع أكبر قدر من المال في أقل وقت ممكن ، وتدفعه إلى ذلك عدة عوامل ، منها أنه بالإضافة إلى رغبته في التوفيق بين حنينه المتنامي للرجوع إلى الوطن وبين تطلعاته المادية التي تحثه على مغالبة الشوق ومواصلة الشقاء ، يكون دائماً قلقاً على مستقبله .. فقد يطرده المستخدم من عمله متى شاء ومن غير إبداء سبب أو تفسير متذرعاً بمادة لا يكاد يخلو منها عقد من عقود العمل في المهجر ، ليس ذلك فحسب ، بل إنه قد يطرد ويرحل ومن غير مهلة تذكر من الدولة التي يعمل فيها ، وأيضاً من غير إبداء سبب أو تفسير ، ويومئذ ليس له إلا الإذعان والرضى بما كان إذ ليس هناك نقابة لتدافع عنه وتحميه من جور المستخدم ، وحتى سفارة بلاده قد لا تملك إزاء الطرد من دولة المهجر غير تسهيل إجراءات ترحيله .. ومما يزيد مرارة الوضع بالنسبة للمهاجر أنه يكون قد تخلى ، وربما فقد ، سابقاً وظيفته في وطنه الأصلي ، لتلك الأسباب ولغيرها فإن المهاجر يحرص على أن يستغل جل وقته في العمل حتى إذا ما وقعت الواقعة يكون قد جمع لها من المال ما يخفف من وقعها عليه .. ويساعده في ذلك تكوينه الجسماني وقلة ارتباطه بنشاطات المجتمع الأخرى غير النشاط العملي ، ولا ننسى أن الانشغال بالعمل يريح المهاجر من آثار الغربة النفسية والتي يتنامى الشعور بها في أوقات الفراغ .

واستقراء لمميزات المهاجر اليمني وظروفه في المهجر ليس للمرء أن يتوقع منه غير النشاط ، بل إن طبيعة المهن (غير التخصصية) التي يعمل فيها المهاجر اليمني تتطلب منه

---

(١) دراسات يمنية يوليو ١٩٨٠ م ص ٦٧

أن يكون نشيطاً في أداء عمله ، وإلا فإنه قد يستبدل بعامل آخر ، كما أن عليه أن يبحث عن عمل إضافي لأن الجزاء المادي لمثل هذه المهن (غير التخصصية) عادة ما يكون دون طموحات المهاجر .

ويقول شكيب (هناك اتفاق عام على أن اليمنيين مهاجرون نشيطون وأنهم قد سبق لهم ممارسة تجارب هجرات كثيرة .... وهنالك ظاهرة أخرى تميز تلك العينة من المهاجرين اليمنيين وهي كثرة انتقالهم داخل الولايات المتحدة نفسها)[1] ويعلل لكثرة التنقل قائلاً (إنهم كذكور غير مزوجين تعوزهم الروابط التي تحد من هذه الحركة)[2] .

وعليه فإن المتوقع أن ترتفع نسبة النشاط الخام بين المهاجرين اليمنيين ارتفاعاً عالياً ، يقول د . نادر فرجاني « وبينما تتباين تقديرات حجم الهجرة هنالك اتفاق على ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي (نسبة قوة العمل للسكان) بين المهاجرين اليمنيين »[3] ويعضد ذلك ماأشرنا إليه سابقاً من ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين اليمنيين وارتفاع نسبة الذكور الذين هم في سن العمل بينهم كذلك ، ولعل النسبة الكلية الحقيقية أعلى من تلك التي قدَّرها كتابُ انتقال العمالة العربية بالنسبة للمهاجرين اليمنيين في بعض البلاد العربية بـ ٥٤,١٪[4] .

وحيث إن لطبيعة المهجر وموقعه أثرهما على الخاصية الانتقائية للهجرة فإن للمرء أن يتوقع اختلافاً ولو بسيطاً من حيث المميزات الديمغرافية والاجتماعية مابين المهاجرين اليمنيين في سوق العمل الصناعي (أمريكا وأوربا) والمهاجرين اليمنيين في سوق العمل العربي . ومازلنا نفتقر إلى الدراسات والبحوث الميدانية التي كان يمكننا بواسطتها أن تحدد طبيعة وتفاصيل هذا الاختلاف .

---

(١) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٤٧

(٢) نفسه ص ٤٧

(٣) مجلة المستقبل العربي العدد ٣٥ يناير ٨٢ ص ٩٠

(٤) انتقال العمالة العربية ص ٤٢

٥ ـ معدل الإقامة في المهجر

العوامل :

أ ـ عوامل ذاتية

ب ـ عوامل موضوعية

جـ ـ عوامل مشتركة

جُبل الإنسان على النزوع الدائم إلى ما ألفه واعتاده من اعتقاد أو سلوك أو مكان ، وهو يكره تغيير هذا المألوف أو تبديله ، ولا يكاد يلجأ بنفسه إلى هذا التغيير إلا لضرورة تفرض عليه أو عن قناعة تترجح لديه .. ورغم أن التغيير العقدي أو السلوكي أشد صعوبة على النفس من التغيير المكاني (الوطن) - بحكم أن الأخير غالباً ما يكون مؤقتاً ومصحوباً بمصلحة محسوسة كما أنه لاحرج من وقتيته ، في حين أن التغيير العقدي أو السلوكي غالباً ما يتطلب الديمومة وقد تؤدي الوقتية فيه إلى حرج - إلا أن هذا الترتيب قد ينعكس ويفضل الإنسان تغيير أو عدم تغيير معتقده أو سلوكه حرصاً منه على عدم تغيير مكان إقامته الدائمة ، وإذا كان الإنسان قد يضطر إلى حمل السلاح رفضاً لمحاولات التغيير العقدي ، فإن التاريخ يذكر أن كثيراً من الحروب قد قامت وما زالت تقوم لأسباب تتعلق بالأوطان والأمكنة .

ونسبة لهذه الألفة القوية التي تربط دائماً بين الإنسان ووطنه الذي ولد وترعرع فيه ، فإنه مهما كان ما يزخر به وطن المهجر من الخيرات والإغراءات ، فإن المهاجر لا ينفك يعاوده من حين لآخر حنين العودة إلى وطنه الأصلي ، حتى وإن كان أقل تقدماً وحضارة من وطن المهجر .

ومع أن أمنيات العودة سالماً آمناً وغانماً ، هي آخر دعوات المودعين من الأهل ، وهي التي عادة ما يتمناها المهاجر نفسه ، إلاّ أن أمر العودة يبقى بعد ذلك - مثلها مثل كل شيء في هذه الدنيا - متعلقاً ليس بالأماني فحسب وإنما أيضاً بعوامل شتى تعلو عليها وتُصَرِّفُها مشيئة الله العلي القدير .. وإذا ماتتبعنا هذه العوامل يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أنواع :

أ - عوامل ذاتية :

وهي التي تتعلق بذاتية المهاجر وتكوينه الذهني والنفسي ، ومنها حجم الآمال

والطموحات التي يهدف المهاجر إلى تحقيقها من وراء هجرته .. فالطموحات الكبيرة تستوعب أصحابها وتشغلهم بالكدح والتسابق وراءها عن التفكير في العودة إلى الوطن ، حتى إذا مااقتربوا من أهدافهم بدأت تراود البعض منهم فكرة العودة إلى الوطن في حين أن النجاح في تحقيق الطموحات السابقة للهجرة قد يولد عند البعض الآخر آمالاً وطموحات جديدة تفرض عليه مواصلة الكفاح وتناسي التفكير في العودة إلى الوطن .

وقد تتكرر النجاحات وتتكرر معها ولادة الطموحات الجديدة فتطول بأصحابها الإقامة في المهجر .. ومن هنا يتدخل عامل الزمن الذي قد يفلح في طمس ماتبقى من ذكريات وطنية أو أهلية كانت عالقة بذهن المهاجر وكانت تدفعه من حين لآخر إلى التفكير في العودة ، وما أن تنطمس هذه الذكريات وتقل فاعليتها في استدعاء التفكير في الأهل والوطن حتى يترجح لدى المهاجر الإقامة الدائمة في المهجر .

وتجدر الملاحظة هنا أنه مثل ماقد يدفع النجاح المهاجر إلى العودة للوطن ، فإن الفشل الذريع غالباً مايسبب للمهاجر صدمة نفسية تجعله يفضل العودة إلى الوطن بدلاً عن مكابدة آلام الغربة الممزوجة بمرارة الفشل ، والقليل جداً هو الذي قد يستمرئ - ولأسباب نفسية واجتماعية - حياة التشرد في المهجر وخاصة في البلدان المتقدمة .

ومن العوامل الذاتية قوة الرباط العائلي ومدى اهتمام المهاجر الشخصي بالحفاظ على روابطه العائلية ، والمهاجرون ذوو الاهتمام الذاتي بالعلاقات العائلية غالباً ما يستجيبون للتغيرات والأحداث الكبيرة التي تحدث للعائلة بالعودة إلى الوطن ومشاركة الأهل حضورياً في أفراحهم وأتراحهم ، ومما يؤكد أهمية الرباط العائلي وتأثيره الإيجابي على عودة المهاجرين أن المهاجرين المتزوجين الذين توجد عائلاتهم في الوطن يكونون أكثر ارتباطاً بالوطن وترددأ عليه .. ولا شك أن للاتصالات التي تصل المهاجر بالأهل الدورَ الأكبر في الحفاظ على قوة الرباط العائلي وإذكاء حنين العودة في نفس المهاجر .

ب - عوامل موضوعية :

وهي التي تتعلق بتغيرات وتأثيرات الظروف المحيطة بالمهاجر ، فعوامل الطرد والجذب سواء المتعلقة منها بالمهجر أو الوطن الأصلي ، قد تتغير في حد ذاتها فيزول عامل ويجد عامل آخر فتختلف تبعاً لذلك المحصلة النهائية لقوى الطرد أو الجذب ، وقد لاتتغير

هي في حد ذاتها ولكن يتغير تأثيرها على المهاجر ـ كمّاً أو نوعاً ـ بعد أن يكون قد اكتسب مقدرات أو مؤهلات أخرى كان يفتقدها قبل الهجرة .

ويمكن أن نضرب مثلاً لتغير العوامل في ذاتها بأن التغيرات السياسية التي قد تحدث في المهجر أو الوطن يمكن أن تؤدي إلى أن يتحوّل العامل السياسي على إثرها من عامل طرد وتنفير من الوطن إلى عامل جذب وتشويق إلى الوطن ، وخاصة لأولئك الذين كان للعامل السياسي دور أساسي في هجرتهم .. وعن تغير تأثير العوامل مع ثباتها يمكن أن نمثل له بأن المهاجر الذي استطاع أن يجمع شيئاً من المال في المهجر ، قد يجد أن أنسب مكان للاستثمار هو وطنه الأصلي ، وذلك بحكم أن المهجر ربما يكون قد اكتفى من نوع المشاريع التي يرغب فيها في حين أن وطنه مازال مفتقراً لمثل هذه المشاريع لأنه مازال متخلفاً في هذا المجال ، وقد كان هذا التخلف ـ فيما قبل ـ نقمة عليه وعلى الآخرين وعاملاً من عوامل طردهم من الوطن ولكنه يتحول اليوم ، بفضل ماأتاح له من فرصة لاستثمار ماله الذي اكتسبه في المهجر ، إلى نعمة وعامل جذب للوطن .

ويعتبر البعد الجغرافي بين المهجر والوطن ومدى يسر أو عسر التنقل بينهما ـ وسيلة وتكلفة ـ من أهم العوامل الموضوعية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في معدل الإقامة في المهجر ، وذلك أن مدى إقدام الإنسان على عمل ما إنما يتناسب دائماً تناسباً عكسياً مع مدى الصعوبة التي قد يلاقيها في أدائه .

جـ ـ عوامل مشتركة :

وهي عوامل تتأثر بكل من العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية ولعل أبرز مثال لذلك هو عامل الاندماج مع مجتمع ما فهو يتوقف على كل من المعطيات الموضوعية لهذا المجتمع ومدى مقدرة المهاجر الذاتية على مقابلة هذه المعطيات ، فمثلاً قد تحول اللغة أو اختلاف القيم والمبادئ دون الاندماج في المجتمع إذا ماعجزت مقدرات المهاجر الذاتية عن مواجهة معضلة اللغة ، أو إذا ماكان هو منبوذاً من قبل المجتمع لما يحمله من قيم أو مبادئ تختلف عن قيم المجتمع ومبادئه .. والفشل أو النجاح في الاندماج مع المجتمع يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً على مدى رغبة المهاجر في البقاء في المهجر وعلى معدل إقامته فيه .

ونسبة لتنوع وتعدد العوامل التي يمكن أن تؤثر في معدل الإقامة في المهجر كان من

الطبيعي أن تتمايز استجابات المهاجرين لهذه العوامل باختلاف المهجر والمهاجر وربما الزمان أيضاً ، إذ أن من المرجح أن لكل مكان معطياته التي تختلف عن معطيات المكان الآخر إن لم يكن كيفاً فكماً ، ولكل مهاجر ذاتيته الخاصة التي تختلف عن ذوات الآخرين ، وحتى لو تماثلوا من حيث الوطن والجنس ، كما أن للزمان أثره على كل من المكان والإنسان .

وفي سبيل تتبع استجابة المهاجرين اليمنيين لتلك العوامل يجدر بنا أن نذكر أولاً بأن الهجرات القديمة التي سبقت قيام الحدود السياسية الحالية وظهور قوانين الهجرة والجنسية تتميز بأنها كانت في الغالب هجرات دائمة (استيطانية) ؛ حيث نجد أن الهجرات اليمنية القديمة التي هاجرت إلى مناطق شمال الجزيرة العربية ومناطق شمال إفريقيا قد استوطنت حيث حلت وانقطعت أسبابها بوطنها الأصلي .

وبظهور قوانين الهجرة والجنسية والتي أخضعت العلاقة بين العباد والبلاد ـ حلاً وترحالاً ـ إلى سلطات عليا يحظر الخروج على أحكامها ، لم يعد من الميسور استيطان المهاجر في بلد ليس هو موطنه الأصلي ، ومن ثم كان الطابع العام للهجرات الحديثة بما فيها الهجرة اليمنية الحديثة هو **الوقتية** ، ومع أن الهجرة المؤقتة يمكن أن تكون ذات فترة واحدة يستقر بعدها المهاجر في وطنه إلا أن الغالب الأعم هو أن تكون الهجرة المؤقتة ذات فترات متعددة تتخللها زيارات قصيرة إلى الوطن وفي حالات نادرة يفلح بعض المهاجرين في الحصول على حق المواطنة أو جنسية دولة المهجر مما قد يشجعهم على الإقامة الدائمة في المهجر.

وتشير أحوال المهاجرين اليمنيين إلى استيعابهم لحقيقة أن الهجرة الحديثة هي هجرة مؤقتة أو هكذا يجب أن يتوقع المهاجر .. وتعتبر التحويلات النقدية الضخمة التي يبعثها المهاجرون اليمنيون إلى أوطانهم من أبرز الأدلة على أن اليمنيين يعتبرون أنفسهم مهاجرين مؤقتين إذ أنها ذات دلالة واضحة على أنهم يخططون للعودة إلى وطنهم ، ومما يؤكد ذلك أنه ليس كل هذه التحويلات تصرف لعوائلهم وإنما الذي يحدث « أن جزءاً من هذه التحويلات توفر لصالح المهاجرين بواسطة وكيل المغتربين أو ما يعرف بالمبردن »[١] وأن « الكثير من المهاجرين وخاصة الذين يعملون في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي يقومون بإرسال المبالغ إلى الوكيل للاحتفاظ بها حتى رجوعهم »[٢] .

(١،٢) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٦٤

وحتى هـذا الجزء الـذي يُصرف لعوائل المهـاجرين يـدل على أنهم مـازالـوا يحتفظـون بروابط قوية مع عائلاتهم ، ولا شك أن لهذه الروابط القوية أثرها الإيجابي في دفع المهـاجر إلى التفكير في العودة إلى الوطن .

ومن الأمور التي تؤكد أن المهاجر اليمني يخطط للعودة إلى الوطن إقباله الشـديـد على استثمار مدخراته في شراء الأراضي بـالوطن مما أدى إلى ارتفـاع جنوني في أسعـار الأرض في بلادنا .. وعادة لا يفكر الإنسان في استثمـار مـدخراتـه في الأرض إلا في البلـد الـذي ينوي الإقامة الدائمة فيه .

وقد أكدت نتـائج المسح الميـداني الـذي أجراه شكيب الرأي القـائل بـأن المهـاجرين اليمنيين يخططون للعودة للوطن فقد أجاب ٨٨ ٪ ممن شملتهم العينة بالإيجاب عندمـا سئلوا فيما إذا كانت لديهم خطة للاستقرار في اليمن .

وهنالك عوامل كثيرة يمكن النظر إليها باعتبار أنها أكثر دفعاً من غيرها للمهـاجرين اليمنيين للتقليل من فترات إقامتهم في المهجر والرجوع إلى الوطن أو زيارته متى مـا حـانت الفرصة .

فبالإضافة إلى مشاكل الإقامة في المهجر وصعوبة الحصول عليها ـ وهي مشكلة عـامـة يعـاني منهـا المهـاجرون جميعهم ـ نجـد أن معظم المهـاجرين اليمنيين يضطرون للعمـل في الأعمال الشاقة وغير الماهرة ، ونسبة للظروف الصعبة التي عـادة مـاتصحب مثل هـذه المهن الشاقة فإنـه من الطبيعي ألاَّ يستمرئ المهـاجر اليمني الاستمرار فيهـا ، وإنمـا هو يتخلى عنهـا ـ أو هكذا يراوده التفكير ـ بمجرد تحقيقه للحـد الأدنى من أهـدافـه المـاديـة ، ولهـذا مـا إن يتمكن المهاجر اليمني الذي يعمل في هذه المهن الشاقة من جمع رأسمال يعينه على إيجـاد مهنـة أخرى مريحـة إلا ويفكر في العودة إلى الوطن ، لأنـه عـادة مـاتتـوفر إمكانيـة إيجـاد عمـل مريح بالنسبة إليه في وطنه أكثر من توفرها في المهجر وخاصة بعد أن يكون قد جمع شيئـاً من المال .

وهكذا يرجع الكثير من المهاجرين اليمنيين إلى الوطن للعمل في المجال التجاري أو في مجال العقارات وربما امتلـك سيـارة أجرة يقودهـا بنفسـه أو أنشأ مصنعـاً خفيفـاً كمصـانع الطوب والبلك .

ومن العوامل كذلك عوائق الاندماج مع مجتمع المهجر ، ويبدو أن هنالك بعض العوائق التي يعاني منها اليمنيون أكثر من غيرهم ، فهم - مثلاً - يجدون صعوبة بالغة في التعبير عن أنفسهم بلغة المهجر وخاصة في أوربا وأمريكا ، ويرجع ذلك إلى ضعف المستوى التعليمي بين المهاجرين اليمنيين أكثر من غيرهم من المهاجرين العرب ، وهم أيضاً غالباً ما يعملون في مهن دنيا درجت مجتمعات المهجر ألاّ تتودد إلى أصحابها كما تفعل مع أصحاب المهن المرموقة ، ليس هذا فحسب بل إن بعض هذه المجتمعات تعودت على أن تنظر إلى أصحاب هذه المهن الدنيا نظرة استعلاء واحتقار ، وكل تلك العوامل تَحُزُّ في نفس المهاجر اليمني وتُوَلِّدُ فيها مشاعر العزلة والظلم والهوان على الناس .

وحتى في تلك البلاد التي تتشدق بحقوق الإنسان كأمريكا ثبت أن المهاجرين اليمنيين أكثر معاناة وتضرراً من غيرهم ، ففي تقرير بعنوان (العنصرية في أمريكا من الزنوج إلى العمال العرب) ورد أنه تبيَّنَ للجنة - أي اللجنة الأمريكية العربية لمكافحة التمييز العنصري المضاد للعمال العرب - « أن عائق اللغة والاختلاف الثقافي هما اللذان جعلا العمال العرب واليمنيين خاصة يتعرضون للإهانة والمعاملة غير الكريمة »[1] .

وما من شك أنه ما من مهاجر - يمنياً كان أم غير يمني - يستطيب الإقامة الدائمة في ظروف كتلك ومع مجتمع كهذا إلا لضرورة تجده ينتظر على مثل النار يوم انقضائها حتى يتسنى له الهرب منها ومنه .

ولعل الضرورة التي كانت تستمد استمراريتها في الماضي من ظروف الوطن (اليمن) ، والتي كان يستعصي علاجها أو تطويعها على الفرد المهاجر يومئذ ، هي التي كانت تدفع المهاجرين اليمنيين إلى أن يتحملوا على مضض الإقامة الدائمة في بعض مجتمعات المهجر ، فتكونت بذلك جاليات يمنية تقيم بصفة دائمة في بعض بلدان شرق إفريقيا وجنوب آسيا ، وبريطانيا وأمريكا الشمالية .

أما اليوم وقد بدأت اليمن تشهد ملامح تغيير واضحة في كل المجالات وأصبح في إمكان الكثير من المهاجرين تطويع ظروف اليمن لصالح استمرار إقامته في الوطن ، فإن المهاجر اليمني غالباً ما يهرع إلى وطنه بمجرد جمعه لقدر من المال يمكنه باستثماره أن يوجد

---

(١) صحيفة الشعب الجزائرية ١٩٨٣/٩/٢٩ م الصفحة الأخيرة .

لنفسه في وطنه عملاً مريحاً يبعده عن معاناة الغربة ويضمن له حياة رغدة مطمئنة وكريمة بين أهليه .

بل إن كثيراً منهم ـ وهم يشكلون أغلبية عددية ـ يهرعون إلى الوطن بمجرد جمعهم لقدر من المال يمكنهم من الهروب من مجتمع المهجر والابتعاد عن معاناة الغربة ولو لفترة قصيرة يقضونها في الوطن ثم يعيدون الكرة على مجتمع المهجر .

ومن الأمور التي تحث المهاجر اليمني على التردد على الوطن أنه ـ كما سبقت الإشارة ـ أكثر اضطراراً من غيره لترك أهله وعائلته في الوطن ولا بد له ، من حين لآخر ، أن يتفقدهم ويتفقد معهم ممتلكاته في الوطن ، وأن يقف بنفسه على سير مشاريعه التي يمولها من الغربة على أمل أن تعينه على العودة النهائية إلى الوطن .

ومع أنه من الواضح ، الذي لا يحتاج إلى كثير نظر أو دقة في الإحصائيات ، أن الهجرة اليمنية الحديثة هي ـ في عمومها ـ هجرة مؤقتة إلا أن محاولة تفصيل هذا القول والتعبير بالأرقام عن معدل الإقامة الواحدة في المهجر ، وعدد مرات التردد على الوطن ، والمتوسط الزمني لمدة الزيارة للوطن ، وكذا متوسط مجموع الإقامة الكلية للمهاجر اليمني في الغربة .. إلخ أمور تتطلب توفر دراسات وإحصائيات ميدانية شاملة ومُوَثَّقَة ، وهو أمر ـ على أهميته ـ مازلنا نفتقده .

وحسب نتائج المسح الميداني الذي أجراه شكيب في ديترويت ، وهي نتائج لا يمكن الاعتماد عليها لتعميم القول على كل المهاجرين اليمنيين ، نجد[1] أن ٥٢ ٪ من المهاجرين اليمنيين زاروا الوطن لأول مرة بعد فترة غربة تتراوح مابين سنة واحدة وثلاث سنوات ، وزار ٢٧ ٪ منهم الوطن بعد فترة تراوحت مابين ٤ ـ ٩ سنوات ، ومع أن الزيارة الأولى للوطن غالباً ماتتأخر بسبب تأخر الحصول على عمل مناسب لأول مرة في المهجر إلا أن هذه الفترات التي قضاها إذا ماقيست بفترة الإقامة الواحدة التي يقضيها المهاجرون التونسيون (مثلاً) في ليبيا ، تعتبر فترات طويلة جداً فقد ورد في دراسة نشرت بالمستقبل العربي[2] أن ٥٢ ٪ من المهاجرين التونسيين في ليبيا تقل معدل الإقامة الواحدة

---

(١) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٦٦

(٢) المستقبل العربي العدد ٤٧ يناير ٨٣ ص ١٢٠

بالنسبة لهم عن ٤ شهور فقط ، وأن المهاجرين الذين تزيد معدل إقامتهم عن سنة واحدة لاتزيد نسبتهم عن ٣,٣ ٪ فقط .. ويبدو لي أنه لو أجرى مسح على المهاجرين اليمنيين في السعودية لتمخض ذلك المسح عن معدلات إقامة في السعودية أقل بكثير من تلك المعدلات التي وردت في نتائج المسح الذي أجري في ديترويت بأمريكا ، وذلك لسهولة التنقل بين اليمن والسعودية ولسهولة إجراءات الدخول والإقامة لليمنيين في السعودية عنها في أمريكا .

ومع أن الإقامة الدائمة في المهجر لم تعد ضرورة تمليها ظروف الوطن ، إلا أنه يعتقد أن المدة الكلية التي يمكثها المهاجر اليمني في المهجر مازالت طويلة ، ولعل ذلك يرجع إلى صعوبة أو ربما عدم استعداد المهاجر اليمني للرجوع مرة أخرى إلى مهنته التي كان يزاولها قبل الهجرة ، والتخلي عن نوعية الحياة التي اعتادها أثناء الهجرة ، علماً بأنه ليس من المتيسر لكثير من المهاجرين ، إيجاد مهنة أو حرفة أخرى في الوطن غير تلك التي كان يعمل فيها قبل الهجرة لأسباب كثيرة تتعلق بعضها بظروف العمل والموارد الاستثمارية في بلادنا ، ويتعلق بعضها الآخر بشخصية المهاجر اليمني ومكتسباته من المهجر .. ومن جانب آخر فإن البعض القليل من اليمنيين الذين هاجروا حديثاً وخاصة من ذوي الكفاءات العالية واستطاعوا أن يتحصلوا على أعمال مريحة ومربحة ، وأن يندمجوا في مجتمع المهجر قد تغريهم بهرجة المدنية ورخاء العيش على أن يُؤْثروا الإقامة الدائمة في المهجر على الرجوع إلى الوطن ، ويذكر في هذا المجال أن المسح الميداني[1] الذي أجراه شكيب أوضح أن ما يقارب ٧٢ ٪ ممن شملتهم العينة ـ وهي نسبة كبيرة ولا شك ـ لديهم خطة ليصبحوا مواطنين أمريكيين ، ومع أن البعض يرى (أن الدافع الأكبر وراء اتجاه المهاجرين اليمنيين للحصول على الجنسية الأمريكية هو تمكينهم من الإقامة فترة أطول في اليمن)[2] إلا أن مما لاشك فيه أن الحصول على الجنسية الأمريكية ربما يغري البعض على الإقامة الدائمة في أمريكا خاصة إذا ماوضعنا في الاعتبار مدى إغراء وجذب المدنية الأمريكية للوافدين إليها من مواطني الدول النامية للإقامة الدائمة فيها ، ولعل في ماأشار إليه شكيب من أن بعض المهاجرين اليمنيين في أمريكا « قد أخذ يشتري المنازل في السنوات العشر الأخيرة ، فقد اشترى

---

(١) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٦٦

(٢) نفسه ص ٦٦

المهـاجرون اليمنيون في الخمس سنـوات الأخيرة مـا يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ منزل »[١] مـا يـدعم ماتوقعناه سابقاً ؛ لأن شراء المنزل يوحي بـأن صـاحبـه ينوي أن يقيم في هـذا البلـد إن لم يكن بصفة دائمة فلمدة غير محددة ولكنها ليست قصيرة في تقديره .

ومرة أخرى تقابلنا مشكلة عدم وفرة الإحصائيـات ، فلا نستطيع أن نعبر بـالأرقـام عن نسبة المهاجرين الدائمي الإقامة في المهجر إلى مجموع المهاجرين اليمنيين بـالخـارج ، وإن كان المرجح أن هذه النسبة أعلى في الدول الغربية عنها في دول النفط العربية .

(١) الهجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٥٨

الباب الرابع

تعليل الهجرة اليمنية

- عوامل الهجرة .
- عوامل الدفع .
- عوامل الجذب .

عوامل الهجرة

سبق أن أشرنا في مطلع الحديث عن معدل الإقامة في المهجر إلى أن من حقائق النفس الإنسانية وثوابتها أنها أليفة متألفة ، تسكن إلى ماألفتْ واعتادتْ وتقاوم تغييره أو فراقه .

ونضيف هنا أن من حقائق النفس أيضاً التطلع المستمر إلى تحقيق مستويات عليا من رغباتها وميولها ، وهي في سبيل ذلك تكون في دوامة من الحركة المستمرة ، متباعدة عما قد يؤدي أو يحول دون رغباتها ومقتربة نحو البدائل والخيارات التي تتوسم فيها إشباع ميولها وتحقيق رغباتها .

ولعل من أحرج اللحظات التي تمر على النفس الإنسانية لحظة التعارض والتناقض بين هاتين الحقيقتين ، حقيقة السكون إلى المألوف وحقيقة الحركة الدائمة في سبيل تحقيق التطلعات ، وغالباً ماينشأ هذا التناقض عندما تتعلق هاتان الحقيقتان (الحركة والسكون) بموضوع واحد إذ أنه قد يستحيل عندئذ التوفيق بين ماتتطلبه الألفة من سكون واقتراب من المألوف وبين ماقد يتطلبه التطلع الدائم إلى مستويات عليا من تحرك وابتعاد عن نفس ذلك المألوف الذي سكنت إليه النفس ولا تريد مفارقته ، فكيف تبتعد وتقترب في آن واحد من موضوع واحد وهي نفس واحدة لاتتجزأ ؟! وتبلغ الحيرة بالنفس الإنسانية ذروتها ـ فلا مزيد ـ إذا ماكان هذا الموضوع متعلقاً في جانبيه ، أي الحركة والسكون ، بأمور ظنية تقديرية لاتفيد محصلتها أيّا الاتجاهين اتجهتْ أمراً قاطعاً تستطيع النفس أن تركن إليه من غير أن تخشى إقداماً قد يجلبُ ندماً وتحسراً على مافات ، أو تقاعداً قد يضيع عليها كسباً كان مأمولاً .

ولعل من أصدق الأمثلة للحظات الحرج والحيرة تلك ، لحظة التخيّر والتفكير بين الإقامة في مكان هو موطنها الذي ولدتْ وشبتْ وشابتْ فيه فألفته وسكنتْ إليه ، وبين الرحيل عن نفس هذا المكان لما تنامتْ فيه من دواعي الهجر والرحيل التي لم يعد في مقدورها تحملها أو مقاومتها ودفعها .

ومما يجعل الأمر أكثر إحراجاً أن تتعلق كل من الإقامة والرحيل باحتمالات يصعب توكيدها ، أو بتوكيدات يصعب تحمل تبعاتها ، ففي الرحيل مغامرة لاتتحكم هي وحدها في عوامل خسرانها أو كسبها ، وفي الإقامة إشباع مؤكد خاصة لعوامل نفسية إلا أن فيها أيضاً تعاسة ومشقة مؤكدتان وعسيرتان على التحمل .

تعددت القوى وتباينت اتجاهاتها والنفس حائرة تتصارع وتتأرجح ولربما تضرعت واستخارت .. وباستمرار الصراع تتفاضل القوى .. البعض يتكامل ويقوى ، والبعض يضعف ويندحر ، والبعض الآخر لا يتغير ولا يتبدل .. وأخيراً غالباً ما ينحسر الصراع عن محصلة واحدة تعمل في اتجاه واحد ، فتتجه النفس في اتجاهها وهي حذرة ومترددة .. فإما استكانة واستدامة إقامة في ما ألفت وعاشرت من موطن وأهل راضيةً بحظها مكابدة لشقائها ، وإما هجر ورحيل إلى المكان الذي تعلقت به طموحاتها وآمالها لا يثنيها عن ذلك مشقة سفر أو فراق أهل أو تهيب من المجهول والمغامرة .

وإذا كان قرار الهجرة أو الرحيل يعني أول ما يعني رجحان كفة قوى الدفع والجذب التي تعمل في اتجاه الهجرة على كفة دواعي الاستكانة والرضا بما كان ، فإن فيه أيضاً دلالةً واضحةً على مدى قوة الإرادة أو الطموح الفاعل الذي يتمتع به صاحب القرار ، إذ أن فقدان أو ضعف هذه الإرادة أو الطموح الفاعل هو الذي يمكن أن يفسر لنا - في غياب عوامل قاهرة تحول دون السعي وراء الطموحات - لماذا يظلم البعض نفسه ويستكين لطبيعة شحيحة أو لمجتمع يستضعفه ويبغي عليه بدلاً من أن يضرب في الأرض ويبتغي الأحسن إن لم يكن في إمكانه تغيير ما حوله من طبيعة أو مجتمع إلى أحسن مما هو كائن .

وإذا كان مما لابد منه أن يستهل كل مهاجر هجرته - أياً كان وأياً كانت - بذلك الصراع النفسي الذي أشرنا إليه ، فإنه من المؤكد أيضاً أن هذا الصراع تختلف حدته وتختلف عوامله من مكان إلى مكان ، ومن مهاجر إلى مهاجر ، وقد تتشابه هذه العوامل وتتماثل إلا أنها تظل دائماً دون التطابق والتساوي .

وعليه فللهجرة اليمنية عواملها التي اختصت بها وتمايزت عمّا لغيرها وخاصة من حيث ملابساتها الواقعية وتفاصيلها ، ومن حيث حدتها ومدى تأثيرها وتأثرها .

وفي سبيل محاولة لتقصي هذه العوامل الخاصة بالهجرة اليمنية ، آثرنا أن ننهج ذات النهج الذي يقسم عوامل الهجرة إلى قسمين كبيرين ، هما عوامل الدفع وعوامل الجذب ، إلا أنني أحب بدءاً أن أذكّر بما قلته سابقاً من أن هذين القسمين يمثلان معاً - في نظري - ما أسميناه بالعوامل البيئية وأنه لابد من أن يصحبها عوامل ذاتية منشؤها النفس ، وما زلتُ عندما ارتأيناه من قبل من أهمية الإرادة أو الطموح الفعال كعامل داخلي نفسي له الأثر الأكبر في حدوث الهجرة أو إحداثها .

عوامل الدفع

☆ **العوامل الطبيعية** (العامل الاقتصادي) :

أ ـ مجموعة العوامل التي تحد من المساحة الكلية للأرض الزراعية .

ب ـ مجموعة العوامل التي تعمل على تزايد حجم العمالة التي تنشد العمل في الزراعة .

☆ **العوامل الاجتماعية** (المجتمع اليمني ودوره الطارد) :

١ ـ العوامل النفسية .

٢ ـ العوامل السياسية .

٣ ـ عوامل أخرى .

☆ **عوامل الدفع :**

وحسب التعريف السابق لعوامل الدفع فإن البحث عن منشأ عوامل الدفع هذه لابد وأن يتجه نحو العلاقة التي تربط الإنسان بموطنه أي بالبيئة التي تحيط به .. وبالنظر في العلاقة المتبادلة بين الإنسان والبيئة التي تحيط به ، نجد أنها يمكن أن تختزل ـ اعتماداً على عنصري البيئة الرئيسيين ـ إلى نوعين من العلاقات الأصل فيهما أن تكونا علاقتا جذب واستئناس إلا أن يطرأ طارئ يؤثر في الاتجاه المضاد أي اتجاه الدفع .. وهاتان العلاقتان هما :

١ ـ علاقة الإنسان بالطبيعة المحيطة به : وتتحول هذه العلاقة إلى علاقة طاردة ـ دافعة ـ عندما تقصّر موارد هذه الطبيعة عن مقابلة احتياجات وتطلعات المواطن ، سواء لسبب بشري أو لندرة في الموارد نفسها .

٢ ـ علاقة الإنسان بالمجتمع من حوله : وتتحول هذه العلاقة إلى علاقة طاردة عندما يساور المواطن شعور بأن هذا المجتمع لا يحسن معاملته أو أنه لا يشبع رغباته .

ولا شك أن هنالك علاقة متبادلة تأثيراً وتأثراً ، سلباً وإيجاباً بين هاتين العلاقتين .

وبالنظر في معطيات البيئة اليمنية (طبيعة ومجتمعاً) واتجاهات تأثيرها على هاتين العلاقتين ، نلاحظ أن هنالك عوامل بيئية كثيرة قد تضافرت لتجعل من هاتين العلاقتين طاردتين بمنظور كثير من المواطنين ولوقت طويل مضى .

وهي عوامل تختلف من حيث قوة تأثيرها ومدى استراريتها ، إذ أن بعض هذه العوامل التي سنذكرها قد لا يكون لها اليوم أثر يذكر ، وقد ذكرناها من قبيل أنها كانت إلى وقت قريب ذات أثر فعال في طرد بعض السكان ، وفي المقابل نجد أن هنالك عوامل يزداد تأثيرها بمرور الأيام والأزمنة ، وكما اختلف مدى تأثير هذه العوامل باختلاف الزمان اختلف أيضاً باختلاف المكان ، إن لم يكن بسبب اختلاف المميزات السكانية فبسبب اختلاف المميزات الطبيعية ، واختلاف المواقع الجغرافية بعداً أو قرباً من مركز نفوذ هذا العامل أو ذاك .

ولننظر الآن في تفاصيل معطيات البيئة اليمنية والتي نعتقد أنها قد ساهمت في تصعيد وتنامي العوامل الدافعة إلى الهجرة .

العوامل الطبيعية (العامل الاقتصادي) :

يهمنا الآن من الطبيعة في بلادنا أن ننظر في مواردها وثرواتها لنرى هل هنالك عامل اقتصادي طارد دفع اليمنيين إلى الهجرة ، وإن كانت الإجابة بالإيجاب فما هو منشأ أو سبب هذا العامل .. هل منشؤه هو وجود إشكال بشري ، سواء كان هذا الإشكال البشري يتمثل في نقص الكفاءات والمؤهلات ، أو في علاقات الإنتاج والحيازة ، أو في المفاهيم والمعتقدات والعادات السائدة .. أم أن منشأه هو ندرة الموارد والثروات الطبيعية نفسها في بلادنا .. أم أن منشأه هو مزيج من السببين معاً .

إن دور عامل الطرد الاقتصادي بين عوامل الهجرة اليمنية الأخرى هو من الوضوح بحيث لا يختلف عليه اثنان ، بل لعله هنالك إجماع تام بين المعنيين على أنه يأتي في مقدمة عوامل الهجرة اليمنية . وما كان من خلاف حول هذا العامل فليس في دوره أو مكانته وإنما هو يدور حول تعليله وتحديد السبب الأساسي من ورائه ، والحديث التالي وإن كان يتناول بصفة أساسية البحث عن الأسباب التي أدتْ إلى وجود عامل طرد اقتصادي دفع الكثير من اليمنيين إلى الهجرة إلا أنه يؤكد بطريقة غير مباشرة دور العامل الاقتصادي كواحد من أهم عوامل الهجرة اليمنية .

يعتقد بعض الكُتاب اليمنيين أن المشكلة الاقتصادية في اليمن لاترجع إلى أية ندرة أو قصور في الموارد والثروات الطبيعية ، وإنما ترجع إلى إشكالات بشرية يختلفون فيما بينهم على تحديد صورها وأشكالها الأساسية .

فالمشكلة في نظر البعض مشكلة علاقات إنتاجية وإن « عملية عدم قدرة البلاد على توفير فرص العمل الكافية بما يتناسب وحجم العمالة الفعلي ربما كان صحيحاً في الماضي ، وهو الأمر الذي لا يرجع إلى عجز مصادر الثروة الاقتصادية القومية عن كفاية السكان أبداً بقدر ما كان يرجع إلى حالة الجمود الإقطاعي لعلاقات الإنتاج »[1] .

والمشكلة في نظر البعض الآخر مشكلة كفاءات ورأس مال « ندرة إرادة .. ندرة إدارة .. ندرة خبرة .. ندرة مال .. بهذا الترتيب بالذات وليس غيره »[2] ، و « لاتوجد في

---

(١) حمود العودي (التنمية وتجربة العمل التعاوني في اليمن) ص ٣٥

(٢) د. البيضاني (لماذا نرفض الماركسية) ص ٧١

الشطر الشمالي ندرة في مساحات الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة بالنسبة إلى عدد السكان »[1] .. بل إن اليمن هو « البلد العربي الوحيد الذي يملك إمكانات زراعية متكاملة »[2] .

لعله لاأحد يساوره الشك في أن اليمن قد عانتْ وما زالتْ من عديد من الإشكالات البشرية التي ساهمت وتسام كلها أو بعضها الآن في تعقيد المشكلة الاقتصادية في اليمن .. ولكن هل يمكن أن نعفي مواردنا الطبيعية نفسها من أي دور سلبي في تفاقم المشكلة الاقتصادية في بلادنا و ـ من ثم ـ دفع اليمنيين إلى الهجرة ؟ .

ربما كان يكفي للإجابة على هذا السؤال أن نلفت النظر إلى أن البلاد التي توجهت إليها الهجرة اليمنية لم يكن حظها من الإشكالات البشرية وخاصة قبل التطورات الأخيرة التي شهدتها أقل من الإشكالات البشرية التي كانت تعاني منها اليمن ، بل من الملاحظ أنه وبالرغم من أن قيام الثورة وجهودها قد خفف كثيراً من الإشكالات البشرية في بلادنا ، إلا أن ذلك لم يقلل من معدل تدفق المهاجرين اليمنيين إلى الخارج ، في حين أنه من المؤكد لو أن مواردنا الطبيعية شهدتْ تحسناً كبيراً كأن يستخرج النفط بكميات تجارية لشهدتْ بلادنا لتوها تدفقاً عالياً من مواكب أبنائها العائدين .

على أن الفيصل في مثل هذا الأمر من الشئون الاقتصادية هو الاحتكام إلى الإحصائيات ، وإن كل من يرى رأياً لاتدعمه إحصائيات معتمدة يظل رأيه مفتقراً إلى الأسباب العلمية التي ترجح قبوله عند غيره ، ورغماً عمَّا سبق أن أشرنا إليه من مآخذ على البيانات الإحصائية في بلادنا ، إلا أن ذلك لا ينفي أن تكون ـ متى ماتوفرتْ ـ هي خيرُ مرجع متاح لنا عن مواردنا وثرواتنا الطبيعية .

وبالرجوع إلى مايتوفر لدينا من معلومات عن ثرواتنا الطبيعية لنرى مدى مساهمتها في توفير فرص عمل يكتسب منها اليمنيون مايكفي لإشباع حاجاتهم ويغنيهم عن الاضطرار للهجرة نجد أنه باستثناء الملح الذي يستخرج من منطقة الصليف لاتوجد في اليمن صناعات استخراجية بكميات تجارية ولم يتأكد إلا أخيراً (أواخر عام ١٩٨٤ م) وجود

---

(١) د. البيضاني (لماذا نرفض الماركسية) ص ٧٠

(٢) أضواء على منطلقات الحركة التعاونية اليمنية ص ١٠٣ مهندس عبد الله محمد المجاهد .

بترول في اليمن بكميات تجارية كما أنه أصبح من المؤكد كما تفيد الأخبار الرسمية وجود بعض المعادن مثل الزنك والرصاص والفضة والحديد في اليمن ، وتفيد بعض المصادر بأن الحديد والرصاص كانا يستخرجان من مدينة صعدة حتى عام ١٨٩٠ م[١] ومع أن اكتشاف المعادن يبشر بمستقبل مشرق بإذن الله لليمن إلا أن هذه المعادن مازالت تعتبر من الموارد الكامنة والتي لم ولن يستفيد منها اليمنيون في إيجاد فرص عمل وإشباع حاجاتهم إلا بعد أن تبدأ عمليات الاستخراج الفعلي ، ومن نافلة القول أن نضيف ـ وهذا هو الوضع ـ إن الصناعات الاستخراجية في اليمن لم تساهم حتى اليوم إلا بقدر ضئيل جداً من فرص العمل التي وفرت للقليل من اليمنيين بعض أسباب الكسب .

ومع أن الصناعة التحويلية في بلادنا أحسن حالاً من الصناعة الاستخراجية إلا أنها هي الأخرى لاتساهم إلا بنصيب ضئيل أيضاً من مجموع فرص العمل المتاحة للعمالة اليمنية محلياً .

وإجمالاً للقول فإن القطاع الصناعي في بلادنا مازال ناشئاً ولم تزد نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي لعام ٨٠ / ٨١ عن ١ و ٩٪[٢] وقد بلغ عدد العاملين فيه في نفس العام حوالي ٥٤٢٠٠ عاملاً ولا يمثل هذا الرقم سوى ٥٪[٣] فقط من مجموع العمالة اليمنية المقيمة ولا شك أن ضآلة النسبة دلالة واضحة على محدودية فرص العمل التي يوفرها القطاع الصناعي أو الموارد الصناعية في بلادنا .

ويشير إلى هذه الحقيقة الجهاز المركزي للتخطيط حيث أورد ضمن حديثه عن الخصائص الأساسية للاقتصاد اليمني :

(هـ ـ محدودية النشاط الصناعي والبساطة الشديدة للهيكل الصناعي القائم وعدم استكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية مثل المعادن ومصادر الطاقة)[٤] وبما أن اليمن تعتبر من الدول المستوردة للحوم فإن ذلك يعني ضعف الإنتاج الحيواني وضيق قاعدته مما يجعلنا

---

(١) الجمهورية العربية اليمنية دراسة تمهيدية لبحث في التنمية الإدارية محمد العزازي وهانز كروزه ص ٧٦

(٢) الخطة الخمسية الثانية ص ١٢

(٣) نفسه ص ١٣

(٤) نفسه ص ٣٥

لانتوقع ـ وإن كنا نفتقر إلى الإحصائيات ـ أن يكون القطاع الحيواني قادراً على توفير فرص عمالة يمكنها أن تستوعب جزءاً كبيراً من العمالة اليمنية .

وإذا ماتغاضينا عن فرص العمالة التي يمكن أن توفرها القطاعات غير الإنتاجية كقطاع الخدمات والتجارة فإنه لم يبق لنا إلا قطاع إنتاجي واحد يُفترض فيه استيعاب ماتبقى من العمالة وهذا القطاع هو القطاع الزراعي .

من المعلوم ، حتى الآن ، أنه لازراعة من غير أرض صالحة للزراعة .. فهل الأرض اليمنية الصالحة للزراعة قادرة على استيعاب العمالة التي تفيض عن المقدرة الاستيعابية للقطاعات الأخرى ، أم أن على جزء منها أن يبحث عن مصدر آخر حتى ولو كان هذا المصدر هو الهجرة ؟؟

تقول الإحصائيات : إن القطاع الزراعي هو أهم قطاع من حيث المساهمة في الناتج المحلي الوطني ومن حيث المساهمة في توفير فرص عمالة للمواطنين فلقد شارك القطاع الزراعي عام ٨٠ / ٨١ بنسبة تقارب ٣٧ ٪[(١)] من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة تقارب ٧٠ ٪[(٢)] ، من مجموع فرص العمالة علماً بأن هذه النسبة الأخيرة كانت في منتصف السبعينات أكثر من ٧٥ ٪[(٣)] .

ومع أن هذه الإحصائيات تؤكد لنا حقيقة أن الأرض تعتبر المجال الأساسي للإنتاج والعمالة في بلادنا إلا أنه من الحقائق المؤكدة أيضاً أن هناك عوامل متعددة تعمل في اتجاه تقاصر أو عجز هذه الوسيلة الأساسية للإنتاج عن استيعاب جزء كبير من العمالة الوطنية الفائضة عن حاجة القطاعات الأخرى .

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين هما مجموعة العوامل التي تعمل في اتجاه تضييق المساحة الكلية للأرض الزراعية ، ومجموعة العوامل التي تعمل في اتجاه زيادة العرض من العمالة التي تنشد العمل في مجال الزراعة ، وهي العمالة التي لاتجد فرصاً للعمل في القطاعات الأخرى ويفترض في القطاع الزراعي أن يستوعبها ليغنيها عن الهجرة بحثاً عن

---

(١) الخطة الخمسية الثانية ص ١٢

(٢) نفسه ص ٩٧

(٣) نفسه ص ٩٧

فرص العمل ، ومن الواضح أن كلتا هاتين المجموعتين تعملان في اتجاه واحد محصلته هي تضاؤل نصيب المواطن من الأرض الزراعية والتقليل من فرص العمالة الجديدة التي يمكن أن توفرها الأرض .. وإذا أردنا أن نعبر عن ذلك رياضياً يمكن أن نقول :

$$\text{نصيب المواطن} = \frac{\text{محصلة المجموعة الأولى من العوامل (المساحة الكلية للأرض الزراعية)}}{\text{محصلة المجموعة الثانية من العوامل (مجموع من ينشدون العمل بالزراعة)}}$$

وبما أن مجموعة العوامل الأولى تعمل في اتجاه تقليل محصلتها فإن ذلك يعني أن البسط يتناقص بتزايد العوامل أو تزايد تأثيرها .

وبما أن مجموعة العوامل الثانية تعمل في اتجاه تكبير محصلتها فإن ذلك يعني أن المقام في تزايد مستمر بتزايد العوامل أو تزايد تأثيرها .

وبما أن كلاً من تناقص البسط وتزايد المقام للكسر العادي يؤديان إلى تناقص خارج القسمة ، فإن ذلك يعني أن نصيب المواطن والذي يتمثل هنا في خارج القسمة سيكون في تناقص مستمر باستمرار تزايد العوامل المعنية .

أ ـ مجموعة العوامل التي تحد من المساحة الكلية للأرض الزراعية :

١ ـ إن المساحة الكلية للجمهورية العربية اليمنية تقدر بـ ١٩٥,٠٠٠ كلم مربع أي ما يساوي تقريباً ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ هكتار ، وهي مساحة صغيرة نسبياً خاصة إذا ما قارناها بالدول العربية الأخرى واضعين في الاعتبار حجم سكانها لحجم سكان الدول العربية ، فبينما نجد أن ترتيب اليمن من حيث المساحة هو الدولة الثانية عشر بين الدول العربية فإن ترتيبها من حيث تعداد السكان بين الدول العربية هو الثامنة[١] .

٢ ـ أهم ما يميز تضاريس الأرض اليمنية هي طبيعتها الجبلية وقد تسببت هذه الطبيعة الجبلية ، بالإضافة إلى المناطق الصحراوية التي تحتل جزءاً من مساحة اليمن ، في تضاؤل المساحة الكلية للأرض الصالحة للزراعة فهي لاتزيد عن ١٨ ٪ من المساحة الكلية

---

(١) مجلة المستقبل العربي العدد (٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) ص ٢٩٨

لليمن أي حوالي ٣,٥٠٠,٠٠٠ هكتار[١] ، حتى أننا نجد أن بعض الدول العربية التي تقل مساحتها الكلية عن المساحة الكلية لليمن تفوقها بكثير في مساحة الأرض الصالحة للزراعة وذلك مثل سوريا وتونس[٢] .

٣ ـ ومرة أخرى تتسبب هذه الطبيعة الجبلية وما يترتب عليها من إشكالات في الفلاحة كصعوبة الميكنة الزراعية والاضطرار بسببها إلى الاستمرار في استعمال الوسائل البدائية البسيطة بالإضافة إلى الإشكالات النابعة من وحدات الإنتاج الزراعي الأخرى مثل وحدة الري وهي مشكلة أساسية في بلادنا ، حيث أن حوالي ٨٥ ٪[٣] من المساحة الزراعية يعتمد في ريها على الأمطار وهي عامل متقلب وغير مضمون ، تتسبب كل هذه الإشكاليات في صعوبة الاستغلال مما جعل مساحة الأرض الزراعية المستغلة فعلاً حوالي واحد مليون هكتار فقط[٤] ، أي ما يساوي ٥ ٪ فقط من المساحة الكلية لليمن .

ب ـ مجموعة العوامل التي تعمل على تزايد حجم العمالة التي تنشد العمل في الزراعة :

١ ـ تفيد تقديرات أول تعداد سكاني لليمن ، وقد أجري عام ٧٥ م أن عدد سكان اليمن يساوي تقريباً ٦,٥ مليون نسمة وهو رقم كبير قياساً بالمساحة الكلية لليمن ومقارنتها بمساحة وتعداد الدول العربية الأخرى . وقد سجلت اليمن كثافة سكانية عالية بلغ متوسطها حسب تعداد ٧٥ حوالي ٣٢ / كلم مربع[٥] .

---

(١) الخطة الخمسية الثانية ص ٣٧

(٢) مجلة المستقبل العربي العدد ٣٨ ص ٧٧ وفي رأي للدكتور الزراعي عبد الله محمد المجاهد أن اليمن (تملك من الموارد الزراعية مالاتملكه دولة عربية أخرى) وهو يقدر المساحة الزراعية لليمن بعشرة مليون هكتار (انظر كتابيه أضواء على منطلقات الحركة التعاونية اليمنية ص ٩٤ والتعاون الزراعي مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية ص ١٠٠) بينا أورد الأستاذ محمد أنعم غالب أن مساحة الإقليم الصحراوي فقط تتراوح ما بين نصف وثلاثة أخماس مساحة البلد الكلية (انظر كتابه عوائق التنمية في اليمن ص ٢٥) .

(٣) استراتيجية التنمية الزراعية بالجمهورية العربية اليمنية د . عادل هندي ص ١٣

(٤) الخطة الخمسية الثانية ص ٣٧

(٥) المجرة اليمنية إلى أمريكا ص ٣٨

٢ ـ تعتبر اليمن ـ كما هو الحال مع معظم الدول النامية ـ من الدول ذات معدل النمو السكاني المرتفع ، وتقدر الإحصائيات معدل الزيادة السنوي بـ ٣,٤ ٪[١] وهو معدل يمكن أن يسبب كثيراً من الإحراج لبلد مثل اليمن ، سواء كان ذلك من حيث التكاليف التي يتطلبها التوسع في قطاع الخدمات في مقابل الزيادة في حجم السكان ، أو من حيث مقدرة النشاطات الاقتصادية المختلفة على استيعاب العرض الإضافي من القوى العاملة ، ويتأكد ذلك بالنسبة لليمن إذا ماعلمنا أن معدل النمو السنوي لفرص العمالة في مجموع فروع النشاطات الاقتصادية لنفس تلك السنوات التي سجلت معدل نمو سكاني بلغ ٣,٤ ٪ كان قدره ١,٨ ٪[٢] فقط .

٣ ـ بما أن معظم العمالة اليمنية هي عمالة غير ماهرة فإن نسبة استيعابهم أو إمكانية حصولهم على عمل من فرص العمل التي تعرضها النشاطات الأخرى كالنشاط الصناعي والخدمي داخل اليمن تتضاءل وتقل كلما ارتفعت درجة الكفاءة أو المهارة المطلوبة لهذا العمل ومن ثم سيضطر كثير من اليمنيين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة إلى البحث عن فرص العمل في المجالات التي لاتتطلب مهارة عالية مثل المجال الزراعي ، تاركين للوافدين ـ رغماً عنهم ـ كثيراً من فرص العمالة التي تعرضها المجالات الأخرى كالمهن الفنية والتخصصية والعلمية ، وسيترتب على ذلك أن ترتفع نسبة العمالة اليمنية التي تنشد العمل في المجال الزراعي .

وفي تعبير رياضي يؤكد لنا ليس فقط مدى تشبع الأرض اليمنية المستغلة حالياً من العمالة الزراعية ، وإنما يؤكد أيضاً مدى عجز هذه الأرض عن تحمل الضغط الواقع عليها من قبل العاملين عليها حالياً ناهيك عن أية عمالة إضافية يمكن أن نجري العملية الحسابية التالية :

- مساحة الأرض الزراعية المستغلة حالياً = ١ مليون هكتار .
- مجموع القوى العاملة التي تعتمد على الأرض = ٨٠٠,٠٠٠ عامل (بافتراض أن العاملين في الصيد والغابات لا يزيدون عن ٣١,٤٠٠) .

---

(١) الخطة الخمسية الثانية ص ١٣

(٢) نفسه ص ٩٧

● نصيب العامل من الأرض الزراعية = $\frac{\text{١ مليون هكتار}}{٨٠٠٠٠٠}$ = ١,٣٥ هكتار (أي أقل من ٣ أفدنة فقط) .

ورغم أن هذه المساحة تعتبر أقل حتى من متوسط نصيب الفلاح[١] في الوطن العربي (١,٥ هكتار) وأقل بكثير جداً من متوسط نصيب الفلاح الواحد في أمريكا ويقدر بـ ٨٦,٨ هكتار . إلا أن وضع الفلاح اليمني يبدو أكثر سوءاً وتدهوراً إذا ما وضعنا في الاعتبار المشاكل الأخرى للاقتصاد اليمني وخاصة المشاكل البشرية التي لجأ إليها البعض في تعليل المشكلة الاقتصادية في اليمن ، إذ أنها ولا شك تعمل في اتجاه تقليل نصيب الفلاح اليمني ، وبصورة مذهلة ، إن لم يكن من الأرض نفسها فمن غلتها حتى إن ما يتبقى منها لا يكاد يُغني من جوع .. من هذه المشاكل :

١ ـ **سوء التوزيع :** حيث تذكر بعض المصادر مثل منظمة الأغذية والزراعة[٢] أن ٢٠ ٪ فقط من الأرض المزروعة هي التي يتوزعها ٩٠ ٪ من صغار الفلاحين ولو صح ذلك فإن متوسط نصيب الفرد من الغالبية العظمى من الفلاحين ستتناقص إلى $\frac{٢٠ \times ١,٠٠٠,٠٠٠ \times ١٠٠}{٨٠٠,٠٠٠ \times ٩٠ \times ١٠٠}$ = ٠,٢٧ ٪ هكتار أي تقريباً نصف فدان واحد فقط .

ويورد الدكتور عبد الله محمد المجاهد أن « أربعون أسرة في تهامة يملكون ٥٠ ـ ٧٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية »[٣] ، ومن الطبيعي وهذا هو الوضع أن يكون نظام المشاركة هو السائد في بلادنا « حيث تشمل حوالي ٨٠ ـ ٩٠٪ من الأراضي الزراعية »[٤] أي أن معظم العاملين في القطاع الزراعي هم مجرد أجراء يفلحون الأرض ولا يملكونها الأمر الذي يقلل من نصيبهم من الإنتاج ويهدد مستقبلهم المعيشي .

٢ ـ **تدني الإنتاج الرأسي :** وطبقاً لما يراه الجهاز المركزي للتخطيط فإن غلة الهكتار من الأراضي المزروعة حالياً « تعد في الوقت الحاضر غاية في التدني ليس بالمقاييس العالمية فحسب بل وبمقاييس الكثير من البلدان النامية »[٥] .

(١) مجلة المستقبل العربي العدد ٣٢ ص ٤١

(٢) التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن د . محمد سعيد العطار ص ١٢٤

(٣) التعاون الزراعي مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية ص ١٥٧

(٤) استراتيجية التنمية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية د. عادل هندي ص ٢٢

(٥) الخطة الخمسية الثانية ص ٧٤

وتفيد إحصائية من غير تاريخ أوردها الدكتور محمد سعيد العطار[1] عن الإنتاج في اليمن نقلاً عن منظمة التغذية والزراعة أن :

- غلة الهكتار الواحد من الغلال في حالة الزراعة البعلية أو الجافة = ١٥ قنطار .

- غلة الهكتار الواحد من الغلال في حالة الزراعة السقوية = ٢٥ قنطار .

وأورد الدكتور عادل هندي[2] أن إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب في اليمن لعام ٧٤ / ٧٥ بلغت ٨٨٠ كجم / هكتار ، وبلغت إنتاجية القمح حوالي ١٢٠٠ كجم / هكتار .

ومع مراعاة الاعتبارات المطلوبة يمكن مقارنة الإنتاجية اليمنية بمتوسط إنتاجيات بعض الأقطار الأخرى في نهاية السبعينات[3] ، فقد بلغ متوسط إنتاجية الهكتار الواحد من القمح في مصر حوالي ٣٣٠٠ كجم وبلغ متوسط الهكتار الواحد في دول أوربا حوالي ٥٠٠٠ كجم .

٣ ـ وبعد كل هذه الإشكالات ، ضآلة في الملكية الأرضية وضآلة في الإنتاج الرأسي ، كان هذا الفلاح اليمني البسيط **يُواجَه بضرائب باهظة** ، فقد كانت الدولة ـ قبل الثورة ـ تعتمد أساساً في إيراداتها على الضرائب الزراعية « حيث إن القطاعات الاقتصادية الأخرى شبه معدومة الأمر الذي جعل الدولة تخرج عن تعاليم الشريعة الإسلامية لتأخذ من هذا القطاع أكبر إيرادات ممكنة »[4] وعن الضرائب حالياً يقول د. عادل هندي إنها تتراوح (بين ١٧,٥٪ كحد أدنى و ٢٢,٥٪ كحد أعلى)[5] .

ويذكر د. العطار[6] أن ٧٠٪ من إنتاج الفلاحين كان يستحوذ عليها كبار الملاك الزراعيين .

---

(١) التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ص ١٩٧

(٢) استراتيجية التنمية الزراعية في ج . ع . ي ص ٣٠

(٣) مجلة المستقبل العربي العدد ٣٢ ص ٤١

(٤) الجمهورية العربية اليمنية ، دراسات تمهيدية لبحث في التنمية الإدارية ص ١٣٨

(٥) استراتيجية التنمية الزراعية ص ٢٥

(٦) التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن ص ١٢٤

وقد يقتضي نظام المشاركة السائد في اليمن أن يعطي المزارع نصف محصوله لمالك الأرض[1] وأحياناً لا يحصل الأجير من إنتاجه إلاّ على ٢٥٪ فقط[2] ، ليس ذلك فحسب بل إن المزارع (المستأجر) لا يأمن أن يطرده المالك ويحرمه حتى من هذا المستوى من المعيشة الذي من المؤكد أنه لا يفي بكثير من الضروريات ، ويصف د. عادل هندي العلاقة بين المستأجر والمالك قائلاً : « يتمتع مالك الأرض بالحرية الكاملة في ألاّ يجدد العقد السنوي الشفهي المبرم بينه وبين المستأجر ، مما يؤدي إلى عدم طمأنينة الأخير فيما يتعلق بضمان استمرار عمله .. مما يدفعه في كثير من الأحيان إلى هجر القطاع الزراعي »[3] .

كل هذه الحقائق المدعمة بالإحصائيات التي ذكرت آنفاً تؤكد لنا أن الوحدة الأساسية لأهم قطاع ، إنتاجاً وعمالةً ، وأعني الأرض لم تعد عاجزة عن استقبال المزيد من العمالة فحسب وإنما هي عاجزة حتى عن إعاشة المعتمدين عليها حالياً والذين يمكن اعتبار جزء كبير منهم بطالة مقنعة .

ومما يؤكد لنا أن الأرض اليمنية تنوء بثقلها ، ليس من الجبال وما أكثرها ، وإنما من العاملين عليها . أنه بينما سجلت كل القطاعات الأخرى ارتفاعاً في عدد العمالة أثناء سني الخطة الخمسية الأولى ، نجد أن القطاع الزراعي قد احتفظ بعدد عمالته من غير أدنى زيادة حيث قدرتْ إحصائيات الجهاز المركزي حجم العمالة في القطاع الزراعي في كل من عام ٧٥ وعام ٨١ بنفس الرقم (٨٣٠٤٠٠) .

بل إن صحتْ تقديراتٌ سابقة لبعض المصادر يمكن القول إن القطاع الزراعي قد سجل تناقصاً هائلاً في عدد العمالة فقد قدر العزازي وهانز استناداً إلى إحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط أنه كان هنالك ٢ مليون عامل يعملون في قطاع الزراعة عام ١٩٧١ م .

وقد يقول قائل إن تقنية القطاع الزراعي يمكن أن تؤدي إلى توسيع الرقعة الزراعية ، ومن ثم إلى استقبال المزيد من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي إلا أن مما تجدر الإشارة إليه أنه وبغض النظر عن إشكال الري الذي يحد من التوسع والإشكالات

---

(١) استراتيجية التنمية الزراعية ص ٢٣

(٢) التعاون الزراعي مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية ص ١٥٥

(٣) استراتيجية التنمية ص ٢٥

التضاريسية والمالية والبشرية التي تقلل من احتمال مكننة الزراعة في المستقبل القريب ، مما جعل الجهات المسئولة أن تقتنع بافتراض نسبة نمو منخفضة جداً تقدر بـ ٠,٩٪ سنوياً لاحتمالات النمو الإضافي لفرص العمالة في القطاع الزراعي ، نقول وبغض النظر عن تلك الإشكاليات المعيقة فإن التقنية نفسها إذا ماتمت قد تقلل من العمالة الزراعية بقدر ماتزيد من المساحة الزراعية وربما أكثر ، ويتأكد ذلك أكثر في حالة اليمن إذا ماتذكرنا أن المساحة الكلية للأرض اليمنية الصالحة للزراعة لاتزيد عن ٣,٥٠٠,٠٠٠ هكتار ، أي مجموع مساحة الأرض التي يمكن إضافتها بالاستصلاح التقني إلى الأرض المزروعة حالياً لاتزيد عن حوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ هكتار ، علماً بأن هنالك عمالة إضافية غير ماهرة ولا تصلح إلا للعمل في الزراعة أو الأعمال غير الماهرة تدخل سوق العمل لأول مرة كل عام ، وتقول إحصائيات الجهاز المركزي بهذا الخصوص أنه وبعد أن تستكفي كل القطاعات الاقتصادية بما فيها الزراعي من حاجتها من العمالة غير الماهرة ، سيكون هنالك في نهاية الخطة الخمسية الثانية أي عام ٨٧ فائض في العمالة غير الماهرة يقدر بـ ١٣٩٧٦٠ عامل ولا ننسى أيضاً أن هنالك حوالي ١,٣٩٥,١٢٣ مهاجر يعيشون في الخارج حسب إحصائيات عام ٨١ ومعظمهم من العمالة غير الماهرة .. وواضعين في الاعتبار أن المكننة ستزيد من مقدرة الفرد على زراعة مساحة كبيرة من غير حاجة إلى عمالة كبيرة فإن للمرء أن يتوقع ألاّ يجد جزء كبير من هؤلاء العمال الإضافيين والعمال المهاجرين ـ إذا مارجعوا استجابة لما يراه البعض ـ فرصة للعمل في الأراضي المستصلحة باستعمال المكننة .

حتى ولو افترضنا أن هذه المساحة الإضافية يمكن أن توزع بالتساوي بينهم فإن للمرء أن يتساءل فيما إذا كان نصيب الفرد منهم سيكفي لإنتاج مايكفي من الغذاء لحاجة العائلة اليمنية التي تقدر الإحصائيات متوسط أفرادها بحوالي ٦ أشخاص[1] ؟! .

إذن يمكن للمرء أن يقول ، وبلغة الأرقام : إن القطاعات الإنتاجية (الزراعية والصناعية) عاجزة عن استيعاب جزء كبير من العمالة اليمنية المعروضة في السوق المحلي ناهيك عن المهاجرين .. ولهذا لم يبق لهذا الفائض من العمالة المحلية إلا أن تتجه إما إلى قطاع الخدمات وهو أيضاً قطاع محدود محدودية المالية العامة للدولة ، وإما إلى قطاع

(١) ملخص النتائج النهائية للتعداد السكاني التعاوني فبراير ٨١ ص ١١

التجارة وهو قطاع يشكو حالياً ـ قياساً بالدول الأخرى ـ من الضخامة والترهل ، وإما إلى قطاع الهجرة .. وهكذا تغدو الهجرة للكثيرين ضرورة معيشية لا يجدون لها بديلاً آخر .

وتشير صحيفة ٢٦ سبتمبر إلى عجز فرص العمل المتاحة في السوق المحلي عن استيعاب العمالة اليمنية قائلة « أما افتقار سوق العمل فالملاحظ من خلال الإحصائيات السكانية أن الأيدي العاملة الموجودة هي أكثر من فرص العمل المتاحة وأن هجرة الفائض من هذه الأيدي العاملة تعتبر من الضرورات الاقتصادية والاجتماعية »[1] .

☆ المجتمع اليمني ودوره الطارد (العوامل الاجتماعية :

١ ـ العوامل النفسية :

وأهمها تولد مشاعر سلبية تجاه المجتمع في نفس المواطن اليمني ويمكن أن نشير إلى بعض هذه المشاعر السلبية وأسبابها كما يلي :

من مشاكل المجتمع اليمني أنه مجتمع قبلي ظل إلى عهد قريب يفتقر إلى سلطة مركزية قوية تتولى المسألة الأمنية فيه ، وكانت القبيلة تحت قيادة شيوخها هي التي تتولى مسئولية حفظ أمن أفرادها وممتلكاتها وما زالت القبيلة تلعب دوراً أساسياً في هذا المجال وخاصة في المناطق النائية التي قد يقل فيها الوجود الحكومي أو المركزي ، إلا أن كثرة الوحدات القبلية وتعددها (أكثر من خمسين ومائة قبيلة) في غياب سلطة مركزية تخضع لها هذه القبائل في حل الخلافات التي قد تنشأ بينها ، قد دفعت هذه القبائل إلى أن تلجأ دائماً إلى استعمال القوة والتي تصل إلى حد إعلان الحرب بل وخوضها أحياناً كوسيلة مفضلة لحل الخلافات التي تنشأ بينها .

وغالباً ما كانت دائرة الحرب تتسع أفقياً لتشمل أنصار كل من الطرفين المتحاربين من القبائل الأخرى ، كما أنها تتسع زمانياً لتتجدد كل ما استعاد الطرف المهزوم قوته ، وظن أن الوقت قد حان لأخذ الثأر والانتقام من غريمه .

---

(١) صحيفة ٢٦ سبتمبر ١ / ٥ / ٨٤ م ص ٢١

ولأن كسب الحرب يعتمد كثيراً على التفوق في السلاح والعتاد ، فإن القبائل قد درجت على أن تولي اهتماماً كبيراً لمسألة التسلح على المستويين الفردي والجماعي .

وإذا ماتوفر السلاح عند أفراد مجتمع ما ، فإنه غالباً ما يغري البعض بالاعتداء والانتقام ، بل وربما الغدر والاغتيال خفية ، ويثور الطرف المغدور به ويثأر لنفسه على أساس من الظن والتوهم ، وتتكرر الأحداث وتتسع بذلك دائرة الشك وسوء الظن بالناس ، فيعيش الناس كلهم هاجس الموت والأخذ على حين غفلة ، فلا يهدأ لهم بال ولا تقر لهم عين وهنالك حالات كثيرة من الهجرة كان السبب الأساسي وراءها هو الهروب من الثأر .

وساء الأمر في الماضي أكثر عندما حلا لبعضهم ، مدفوعين بشح الموارد الطبيعية وشظف المعيشة ، الاعتمادُ على السلاح وليس على المِعْوَل كوسيلة للارتزاق ، وبدؤوا يغيرون على المدن التي كانوا يحسدونها على مافيها من رخاء نسبي ، ويشعلون الحروب طلباً لمغانمها ، ويستحلون دماء الضعفاء وأملاكهم .

يقول الإمام الشوكاني واصفاً لحال جزء من المجتمع اليمني : « ومع هذا فغالبهم يستحل دماء المسلمين وأموالهم ولا يحترمها ولا يتورع ، وهذا مشاهد ومعلوم »[1] .

وبما أن من طبيعة الحروب القبلية أنها لا تتم بين جنود نظاميين معينين وإنما هي أشبه بحرب شعبية تمتد لتشمل كل رجال القبائل المعنية بالحرب ، فإنها متى ماقامت كانت تتطلب ضرورةً اشتراك كل رجل في القبيلة في القتال ، رضي بذلك أم أبى ، خاصة وأن الحرب القبلية غالباً ما تدورُ على مقربة من الأحياء السكنية ، ذلك إن لم تكن بينها أو حتى داخلها .

يقول الأستاذ البردوني مؤكداً أن المتصلحين كانوا يشعلون الحرب ثم يجبرون الغالبية على خوض غمارها « وتصل الأقلية إلى نفوسهم عن طريق الترهيب والإغراء ، لأن الغالبية الكبرى أميل إلى العافية والاستقرار ، إلا أنهم كانوا يمارسون الحروب مرغمين بقدرة التحريض أو بقدرة الترغيب »[2] .

---

(١) دراسات في التراث اليمني ، عبد الله الحبشي ص ٥٨

(٢) قضايا يمنية الأستاذ عبد الله البردوني ص ٤١٩

وهكذا كان على كل رجل في القبيلة أن يعيش حياة الجندية بكل ماتتطلبها مثل هذه الحياة من استعداد تام ودائم للقتال ، ومن حذر ويقظة دائمين توقعاً لغدر أو لعدو قد يفاجئه في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل ، لسبب قد لا يكون له فيه يد بل ولا حتى علم .

وكثيرة هي المؤشرات التي يمكن أن تورد للدلالة على مشاعر اللاأمان واللاطمأنينة التي كانت تملك على اليمنيين نفوسهم وتطبع حياتهم منذ الماضي السحيق . من هذه المؤشرات :

أ ـ الطريقة التي يخطط بها اليمني لبناء مسكنة أو قريته : فالقرى كلها تجدها مبنية فوق قمم الجبال الوعرة تحسباً للعوامل الطبيعية كالسيول والعوامل البشرية كالحروب والغارات وربما كان للنظرة الاقتصادية أحياناً أثر .

ب ـ حتى المدن التي يتعذر بناؤها فوق قمم الجبال تجدها كلها محصنة ومحاطة بأسوار دفاعية لها أبواب وعليها حراس غلاظ .
ولعل هذه الأسوار ترجح لنا أن النظرة الأمنية وليس الاقتصادية هي التي كانت تغلب على تفكير اليمنيين عند تخطيطهم لبناء مساكنهم فوق الجبال .

يقول أوليغ جيرا سيوف « وهذا ما يفسر أن كل مدينة في شمال اليمن محاطة بأسوار دفاعية من غارات سكان الجبال المعدومين وأنصاف الجائعين »[1] .

جـ ـ حرص الشعب اليمني ليس فقط على امتلاك السلاح وتعلمه وإنما أيضاً على اصطحابه معه دائماً حتى أنه مامن رجل ـ صغيراً كان أم كبيراً ـ خاصة في الريف يضع عنه جنبيته إلا إذا أوى إلى فراشه .

إذن كانت النفس اليمنية تفتقد في موطنها الأصلي مشاعر الطمأنينة والأمان ولا شك أن طمأنينة النفس وأمانها مقصدٌ يهون دونه فراق الوطن وهجره إذا مادعتْ الضرورةُ .

وبالإضافة إلى مشاعر القلق وعدم الطمأنينة التي كانت تسود حياة اليمني وتدعوه إلى هجر الوطن بحثاً عن الأمان والطمأنينة ، كان المجتمع ـ وما زال بصورة أخف ـ يعاني من

---

(١) مجله دراسات يمنية يونيو ويوليو ١٩٨٢ م ص ٣١

بعض التقسيمات الاجتماعية البغيضة إلى النفس ، مثل التقسيم القبلي والتقسيم الطبقي ، وبدرجة أخف التقسيم الطائفي .

وربما ساهمت هذه التقسيمات في خلق شعور نفسي يكرس بغض المجتمع والنفور منه وخاصة في أوساط الفئات الدنيا من هذه التقسيمات ، ولعل مما كان يزيد من وقع هذه التقسيمات الاجتماعية على نفوس الكثيرين من أفراد الطبقات الدنيا ارتباط بعض هذه التقسيمات بأسباب لاسبيل إلى تفاديها أو تغييرها ، فالتفرقة الطبقية مثلاً ارتبطت بمولد الإنسان مما ترتب عنه لزوم التفرقة الطبقية لصاحبها لزوم نسبه به ، ولزوم النسب ـ كما هو معلوم ـ لزوم لاسبيل إلى تخيره أو اصطفائه ، إذ أنه لزوم سابق للميلاد ، كما أنه مامن سبيل إلى تغييره بعد الميلاد .

وكان على أفراد الطبقات الدنيا أن يقوموا ببعض الأعمال التي يحتقرها المجتمع اليمني ولا يقربها أفراد الطبقات العليا مما وَلّد في نفوسهم شعوراً بالمذلة والمهانة .

ومع أن استمرار مثل هذه المشاعر ـ مشاعر المذلة والمهانة ـ وتوارثها جيلاً عن جيل يمكن أن تمسخ الفطرة البشرية في نفوس ضحاياه ، فتموت فيهم النخوة والتطلع إلى الكرامة ويرضون من ثم بل وربما يستمرئون حياة المذلة والدونية ، إلا أن البعض سيسارع إلى مفارقة هذا المجتمع وهجرانه بغية تغيير هذا الوضع طالما أنه لاسبيل إلى تغييره وهو في داخله .

وأخشى مافي الأمر أن تتحول مشاعر الدونية والهوان ، إلى دافع حقد على هذا المجتمع الذي تولدتْ عنه هذه المشاعر ، إذ أن المجتمع سيكون عندئذ عرضة لتهجمات هؤلاء الحاقدين .

٢ ـ العوامل السياسية :

لقد لعبت السلطة السياسية دوراً في دفع الناس إلى الهجرة هروباً من معاملاتها القاسية وطلباً للعدالة والحرية .

فقد استأثر الأئمة بالسلطة لما يربو على الألف عام ، وليتهم عدلوا بعد أن انفردوا بالسلطة ، إذن لكان الأمر أهون .... إلا أن التاريخ يورد أن السلطة يومئذ كانت :

أ ـ تأكل أموال النـاس وتعين آخرين من حماتها على أكلها ظلماً وعدواناً . يقـول العزازي : « إن طريقة تحصيل الضرائب في عهد الإمامة كانت من أهم العوامل ـ إن لم تكن أهم عامل ـ التي تسببت في تـدهور حالـة الفلاح حتى أصبح في أغلب الحالات على أبواب الجوع »[1] .

ويقول الأستاذ العطار : « أضف إلى ذلك أن الإمـام كان يشجع الحكام والجبـاة وييسر لهم سبل سلب أموال السكان وأرزاقهم قسراً »[2] .

ب ـ وكانت السلطـة ترهب النـاس وتحسب عليهم أنفـاسهم حتى حسب العـامـة أن الإمام يملك من الجن من يحمل إليه كل حديث عنه لا يرضيه . وإمعاناً منـه في الإرهـاب والتخويف « كان الإمام يختار رهائنه من العلائلات النبيلة والقبائل المحاربـة »[3] ويفرض عليهم الإقامة في مكان معين تحت مراقبته وذلك ليساوم بهم القبائل إذا مادعت الحالة ، بل مما يحكى عنه أنه كان يأخذ معه هؤلاء الرهائن في أسفـاره وترحـالـه حتى ولو كان سفره إلى خارج اليمن .

جـ ـ وكانت الأوضاع السياسية تكرس القبلية وتستعـدي القبـائل بعضَها على بعض لتحقيق مآرب سياسية « وحاول الإمام إضعاف حالة المقاومة عند القبـائل الرئيسيـة فوسع التنافسات وعَمّق الحقد والكراهية في أوسـاطهـا والتي وجـدت تعبيراتهـا في الصدامـات فيما بينها بين حين وآخر » .

٣ ـ عوامل أخرى :

تختلف هذه العوامل عن سابقاتها في أن عنصر الطرد فيها ليس بنفس الوضوح الـذي نلاحظه في العوامل السابقة ولكن يمكن النظر إليها باعتبارها عوامل ثانوية ساعـدت على أن يستجيب الإنسان اليمني لعوامل الطرد بالهجرة من البلاد ... من هذه العوامل :

أ ـ مهنة التجارة :

لعل من أكثر الأشياء التي تلفت النظر في بلادنا كثرةُ المحلات التجارية سواء في المدن

---

(١) الجمهورية العربية اليمنية دراسات تمهيدية لبحث في التنمية الإدارية ص ١٤٠

(٢) التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن د. محمد سعيد العطار ص ٢٤١

(٣) نفسه ص ٧٧

أو الأريـاف .. وطبقـاً لإحصـائيـات عـام ٧١ فـإن ١٦٪ من مجموع العـاملين في اليمن كانـوا يعملون في التجارة ، وهي نسبة إذا ماقارناها بنسب الـدول النـاميـة تعتبر « في الجمهوريـة العربية اليمنية مرتفعة للغاية ، حيث تبلغ هـذه النسبـة في الجزائر ٥,٧٪ والعراق ٥,١٪ وفي الباكستان ٧,٩٪[١] .

ويعزو العزازي وهانز ارتفاع العمالة في قطـاع التجـارة إلى تنوع الأسواق التقليـديـة المتخصصة والتي مازال لها وجود ـ إلى حد ما ـ حتى الآن .

ورغم أهمية تنوع الأسواق في إيجاد فرص تجارية إلا أنـه ـ في نظري ـ هنـاك أسبـاب أقوى من تنوع الأسواق ـ والذي أعتبره نتيجة أكثر منه سبباً ـ دفعت بهـذه النسبـة الكبيرة من العمالة إلى العمل في القطاع التجاري .

ولعل من أهمها ضيق فرص العمل في كل من القطاعين الزراعي والصناعي كما سبقت الإشارة لذلك ، كما أن الموقع التجاري لليمن كمعبر للطرق التجـاريـة البريـة والبحريـة التي كانت تربـط جنوب شرق آسيـا وشرق إفريقيـا بـأوربـا وشرق البحر المتوسـط ، قـد دفـع الكثيرين إلى الاشتغال بالتجارة ، ولاننسى أن الكثيرين من المغتربين العائـدين إلى الوطن كانوا يفضلوا ـ لأسباب متعددة ـ استثمار أموالهم في المجال التجـاري ، وممـا يؤكـد مـاذهبت إليـه من أسبـاب أنـه بظهـور فرص للعمالـة والاستثمـار في المجـالات الأخرى خـاصـة مجـالي الصناعة والخدمات بعد قيام الثورة ، نجد أن نسبة العاملين في التجارة في اليمن تقلصت من ١٦٪ عام ٧١ إلى ٥,٥٪ فقط في عام ٨١ .[٢]

ومنشأ العلاقـة بين الهجرة ومهنـة التجـارة أنـه بينمـا نجـد أن المهن الأخرى كالزراعـة والصناعة تتطلب من العاملين فيها الاستقرار في مكان العمل ، فإن من أهم متطلبات مهنة التجارة التنقل والارتحال من مكان إلى آخر بحثاً عن الربح والفائدة . وقد لا يمـانع التـاجر كثيراً في أن يستقر حيث تزدهر تجـارتـه حتى ولو لم يكن وطنـه ، وتوجـد اليوم جـاليـات يمنيـة في كثير من الـدول التي كانت تربطهـا بـاليمن عـلاقـات تجـاريـة وخـاصــة في شرق إفريقيا .

---

(١) الجمهورية العربية اليمنية ، دراسات تمهيدية لبحث في التنمية الإدارية ص ٩٧

(٢) الخطة الخمسية الثانية ص ٩٧

ب ـ النظام التعليمي :

يتسبب النظام التعليمي لبلد ما في إغراء أو دفع خريجيه إلى الهجرة من خلال عاملين أساسيين هما :

١ ـ البعثات التعليمية إلى الخارج :

حيث يكون المبعوثون بحكم قربهم الجغرافي أكثر تعرضاً لعوامل الإغراء في دول المهجر ، كما أنهم غالبا ما يكونون أقدر من غيرهم من المقيمين على تدبير أمر الهجرة ومتطلباتها إلى أماكن بعثاتهم بحكم معرفتهم بها وعلاقاتهم فيها .

ويمكن أن نستأنس لهذه المقولة بالإحصائيات التي يوردها البعض عن هجرة الكفاءات إذ تقول بعضها[١] إن ٨٠٪ من الطلاب العرب الذين يدرسون في أمريكا يهاجرون في النهاية إليها ، وإن هذه النسبة تقل إلى ١٥٪ في حالة بعثات الدول الاشتراكية (ويقدر الدكتور زحلان أن نسبة الهجرة بين الدارسين خارج الوطن ١٠ ـ ٢٠٪ ونسبتها بين الدارسين في الداخل ١٪)[٢] .

٢ ـ المنهج الأكاديمي :

تشير الدراسات إلى أن معظم المناهج الدراسية في الوطن العربي ، خاصة في المجالين العلمي والمهني ترتبط نظرياً وتطبيقياً بالعالم المتقدم أكثر من ارتباطها بظروف واحتياجات الوطن العربي كبلد نامٍ وعندما يتخرج الطالب فإنه يجد أن أيسر مكان له لمزاولة مهنته وتطبيقها تطبيقاً علمياً هو البلدان المتقدمة . ولعل السبب وراء ذلك هو التفوق العلمي لهذه البلدان مما جعلنا نستورد عنهم بعض مناهجنا الأكاديمية من غير أن نتمكن من إجراء التعديلات اللازمة لجعلها أكثر ملاءمة وارتباطاً بأوطاننا .. كما أن التعليم العربي بمناهجه الحالية يعمل على خلق فجوة ثقافية بين المتعلم وبين المجتمع من حوله ، خاصة والمجتمع العربي ترتفع فيه نسبة الأمية ، وغالباً ما يتولد عن هذه الفجوة شعور بالعزلة والغربة والعجز عن مشاركة المجتمع من حوله في اهتماماتهم البدائية ، مما يدعوه إلى التفكير في الهجرة إلى مجتمع آخر يقاربه ثقافةً وعلماً .

---

(١) هجرة الكفاءات إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ص ٧٢ ، ٧٣

(٢) نفسه ص ٨٦

ورجوعاً إلى المجتمع اليمني لنرى مدى تأثره بالعامل الأول من هذين العاملين الذين يؤثر من خلالهما النظام التعليمي على الهجرة ، نجد أنه نسبة لبدائية التعليم الجامعي ، إذ أن جامعة صنعاء وهي الجامعة الوحيدة في بلادنا قد أنشئت عام ٧٠ / ٧١ ولم تكتمل بعد كلياتها العلمية ، فإن الطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية وخاصة الكليات العلمية يضطرون للسفر إلى خارج الوطن للدراسة في الجامعات الأجنبية .

كما أن هنالك أعداداً هائلة من طلاب المراحل دون الجامعة يدرسون في الخارج وقد بلغ عدد الطلاب اليمنيين الدارسين في بلاد النفط العربية وحدها عام ٧٥ / ٧٦ حوالي ٢٧ ألف طالب ، وتقول إحصائية أوردتها صحيفة الثورة[١] أن عدد الدارسين عام ٨٣ في المملكة العربية السعودية وحدها بلغ حوالي ١٧ ألف طالب .

ولا شك أن النهضة الصناعية التي يخطط لها في بلادنا سيتطلب تنفيذها المزيد من الكفاءات اليمنية والتي يتعذر توفيرها من غير مزيد من البعثات الخارجية ، ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى أنه ، وطبقاً لما جاء في إحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط فإن الجهات المختصة تزمع أن تبتعث للخارج لغرض التدريب اللازم لتنفيذ الخطة الخمسية الثانية حوالي ٢,٨٨٩ يمنياً[٢] .

ويصعب الحكم على مدى تأثر الهجرة اليمنية بالعامل الثاني نسبة لحداثة عهدنا بالمناهج المهنية الجامعية والتي لم تكتمل بعد ، إلا أنه من المتوقع أن تتأثر المناهج الأكاديمية في بلادنا بمناهج باقي الدول العربية كما أنه من المتوقع أن تتسع الهوة بين المتعلم والمجتمع اليمنيين ، وذلك لتفشي الأمية بصورة أوسع في مجتمعنا .

وهناك ظاهرة تستحق الدراسة أشار إليها الجهاز المركزي للتخطيط[٣] وهي ظاهرة وجود خريجين جامعيين يمنيين في التعليم الابتدائي في اليمن .

فهل هذا الوجود هو نتيجة لتضخم أعداد خريجي الكليات النظرية من اليمنيين حتى إنهم لم يجدوا العمل المناسب لتخصصهم ومؤهلاتهم ؟ أم إن الأمر يرجع لسوء استخدام أو

---

(١) صحيفة الثورة بتاريخ ٢٠ / ٢ / ٨٣ م ص ٣

(٢) الخطة الخمسية الثانية ص ١٠٩

(٣) الخطة الخمسية الثانية ص ١١١

سوء تقدير لوضع الخريج الجامعي من السلطات المعنية ؟ أم أن هنالك أسباباً أخرى تجعل الخريج الجامعي لا يشعر بارتياح للعمل في مجاله وتخصصه ؟؟ ، إذ أنه إذا ماثبت وجود أي من مثل هذه الأسباب فإنها ولاشك ستدعو الخريج اليمني إلى التفكير في الهجرة بحثاً عن وضع أحسن ويبدو أنه لاتوجد حتى الآن إحصائية يمكن الاعتماد عليها في تقدير حجم هجرة الكفاءات المحلية في اليمن ، إلاّ أن الأستاذ الحروي (أمين عام اتحاد المغتربين سابقاً) . يشير في لقاء أجرته معه جريدة الثورة إلى (أن ماأصبح يطلق عليه بهجرة العقول لاتخلو منه الهجرة اليمنية للأسف الشديد ، وإن كان مايزال في إطار ضيق إلا أننا نخشى اتساع هذه الظاهرة وتفشيها)[١] .

ج ـ التكوين العقدي :

النفس اليانية نفس عقدية ، ويمكنها أن تبذل الكثير من أجل عقيدتها ، وقد كان للعقيدة دور بارز في إذكاء دوافع الهجرة في اليمن ، وكان العامل الديني هو الدافع وراء هجرة اليمنيين وانتشارهم في معظم أرجاء العالم الإسلامي في بداية الدعوة الإسلامية ، وليس من المستبعد أن تكون للآيات القرآنية الكريمة التي تدعو إلى الضرب في الأرض بحثاً عن المُراغَم وسعة الرزق والحرية ، أثراً في دفع اليمنيين الذين ضاقت بهم سبل المعيشة في الوطن ، أو استضعفوا فيه ، إلى التفكير في الهجرة بحثاً عن الرزق وطلباً للحرية والعدالة .

ولاننسى في ختام استقصائنا لعوامل الدفع أن نشير إلى أن تأخر نشوء مدن داخلية ذات تجمعات صناعية ، نتج عنه غياب شبه كامل للهجرة الداخلية في اليمن حتى عهد قريب ، وبما أن الهجرة الداخلية ـ لو تمت ـ كان يمكن أن تمتص جزءاً كبيراً من المواطنين الذين ينشدون الهجرة ، فإن غيابها أدى ـ بالعلاقة العكسية ـ إلى تصاعد وتنامي أعداد المهاجرين إلى الخارج .

ولاننسى كذلك أن علاقات الرحم والدم كانت تقوم بدور لا يستهان به في تشجيع الهجرة الخارجية ، إذ أن المهاجرين الأولين كانوا يقدّمون إلى لاحقيهم من ذوي قرباهم المساعدات الأدبية والمادية اللازمة لإعانتهم على اللحاق بهم .. وليس أدل على دور هذا

---

(١) صحيفة الثورة ٢٣ / ٦ / ٨٣ ص ٣

التعاون بين ذوي القربى من أننا نجد أن اليمنيين القادمين من منطقة معينـة في اليمن غـالبـاً ما يتمركزون في دولة معينة وربما في منطقة معينة من تلك الدولة .

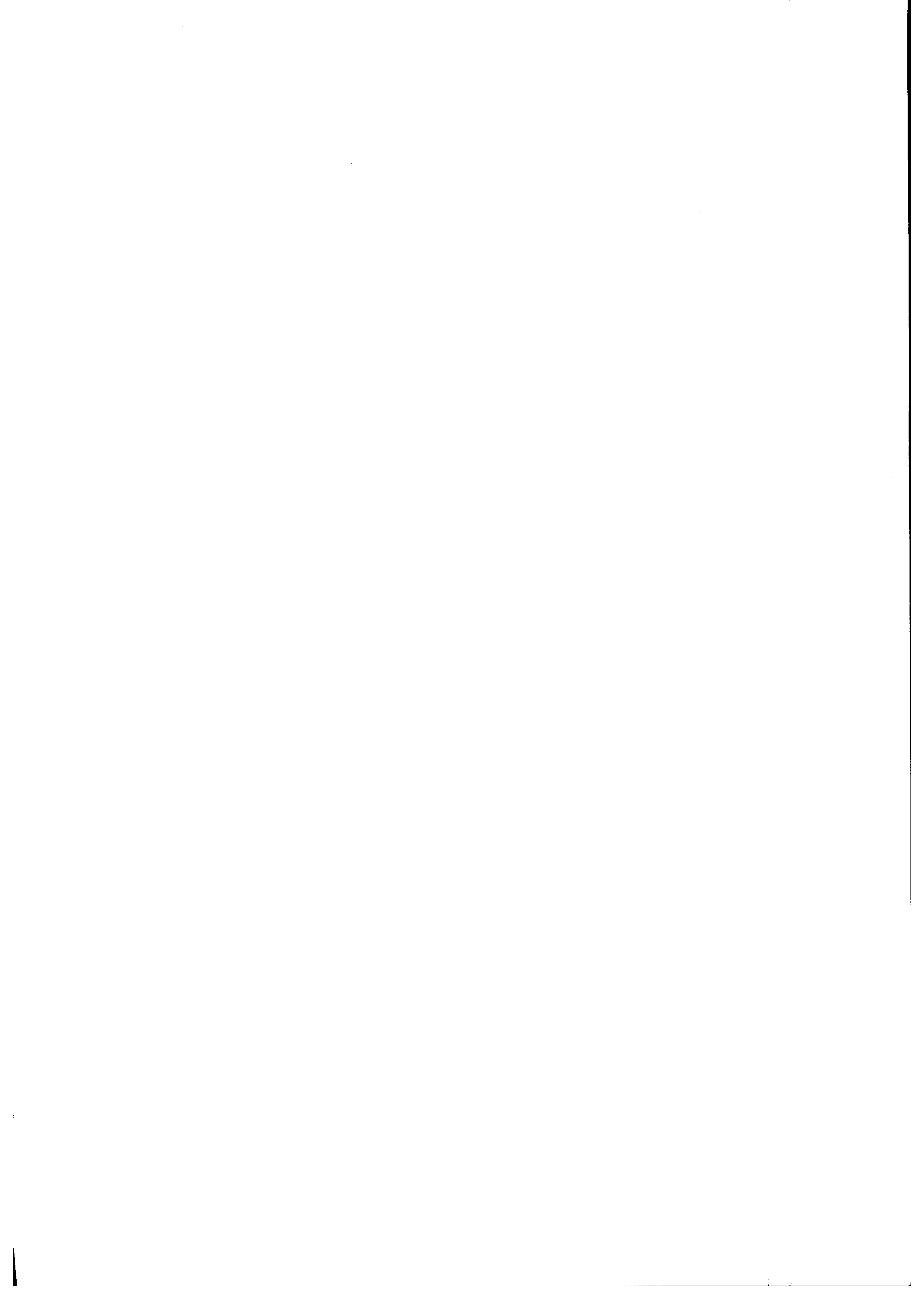
وأخيراً تبقى هنالك بعض الأمور التي تحتاج إلى دراسة أكثر لتقرير العلاقـة السببيـة المباشرة بينها وبين الهجرة اليمنيـة ، من أهم هـذه الأمور ارتفـاع المهور ومضغ القـات وهمـا مشكلتان مـازالتـا مستعصيتين على الحل في المجتمع اليمني وذلـك رغم الاهتمام الرسمي والشعبي بعلاجهما .

يقول الـدكتور عبـد العزيز المقـالح : « ثـالعـامل اليمني الـذي أصبح بفضل عـوامـل عـديـدة يتقـاضى أكبر أجر في بـلاد العـالم الثـالث (حـوالي عشرة جنيهـات استرليني في اليوم) ، هذا العـامل ذو الأجر المرتفع يرفض البقـاء في الوطن ويسـافر إلى أقطـار أخرى حيث يتقاضى أجراً أقل ، لأنـه في الوطن يصرف معظم أجره اليومي على القـات ... بينمـا هو في الهجرة يستطيع الاحتفاظ بمعظم الأجر »[1] .

---

(١) مجلة دراسات يمنية يونيو ويوليو ١٩٨٢ م ص ٢٠٦

عوامل الجذب



إن الشعور بالانجذاب إلى مكان آخر غير الوطن الأصلي يتملك الإنسان عندما يترامى إلى حواسه علم أو شعور بتميز مكان ما عن موطنه الأصلي بظروف يعتقد أنها ستعينه على تحقيق مستويات عليا من طموحاته وحاجياته .

وإن بعض الواقع المعاش إنما يتحول إلى عوامل دفع بسبب وعي الإنسان بوجود بديل أحسن للوضع الذي يعيشه ، وإنه لولا هذا الوعي ربما لم يشعر هذا الإنسان بمعاناة ما يكابده من مشاق ، ومن هنا يمكننا القول إن أهم عوامل الجذب هي تلك البدائل التي يمكن أن تحل محل عوامل الدفع وتزيل عن النفس معاناتها وتحقق مستوى أعلى من تطلعاتها ، وحيث أن هذه البدائل يمكن إدراكها وتحديدها بالاستنتاج المباشر من عوامل الدفع ، فإنه يبدو لي أن الحديث عن عوامل الجذب تفصيلاً قد لا يكون أكثر من تكرار ممل للحديث عن عوامل الدفع فقط من زاوية أخرى .

وقد سبق أن تناولنا عند الحديث عن التوجهات الجغرافية للهجرة اليمنية أهم الأسباب التي جعلت من بعض مناطق العالم مناطق جذب وخاصة اقتصادياً للمهاجرين اليمنيين وغيرهم ، وذكرنا من هذه الأسباب : الطرق التجارية ، والمشاريع الاستعمارية ، وقيام الثورة الصناعية ، وظهور النفط العربي .

ونحب أن نضيف هنا أنه بالإضافة إلى فرص العمل ذات الأجور العالية فإن تلك البلدان نفسها ـ نتيجة للازدهار الاقتصادي ولوجود أنظمة مستقرة ـ كانت تتمتع بمستوى أرفع من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والقانونية والأمنية والتي كانت بدورها تشكل عوامل جذب إضافية للمهاجرين اليمنيين الذين طالما افتقدوا مثل هذه الخدمات في بلادهم في الماضي .

ولاننسى ونحن نختم حديثنا عن عوامل الهجرة اليمنية أن نشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه وسائط الاتصال في الربط مابين مناطق الجذب ومناطق الوافدين إليها .. إذ أنه لولا هذا الربط ربما لم يعلم هؤلاء المهاجرون بما قد تسبب في جذبهم إلى تلك المناطق ، وانتفاء العلم كان سيترتب عليه حتماً انتفاء الجذب ، ولاأقول انتفاء الهجرة لأن الهجرة كان يمكن أن تتم صدفة أو خضوعاً لعوامل الطرد فقط إلا أنها ـ من غير شك ـ كانت ستكون أقل حجماً وعدداً .

ولقد كان للعزلة التي كانت مفروضة سابقاً على اليمن أثرها الواضح في الحد من الهجرة في ذلك الزمان ، حيث كانت الهجرة تقتصر في ذلك العهد على مناطق معينة هي الأقرب إلى منافذ اليمن الخارجية ، في حين أن سكان الجبال النائية في شمال وشرق البلاد لم تبدأ هجرتهم بصورة ملحوظة إلا بعد قيام الثورة عام ٦٢ م ، وفي عهد العزلة كان السبيل الوحيد لاتصال اليمنيين بالخارج هو الاتصال المباشر ، إما بالسفر إلى الخارج شخصياً وإما بالسماع المباشر عن من أتى من الخارج ، وكان العاملون في مهنتي التجارة والملاحة البحرية والمبعوثون ثم الذين هاجروا للعمل في عدن هم أكثر اليمنيين الذين أتيحت لهم فرصة الاتصال بالخارج ، ولعل هذا هو السبب في أن يكون أول من هاجروا من اليمنيين إلى أوربا وخاصة بريطانيا هم ـ كما يقول البعض ـ الملاحون .

أما الفترة التي تلت قيام الثورة عام ٦٢ م فقد شهدت انتشاراً واسعاً لوسائل الإعلام المختلفة المرئية منها والمسموعة والمقروءة في اليمن .. وقد استطاعت هذه الوسائل أن تنقل بريق المدنية إلى هذه البلاد بصورة جذابة ودعائية تضخم جوانب الإغراء فيها أكثر مما هي في الواقع .

ومما زاد من تأثير هذه الوسائل الإعلامية على الشعب اليمني أنهم كانوا ـ بالاضافة إلى انتشار الأمية بينهم ـ يعيشون في ظروف طاردة كانت تمثل أحياناً منتهى الفقر والحرمان ، وما كان لهم أن يرتابوا في ما تحمله إليهم وسائل الإعلام وهم يرون بأم أعينهم أن كل من هاجر منهم إلى تلك البلاد لا يرجع إليهم إلا وقد تَحَوّلَ حاله من حال إلى حال يؤكد ما تنقله إليهم الوسائل الإعلامية إن لم يكن بلسان حاله فبلسان مقاله .

وبالإضافة إلى الدور الإعلامي الذي لعبته وسائل الإعلام ، والمغتربون العائدون أنفُسُهم ، فقد كان لتيسر المواصلات والاتصالات أثره في انحسار العزلة وانتشار الهجرة بين اليمنيين .

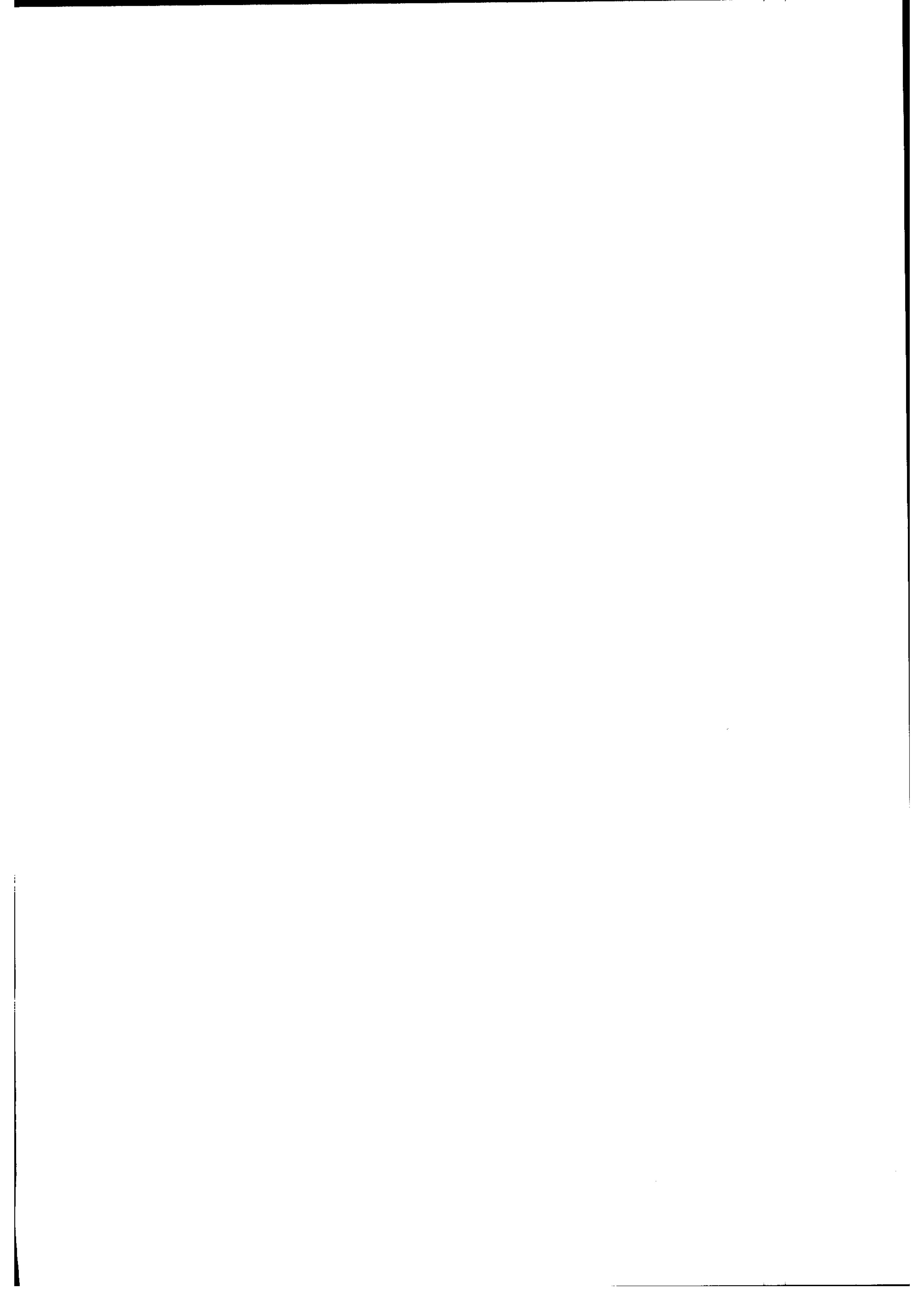
ولا أدري لماذا يعتقد البعض العكس ويحسبون أن العزلة كانت سبباً من أسباب الهجرة اليمنية إلى الخارج (والقحط والعزلة الشديدة من أسباب الهجرة) .

صحيح نظرياً أن العزلة الشاملة التي ترفض حتى التعامل الاقتصادي مع الدول الأخرى يمكن أن تتسبب في إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن استثمار أموالهم في هذه

الدولة المعتزلة فتقل فيها فرص العمالة وتكون العزلة بذلك ـ بصورة غير مباشرة ـ قد تسببت في تصعيد عوامل الطرد في هذه الدولة .. إلا أن من المؤكد أن العزلة نفسها خاصة إذا ماهي (تغلغلت في واقع الناس وعقولهم ووجدانهم) تحجب عن ضحاياها أسباب ومظاهر الجذب المتاحة خارج دائرة عزلتهم وتقتل فيهم ـ من ثم ـ الطموح إلى الهجرة وتحسين أوضاعهم ، وأن فك حصار العزلة عن الشعب اليمني لم يقلل من معدل الهجرة ـ ذلك إن لم تقل أنه زاد من معدل الهجرة ـ كما أن المناطق التي كانت أكثر عزلة في يمن ماقبل الثورة كانت أقل هجرة من غيرها ، الأمر الذي يرجح أن تأثير العزلة كان أقرب إلى منع الهجرة منه إلى الدفع للهجرة .

والحقيقة أن الإنفتاح خاصة في العهد الذي تلا احتكار الدول الكبرى لمعظم عوامل النمو الاقتصادي وحرصها على أن تظل الدول النامية مجرد أسواق لها غالباً ما يؤدي في بلد نام كبلادنا إلى نتائج عكسية تكرس الهجرة وتزينها للكثيرين من سكانه أكثر مما قد تفعل العزلة .

لعله من الواضح الآن بعد استعراضنا لعوامل الدفع والجذب أن الهجرة اليمنية أكثر ماتأثرت بعوامل الدفع وأنها كانت بالنسبة للكثيرين ضرورةً لابد منها لتحقيق ضروريات حياتية تغدو الحياة بدونها تعيسة وغير محتملة ، ولولا شدة عوامل الدفع وقساوتها داخل الوطن لما تحمل المهاجرون اليمنيون ماتحملوه من عناء ومشقة في المهجر الذي لم يكن له ـ بالنسبة لكثيرين منهم ـ من الجذب إلا بقدر مقارنتهم له بالوطن الذي كان أكثر منه عناء ومشقةً .



الباب الخامس

مستقبل الهجرة اليمنية

- تطورات عوامل الدفع .
- تطورات عوامل الجذب .

من أصعب الأشياء على العقل البشري تحديد مستقبل قضية تتعلق بالسلوك البشري ، حتى ولو كان هذا التعلق من جانب واحد وعلى مستوى الفرد الواحد .

أما ومعظم جوانب القضية ـ محل النظر ـ ترتبط أو تتأثر بصورة أو أخرى بمتغيرات سلوكية على المستويين الفردي والجماعي ، أو تجدها ـ في حد ذاتها ـ قابلة لمفاجآت متناقضة ، فإن العقل البشري مازال ـ حتى الآن ـ دون ادعاء للقدرة على اختراق مثل هذه الحجب الكثيفة من المتغيرات والمفاجآت ، بهدف إعطاء صورة دقيقة ومؤكدة عن مستقبل القضية المعنية .

ولعل محاولة التكهن بمستقبل الهجرة اليمنية تمثل واحدة من هذه المواقف التي يحار فيها العقل لكثرة مايحيط به من احتمالات ومفاجآت غير منظورة ، فيوشك أن يكف الجهد ويعلن عجزه لولا علمه بضرورة مواصلة الجهد حتى ولو على بصيص من الأمل في مصداقية التكهن .. ومرد هذه الضرورة أن محاولة استشراف مستقبل الهجرة اليمنية تعتبر ضرورة يفرضها لزوم التحوط لما تحبل بها ليالي المستقبل من تطورات ومفاجآت ، ذلك أن التكهن وإن لم يكن لينجي من المفاجآت غير المنظورة ، فإنه يعين الإنسان على التحوط لها بما يقلل من وقعها إن كانت شراً ، ويعين على حسن استغلالها إن كانت خيراً .

وانطلاقاً من هذه الضرورة وعلى ضوءٍ من تناولنا السابق للهجرة اليمنية ـ تاريخاً وتوصيفاً وتعليلاً ـ يمكننا الآن أن نحاول استجلاء بعض ثوابت ومتغيرات الهجرة اليمنية والتي قد يعيننا تتبعها على التكهن بمستقبل الهجرة .

وفي البدء يحسن بنا أن نسترجع إلى الذاكرة ماقلناه من أن استقراء السلوك البشري يفيد بأن البشر ـ بصفة عامة ـ قد جبلوا على حب الاستقرار في أوطانهم ، وأن هجرهم لها إنما يكون لأسباب تلح عليهم بهجرها إلى مكان آخر وقد درج الكُتاب على تسمية هذه الأسباب بعوامل الدفع والجذب ، ولابد أن اليمنيين قد جبلوا أيضاً على حب الاستقرار في وطنهم ، وأن تنامي عوامل الدفع والجذب هو الذي دفع الطموحين منهم إلى التفكير في الهجرة ، وقد فصلنا القول سابقاً في نوعية وحدة تلك العوامل الخاصة بالهجرة اليمنية .

وكما ارتبطت الهجرة اليمنية في ماضيها وحاضرها ، وجوداً وعدماً وكيفاً وكماً ، بعوامل الدفع والجذب فإنها ـ إذا ماظلت اختيارية ـ سترتبط في مستقبلها كذلك بعوامل الدفع

والجذب على أنها قد لاتكون ذات العوامل التي ارتبطتْ بها في ماضيها وحاضرها ، فقد تزول عوامل وتستمر عوامل ، وقد تتولد عوامل منظورة كما قد تستجد أخريات لم تكن منظورة .. ومن هنا فالحديث عن مستقبل الهجرة اليمنية وخاصة من حيث الحجم والاستمرارية والتوجهات إنما هو في الغالب الأعم حديث عن عوامل الدفع والجذب غير أنه يتناولها من منظور مستقبلي تكهني ، أي من حيث تطوراتها المتوقعة مستقبلاً وانعكاساتها على الهجرة .

تطورات عوامل الدفع

تطورات عوامل الدفع :

تبين لنا من خلال استعراضنا لعوامل الدفع الخاصة بالهجرة اليمنية أنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أساسيتين هما : عوامل الدفع الاقتصادية ، وعوامل الدفع الاجتماعية .. ومن السابق لأوانه القول بإنه لم يعد هنالك وجود لعوامل الدفع الاجتماعية إلا أن مما لاشك فيه أن تأثيرها قد تضاءل كثيراً بزوال النظام الذي كان يكرس تلك العوامل ، وأن مؤشرات المخاض الاجتماعي الذي يشهده اليمن حالياً ، نتيجة لعوامل كثيرة من أهمها الانفتاح واستتباب الاستقرار والأمن وانتشار التعليم وبوادر التغير في البنية الاقتصادية ، توحي بأن تلك العوامل الاجتماعية الدافعة في طريقها إلى الزوال في المستقبل غير البعيد ، ونأمل ألا تظهر عوامل دفع اجتماعية جديدة ، غير أن استعراضنا لعوامل الدفع الاقتصادية قد أبان لنا بأن الضرورة الاقتصادية التي ألحت على اليمنيين بالهجرة في الماضي مازالت ، كما تفيد الأرقام الخاصة بالاقتصاد اليمني الحالي ، حاضرة وفاعلة إلى حاضرنا هذا ، ورغماً عن الجهود المكثفة التي تبذلها حالياً الجهات المعنية لتطوير الاقتصاد اليمني ، فإنه إذا لم يتيسر لليمن أن تصبح دولة نفطية من السابق لأوانه تحري زوال هذه الدوافع في المستقبل القريب .

وحيث إن الهجرة اليمنية إنما هي في الغالب الأعم هجرة عمل ، تنتقل فيها العمالة اليمنية من سوق العمل المحلي إلى أسواق العمل في المهجر ، فإن من المنطقي أن نقول بأن مستقبل الهجرة اليمنية يرتبط بتطورات عوامل الدفع الاقتصادية أكثر من ارتباطها بتطورات عوامل الدفع الاجتماعية .

وإذا كنا لانجد في الوضع الحالي للاقتصاد اليمني وتطوراته المنظورة مايجعلنا نتوقع أن تزول عوامل الدفع الاقتصادية قريباً ؛ فإن ذلك يقتضي ألا نتوقع أن ينخفض في المستقبل القريب حجم العمالة اليمنية التي تنشد الهجرة وتتطلع إليها .

بل لعله من المتوقع أن يزداد في المستقبل حجم العمالة اليمنية التي تنشد الهجرة ، وذلك لأسباب عدة أهمها :

١ ـ النمو الذاتي للمضاعفات الاقتصادية الطاردة (السلبية) للهجرة :

ويتسبب هذا النمو عن الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة اليمنية والتي سنكتفي هنا بإشارات مجملة إليها على أن نفصل القول عنها عند الحديث عن آثار الهجرة اليمنية .. من أهم هذه الآثار :

أ ـ ضعف الإنتاج الوطني ، وخاصة السلع الأساسية .
ب ـ ارتفاع القوة الشرائية لدى عائلات المهاجرين مع قلة العرض في السلع المحلية .
جـ ـ ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي .
د ـ استنزاف الكفاءات الوطنية .

هذه الآثار السلبية وغيرها ستقود إلى ارتفاع سريع ومستمر في الأسعار . وكلما تصاعدت أسعار السلع وخاصة الأساسية كلما توسعت دائرة المحرومين واشتد حرمانهم وازدادتْ تبعاً لهما أعدادُ اليمنيين الذين يتطلعون إلى الهجرة لمقابلة هذا التضخم ، وكلما التحق فوج منهم بسابقيهم من المهاجرين كلما تضخمت الأسعار أكثر وازداد ضغطها أكثر على من تبقى من المقيمين ، والذين سرعان ما يُراودهم التفكير في الهجرة ، وهكذا تنشأ علاقة طردية متبادلة بين الهجرة والأسعار وكل منهما تغذي الأخرى وتصعدها .

٢ ـ الفارق الكبير بين معدل النمو السنوي للسكان ، ومعدل النمو السنوي لفرص العمل :

نظراً للعلاقة الوثيقة بين معدل نمو العرض في العمالة ، ومعدل النمو السكاني ، فإنه يمكننا أن نستنتج من الفارق الكبير بين معدل النمو السكاني السنوي ، ومعدل النمو السنوي لقوة العمل (فرص العمل) أنه سيكون هنالك دائماً فائض متزايد من العمالة اليمنية عن فرص العمالة المتاحة محلياً .

وطبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط بلغ معدل النمو السنوي السكاني بين المقيمين لفترة الخطة الخمسية الأولى ٣,٤٪[1] علماً بأن المخطط كان ١,٩٪ ، بينما بلغ معدل النمو السنوي لقوة العمل المحلية لنفس الفترة ١,٨٪ فقط[2] .

وفي حين أنه من المتوقع أن يزداد معدل النمو السنوي للسكان في فترة الخطة الخمسية الثانية عما كان عليه في فترة الخطة الخمسية الأولى ، نظراً للتحسن في الأوضاع الصحية وتوقعات العمر عند الميلاد ، ومستوى المعيشة في بلادنا ، فإنه يخشى أن ينخفض معدل

---

(١) الخطة الخمسية الثانية ص ١٣

(٢) الخطة الخمسية الثانية ص ٩٧

النمو السنوي المخطـط لقوة العمل في نفس الفترة عن مـا هو مخطـط (٢,٤٪)[١] نظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية العالمية بالإضافة إلى الظروف الطبيعية القاهرة التي مرتْ باليمن كشح الأمطار وزلزال ذمار ، وفي حديث للسيـد رئيس الوزراء عقب أحـداث الزلزال أشـار إلى أن الجوانب السلبية لزلزال ذمار الذي حدث في نهاية العام الثاني من الخطة الخمسية الثانيـة ستؤثر « على النشاط الاقتصادي لعام ١٩٨٣ م والأعوام القادمـة ، وكـذا التـأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للأعوام القادمة »[٢] .

ولعـل في تخفيض قيمـة العملـة الـوطنيـة أكثر من مرة في هـذه الفترة التي مرتْ من الخطـة الخمسيـة مـؤشر إلى مـدى تـأثر الـوضـع الاقتصـادي اليمني ـ ومن ثم فرص العمـل المحليـة ـ بالعوامل المذكورة سالفاً .

هنالك توقعات لدراسة أجراها فريق بحث من البنك الـدولي ترى بـأن احتيـاجـات القوة العـاملـة في اليمن ستنخفض من ١,٣٦١,٠٠٠ عـامـلاً عـام ٧٥ إلى ١,٣١٢,٠٠٠ أو ١,٢٢٠,٠٠٠ عاملاً عام ٨٥ ، أي بنسبة انخفاض قدرها ٠٤,٠ ـ ١,١٪ سنوياً ويعزو الفريق هذا الانخفاض المتوقع في احتياجات العمالة في اليمن مابين عـام ٧٥ ، ٨٥ إلى الانخفـاض في حجم العمالـة في الزراعة نتيجة تحديثها وعدم إمكان امتصاص القطاع الحـديث للعمالـة التي تم تحريرهـا من العمل الزراعي[٣] إلا أن الإحصـائيـات الواقعيـة المتوفرة حـاليـاً لاتتفق مـع مـاذهب إليـه فريق البنك الدولي ، فالقطاع الزراعي مازال في عام ٨٠ أي بعـد مضي نصف فترة تقـدير البنك الـدولي محتفظـاً بقوة العمل التي كانت تعمل فيـه منـذ عـام ٧٥[٤] ، وأن مجموع القوة العاملة اليمنية المحلية زادت في نفس هـذه الفترة (٧٥ ـ ٨٠) بنسبـة ٩,٢٪ عـمـا كانت عليـه عام ٧٥[٥] .

٣ ـ إن الارتفـاع المطرد في مستـوى المعيشـة لغـالبيـة الشعب اليمني ، بالإضافـة إلى أنمـاط الاستهلاك المنحرفـة التي بـدأت تتزايـد في المجتمع اليمني سيرفع من حجم ومستوى الاحتيـاجـات الأسـاسيـة الفعليـة للمجتمع بصـورة تفـوق كثيراً الارتفـاع في حجم

(١) الخطة الخمسية الثانية ص ٩٩

(٢) صحيفة الثورة العدد ٤٥٣٦ بتاريخ ٢٠ / ١ / ٨٣ ص ١

(٣) إنتقال العمالة العربية ص ٤٥ ، ٤٦

(٤) الخطة الخمسية الثانية ص ١٨

(٥) الخطة الخمسية الثانية ص ١٧

الإنتاج الوطني اللازم لمقابلة تلك الاحتياجات الأساسية ، وسينتج عن ذلك اتساع الهوة بين الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومقدرات الاقتصاد اليمني الوطني على إشباع هذه الاحتياجات ، الأمر الذي سيقود الكثيرين إلى التفكير في الهجرة لمقابلة احتياجاتهم الأساسية المتزايدة .

٤ ـ **تنامي دور بعض العوامل** التي قد تجعل ظروف اليمن البيئية تبدو في نظر الكثيرين أكثر سوءاً أو طرداً مما كانت في الماضي ، حتى وإن لم تكن هذه الظروف البيئية قد ساءت أكثر فعلاً .. وتعليل ذلك أن هذه العوامل لها المقدرة على أن تحدث تغييرات نفسية وذهنية في التكوين الشخصي للمواطن ، وهذه التغييرات يمكنها أن تؤثر ، بل وقد تغيّر تقييم المواطن ونظرته إلى البيئة من حوله ، حتى ولو لم تكن هذه البيئة قد شهدت في ذاتها تغييراً فعلياً .. وقد تكون هذه العوامل ـ في حد ذاتها ـ ذات طبيعة إيجابية غالبة إلا أنها وفي ظروف معينة مثل ظروف الهجرة قد تعطي تأثيرات سلبية على العلاقة ما بين المواطن وبيئته .. من هذه العوامل :

أ ـ انتشار التعليم :

فالتعليم يوسع من مدارك المتعلمين ويزيد من مقدرتهم الاتصالية بالعالم من حولهم ، ونتيجة لذلك يكون المتعلمون أكثر طموحاً لحياة أفضل مما كان يعيش عليها آباؤهم الأميون ، ومن ثم يتسع البون ما بين طموحاتهم وبين مقدرات بيئتهم التي لم تتطور كثيراً ويتصاعد بذلك الدور الطارد للبيئة بالنسبة إليهم .. ثم إن المتعلمين يكونون بحكم ماكتسبوه من علم ومهارة أكثر قدرة على الهجرة وعلى الحصول على العمل في المهجر .

كل ذلك يدفع المتعلمين إلى التطلع إلى الهجرة أكثر من غيرهم وخاصة إذا ما كانت ظروف بيئتهم طاردة .. وبما أن هنالك توسع ملحوظ في انتشار التعليم في اليمن فإنه من المتوقع ـ بالنظر إلى البيئة اليمنية ـ أن يزداد كذلك عدد المتعلمين الذين يتطلعون إلى الهجرة ويزداد بذلك العدد الكلي للمتطلعين إلى الهجرة في اليمن .

ولعل هذه العلاقة التي أشرنا إلى وجودها بين التعليم والهجرة ، هي من الأسباب التي دفعت البعض إلى أن يتوقع أن ترتفع نسبة الهجرة بين المتعلمين عنها بين غيرهم ، فقد أشارت دراسة نشرت بمجلة المستقبل العربي أنه في ١٩٨٥ م ستسجل فئة الوظائف المكتبية واليدوية الماهرة في اليمن نسبة هجرة تعادل ٨٠,٨٪ بينما ستسجل فئة وظائف غير ماهرة

نسبة هجرة تعادل ١٩,٧٪ فقط[١] .

ب ـ التأثير الإعلامي :

تتضافر عوامل كثيرة لتصعد من دور الإعلام في الهجرة ، من هذه العوامل المهاجرون العائدون أنفسهم ، وأجهزة الإعلام المختلفة كالتلفزيون وأجهزة الفيديو ودور السينما ، ومنها كذلك طبيعة السوق حيث نجد أن السلع الكمالية المستوردة من أسواق دول البترول والغرب تغزو معظم أسواق اليمن وبيوتها ، وتتضافر كل هذه العوامل مع غيرها لتجعل من المجتمع اليمني الذي تكثر فيه الأمية ويكثر فيه أنصاف المتعلمين ـ أي الذين لم يكملوا تعليمهم ـ مرتعاً خصباً للإعلام الدعائي .. وتكمن خطورة الإعلام الدعائي في مثل هذا المجتمع الذي ـ بالإضافة إلى ماسبق قوله ـ انفتح فجأة بعد عزلة شبه تامة ، في مقدرة الإعلام الدعائي الفذة على استغلال مشاعر الاستعاضة التي عادة ماتتملك الإنسان في فترات مابعد زوال أسباب الحرمان (العزلة وشظف العيش) لخلق رغبات مفتعلة لسلع كمالية أو استعاضية في نفوس الكثيرين من أفراد هذا المجتمع . وبما أن دخل المواطن اليمني المقيم يعجز عن إشباع مثل هذه الرغبات فإن من الطبيعي أن يضطر الكثيرون من ضحايا الإعلام الدعائي إلى الهجرة بحثاً عن المال الذي يمكنهم من العيش على مستوى الإعلام الدعائي .

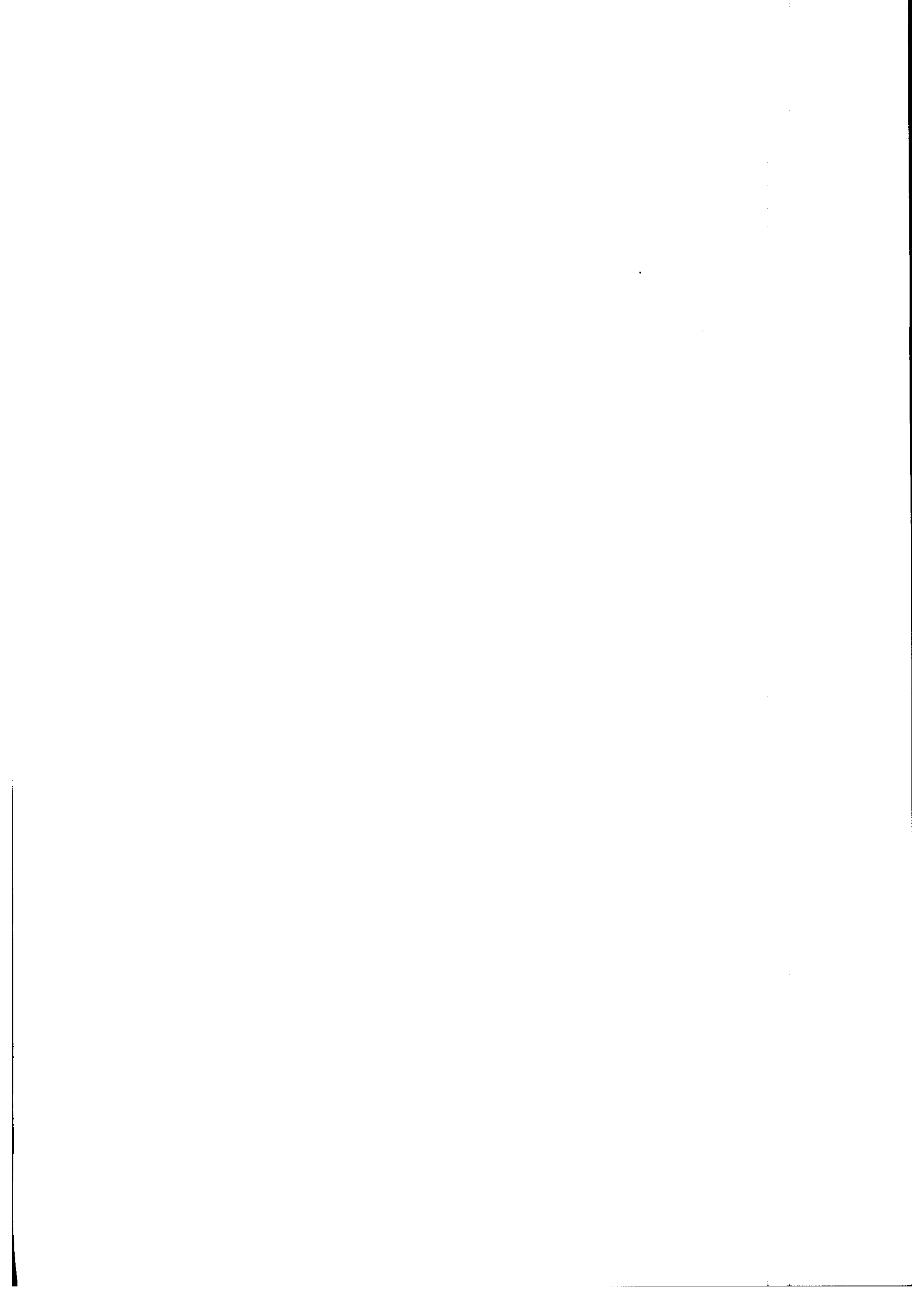
وبتنامي الدور الإعلامي السلبي في بلادنا في غياب سياسة إعلامية موجهة وانتشار الأجهزة الإعلامية سيزداد عدد ضحاياه وتزداد ـ من ثم ـ أعداد المتطلعين منهم إلى الهجرة .

إذن تشير معظم تطورات سوق العمالة المحلي المنظورة أن حجم العمالة اليمنية المتطلعة إلى الهجرة سيظل ينمو ويزداد باستمرار خلال المستقبل القريب .

إن استعراض تطورات عوامل الدفع لوحدها يمكن أن يعطينا تصوراً عن حجم اليمنيين الذين قد يتطلعون إلى الهجرة مستقبلاً ، ولكنه لا يكفي لإعطاء صورة واضحة عن حجم من سيهاجر منهم فعلاً ويتمكن من الحصول على عمل في المهجر ، ذلك أن حجم الهجرة الفعلية يتأثر كثيراً بعوامل الجذب المتعلقة بأسواق العمل في المهجر . ولهذا كان لابد لنا لكي نقدر حجم الهجرة الفعلية مستقبلاً أن نستعرض أيضاً التطورات والتغيرات المرتقبة في أسواق العمل الخارجية (عوامل الجذب) .

---

(١) المستقبل العربي العدد ٤٧ يناير ٨٣ ص ٨١ .



تطورات عوامل الجذب

تطورات عوامل الجذب (أسواق العمل في الخارج) :

سبق أن خلصنا إلى تحديد أهم أسواق العمل الخارجية بالنسبة للمهاجرين اليمنيين بـ :

١ ـ أسواق التجارة في جنوب آسيا وشرق إفريقيا .
٢ ـ أسواق المشاريع الاستعمارية في جنوب آسيا وشرق إفريقيا .
٣ ـ أسواق العمل في الدول الرأسمالية الغربية (أوربا وأمريكا) .
٤ ـ أسواق العمل في دول النفط العربية .

بدءاً نشير إلى أنه ـ حسب علمي ـ لا توجد أي مؤشرات توحي بإمكانية ظهور سوق عمل عالمي جديد لا في الحاضر ولا في المستقبل المنظور ، وعليه فإن حجم العمالة اليمنية ارتبط وسيظل يرتبط في المستقبل القريب ـ على الأقل ـ بتطورات الأسواق المذكورة أعلاه .

وبالنظر في الأسواق أعلاه نجد أن السوقين الأول والثاني (التجارة والمشاريع الاستعمارية) قد فقدا أهميتها كأسواق جذب للعمالة اليمنية منذ عدة سنوات . وتشير كل المعطيات المتوفرة أن العمالة اليمنية قد بدأتْ منذ عدة سنوات في هجر هذين السوقين ومغادرتها إما صوب السوقين الآخرين وإما عائدة إلى وطنها الأم . ويقال إنه قد صحبت هذه العودة أحداث مؤسفة في حق العمالة اليمنية في بعض تلك الدول .

وإذا كنا لانتوقع في المستقبل غير البعيد انتعاشاً عالمياً جديداً لهذين السوقين ، فإنه من الواضح أن مستقبل العمالة اليمنية المهاجرة أصبح مرتبطاً بتطورات السوقين الثالث والرابع فقط ، على أن مما لاشك فيه أن السوق الأخير ، أي سوق دول النفط العربية ، يعتبر أهم هذين السوقين من حيث حجم العمالة اليمنية الموجودة حالياً في كل منهما ، وكذلك من حيث التوجهات الحالية للمهاجرين الجدد .

وحسب إحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط فإن ما يقارب ٧٢ ٪[1] من جملة المهاجرين اليمنيين يعيشون في دول الخليج والجزيرة العربية ، أي داخل أسواق دول النفط العربية ، ومن الواضح أن هذه العمالة لا تتوزع بين دول السوق بالتساوي إذ تشير

(١) مجلة الوطن فبراير ١٩٨٣ م ص ٢٢ .

الإحصائيات أن العمالة اليمنية تتركز في دول معينة من دول سوق النفط العربي ، أهمها المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت ، حيث نجد في هذه الدول ٩٧ ٪[١] من مجموع العمالة اليمنية في سوق النفط العربي .

ويورد د . نادر فرجاني المستشار في المعهد العربي للتخطيط بالكويت أن « أكثر من ٩٥ ٪ من قوة العمل اليمنية بالخارج تعمل في السعودية وحدها »[٢] ... وتوضح هذه الإحصائيات بجلاء أهمية سوق دول النفط العربية وخاصة سوق العمل في المملكة العربية السعودية بالنسبة لمستقبل العمالة اليمنية المهاجرة .

ولننظر الآن في التطورات والتغيرات المتوقعة مستقبلاً في كل من السوقين الثالث والرابع على أن نبدأ الحديث بأهمها .

تطورات سوق العمالة في دول النفط العربية :

هنالك بعض المستجدات التي بدأ يشهدها سوق النفط العربي ، وهي مستجدات تقلل من مقدرة سوق النفط العربي على استيعاب عمالة إضافية بشكل عام والعمالة العربية ، وخاصة اليمنية بشكل خاص .

وبدأ معظم المختصين في شئون السكان والعمالة في الوطن العربي يشيرون إلى أن تطورات مثيرة للقلق فيما يخص استقبال سوق النفط العربي للعمالة العربية قد بدأتْ تطل برؤوسها ، ولعل أهم هذه التطورات هي :

١ ـ التنامي الملحوظ في توجه سوق النفط العربي لاستيراد العمالة الوافدة من مصادر غير عربية أهمها المصادر الآسيوية ، علماً بأن هذه العمالة غير العربية قد بدأتْ تنافس بل وتتفوق على العمالة العربية من حيث معدل النمو السنوي ، وتقول الإحصائيات الخاصة باستيراد العمالة إلى سوق النفط العربي « إن معدل الزيادة الكلية للآسيويين ـ غير العرب ـ بصفة عامة كان مابين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ = ٥٢٥,٥ ٪ بمعنى أنه تزايد خمسة أضعاف في غضون عشر سنوات »[٣] .

---

(١) المستقبل العربي العدد ٢٣ يناير ١٩٨١ م ص ٣٨

(٢) المستقبل العربي العدد ٣٥ يناير ١٩٨٢ م ص ١٠٣

(٣) المستقبل العربي العدد ٣٧ مارس ١٩٨٢ م ص ٤٢

وتبعاً للإسقاطات التي أوردها نخبة من ذوي الاختصاص في دراسة نشرت بمجلة المستقبل العربي[1] نجد أن نسبة العمالة العربية الوافدة إلى بلاد النفط العربية ستتناقص من ٦٤٪ عام ٧٥ إلى مابين ٥٠ ـ ٤٨٪ عام ١٩٨٥ م وفي المقابل ستزيد نسبة العمالة الوافدة من مصادر غير عربية من ٣٦٪ عام ١٩٧٥ م إلى ٥٠ ـ ٥٢٪ عام ١٩٨٥ وبينما نجد أن معدل الزيادة السنوية بالنسبة للوافدين من جنوب شرقي آسيا في الفتره مابين ٧٥ ـ ٨٥ هو ٣٤٪ ، نجد أن معدل الزيادة السنوية بالنسبة للعمالة العربية الوافدة في نفس الفترة هو فقط ٥,١٪ وتساوي نسبة العمالة العربية من التغير الكلي ٣٧,٧٪ تقابلها في العمالة غير العربية نسبة ٦٢,٣٪ .

وتعزز هذه التقديرات الإحصائيات التي أوردها الأخ أحمد القصير في مجلة اليمن الجديد[2] حيث أنها جاءت مقاربة لها وكانت كما يلي :

نسبة العمالة العربية الوافدة إلى مجموع العمالة الوافدة إلى بلاد النفط العربية عام ٧٥=٦٩٪

نسبة العمالة العربية الوافدة إلى مجموع العمالة الوافدة إلى بلاد النفط العربية عام ٨٥=٥١,٢٪

نسبة العمالة غير العربية الوافدة إلى مجموع العمالة الوافدة إلى بلاد النفط العربية عام ٧٥=٣١٪

نسبة العمالة غير العربية الوافدة إلى مجموع العمالة الوافدة إلى بلاد النفط العربية عام ٨٥=٤٨,٨٪

نسبة الزيادة المتوقعة للعمالة العربية الوافدة بين ٨٥,٧٥ ىي ٨٧٪ .

نسبة الزيادة المتوقعة للعمالة غير العربية الوافدة مابين ٧٥ و ٨٥ هي ٣٩٧٪

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات التي أوردها الأخ أحمد القصير لاتتضمن الجزائر ضمن الدول العربية المستقلة للعمالة .

وتعلل هذه الزيادة الملحوظة للآسيويين على حساب العرب بأسباب اقتصادية إذ أنهم أقل أجوراً ، وبأسباب فنية ، إذ أنهم أكثر مهارة وخاصة الوافدون من كوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند وتايوان ، وأيضاً بأسباب سياسية وأمنية .

---

(١) المستقبل العربي العدد ٤٧ ص ٧٧

(٢) اليمن الجديد العدد ١١ السنه ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ م ص ٣٥

وإذا كان هـذا التوجـه الآسيـوي لسـوق النفـط العربي يعني تقليـل فرص الاستقبـال للعمالة العربية الوافدة فإن ذلك يعني ضمنياً تضاؤل فرص الاستقبال للعمالة اليمنية في أسواق النفط العربية .

٢ ـ التغير الملحوظ في نوع كفـاءات العمالـة المرغـوب فيهـا في سـوق النفـط العربي ، فكلما قـاربت البلـدان النفطيـة من الانتهـاء من إكمال البنى التحتيـة والمرافـق الأسـاسيـة لاقتصادياتها الوطنية كلما قل معـدل طلب هـذه البلـدان للعمالـة غير المـاهرة وزاد طلبهـا للعمالة الماهرة ، بل وحتى مشاريع البنى التحتية كإنشاء الطرق والكبـاري وأعمـال البنـاء لم تعد تستوعب أعـداداً كبيرة من العمالـة غير المـاهرة ، وذلـك بسبب التوجـه المتزايـد لـدول النفـط إلى الاعتماد على التقنيـة ذات الكثـافـة الرأسماليـة بـدلاً من التقنيـة ذات الكثـافـة البشرية ، حتى في مجالات إنشاء البنى التحتية ، وحسب الإسقـاطـات الواردة في الـدراسـة المشار إليها سابقـاً[1] نجـد أن الطلب على العمالـة غير المـاهرة سيسجل أدنى معـدل نمو فئوي خلال العشر سنوات المحددة بـ ٧٥ ـ ٨٥ إذ أنه لا يزيد على ٤,٩٪ في حين أن معـدل الطلب السنوي على أعلى المهارات يبلغ ١٣٪ وستنقص نتيجـة لـذلـك نسبـة العمالـة غير المـاهرة إلى مجموع العمالة الوافدة من ٤٧,٢٪ عام ٧٥ إلى ٤٢ ـ ٣٩٪ عام ٨٥ م .

ولأن العمالة اليمنية في الغالب عمـالـة غير مـاهرة فـإنهـا من المتوقع أن تتضرر أكثر من غيرها من جنسيات العمالـة العربيـة الأخرى من هـذا التغير النوعي في عمـالـة سوق النفـط العربي .

ومن جانب آخر فإنه يتوقع أن تزداد المنـافسـة بين جنسيـات العمالـة العربيـة نفسهـا نتيجة توجه دول النفط العربية إلى استيراد عمالة من دول المغرب العربي ، والتي لم يكن لها وجود يذكر في سوق النفـط العربي حتى الوقت الحـاضر ، ومعلوم أن عمـالـة المغرب العربي وخاصة تلك التي رجعت من دول أوربا نتيجـة لتردي الأحوال هي أكثر مهارة من عمـالـة دول المشرق العربي .

ونظراً لخصوصية العمالة اليمنية من حيث أنهـا أقل جنسيـات العمالـة العربيـة مهـارة ،

---

(١) المستقبل العربي العدد ٤٧ يناير ١٩٨٣ م ص ٧٥

فإن فريق البنك الدولي توقع في بحثه المشار إليه سابقاً أن تسجل العمالة اليمنية الوافدة إلى سوق النفط العربي في الفترة ٧٥ ـ ٨٥ م أدنى نسبة نمو بين مختلف جنسيات العمالة العربية الوافدة إلى سوق النفط ، وقدر نسبة نموها بـ ٢٪ فقط من مجموع الزيادة في العمالة العربية الوافدة في الفترة المشار إليها ، علماً بأن العمالة اليمنية كانت تمثل عام ٧٥ نسبة ٣٢,٣٪ من مجموع العمالة العربية في سوق النفط العربي[١] .

٣ ـ وبالإضافة إلى العاملين السابقين اللذين يؤثران سلباً على استقبال سوق النفط العربي للعمالة العربية وخاصة اليمنية ، هنالك عامل ثالث ظهر مؤخراً يؤثر سلباً على استقبال سوق النفط العربي للعمالة بصورة عامة ، هذا العامل هو كساد سوق النفط وما يترتب على ذلك من هبوط في اسعار النفط من حوالي ٣٢ دولار إلى ٢٩ دولار للبرميل ، وتناقص في كميات النفط التي كانت تبيعها دول سوق النفط العربي .

وقد تأثر اقتصاد كل دول سوق النفط العربي من جراء هذه الأزمنة النفطية التي لم تظهر بعد أية بادرة تشير إلى احتمال انفراجها في المستقبل القريب ، وتعرضت ميزانيات هذه الدول لتخفيضات عما كانت عليها سابقاً ، بل إن بعضها ـ وربما لأول مرة في تاريخها النفطي ـ قد سجلت عجزاً مالياً ، وسرعان ماانعكست هذه الأزمة النفطية على سوق العمالة في دول النفط العربي ، حيث شهد هذا السوق كساداً متزايداً منذ بداية الأزمة النفطية ، واضطرت بعض هذه الدول[٢] إلى أن تخفض حجم القوة العاملة الأجنبية في القطاع الحكومي بنسبة ٢٠ ٪ ، وأن تشجع الأجانب الذين لم يشملهم قرار الإعفاء من الخدمة على تقديم استقالاتهم بمنحهم مكافآت استثنائية ، وبدأت السلطات الداخلية في هذه البلاد حملة تشديد على إجراءات الإقامة والعمل ، وبدأت أجهزة الإعلام تنقل من وقت لآخر وبصورة ملحوظة أخبار طرد أعداد كبيرة من الأجانب العاملين في هذه الدول لمخالفتهم لإجراءات الإقامة والعمل .

ويبدو أن العديد من العمالة غير الماهرة ، وخاصة عمال البناء والإنشاء قد بدأوا يعودون إلى أوطانهم بسبب تدهور ظروف وفرص العمل في سوق النفط العربي ، وتقدر

---

(١) نفسه ص ٧٨

(٢) جريدة الشرق الأوسط عدد ١٧٧٦ تاريخ ٩ / ١٠ / ٨٣ ص ١٩

مثلاً سلطات دولة الإمارات العربية المتحدة[1] أن حوالي ٣٠٠,٠٠٠ عامل أجنبي من غير المهرة سيغادرون البلاد بحلول عام ٨٥ م .

هذه الأزمة النفطية لابد ستمتد انعكاساتها السلبية ـ كما أشرنا سابقاً ـ إلى كل العمالة الوافدة إلى سوق النفط العربي ، إلا أن درجة تأثيرها قد تختلف من عمالة إلى أخرى نظراً لأن هذه الأزمة ستدفع أكثر أصحاب العمل في سوق النفط وخاصة القطاع الخاص إلى التركيز على تشغيل العمالة ذات الأجور المنخفضة ، الأمر الذي يعني إعطاء الأولوية للعمالة الآسيوية على العمالة العربية ، نظراً لانخفاض أجور الأولى وارتفاع أجور الثانية .

تطورات أسواق العمل الغربية :

أصبح من الواضح أن أسواق العمل الغربية وخاصة الأوربية لم تعد تحتمل وجود العمال الأجانب فيها ، وبدأتْ الدول الأوربية تحاول التخلص من العمالة الأجنبية وخاصة العربية بمختلف السبل ، تارة عن طريق الإغراءات والمكافآت للعائدين إلى أوطانهم ، وتارة بغلق الحدود وتقييد فرص العمل أمام الأجانب ، وتارة أخرى بإساءة معاملتهم رسمياً وشعبياً . وقد وصل الأمر في بعض الدول إلى ضرب الأجانب وقذفهم إلى الخارج من وسائل النقل المتحركة كما حدث ذلك في فرنسا ، وأصبحت مشكلة المهاجرين من القضايا السياسية الأساسية التي بدأت تتاجر بها القوى السياسية في تلك البلاد ، وتنشغل بها الحكومات ، ويتداولها الرؤساء في زياراتهم الرسمية لتلك الدول ، وينعقد لها المجلس الأوربي (روما بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٨٣) وتُدبج عنها الكُتب والصحف .

ولعل السبب الأساسي وراء هذه الحملة المعادية للهجرة لسوق العمل الأوربي ، هو الارتفاع الهائل في حجم ونسبة العاطلين في دول أوربا ، وقد بلغ حجم العاطلين في بعض هذه الدول مثل ألمانيا الاتحادية وأسبانيا أكثر من مليوني عاطل في كل دولة ، ولاشك أن لدورة الكساد التي يمر بها الاقتصاد العالمي أثرها على ارتفاع نسبة البطالة في الدول الغربية ، إلا أن أهم تغير يشهده سوق العمالة الغربي في هذا المجال هو الاتجاه المتزايد نحو استعمال التقنية الألكترونية (الكمبيوتر) ، وإذا كانت الثورة الصناعية في الغرب هي صاحبة الفضل في ازدهار سوق العمل الغربي من حيث حجم العمالة المستوعبة في الماضي ،

---

(١) مجلة المجلة العدد ١٤٦ تاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٨٢ ص

فإن الثورة الألكترونية التي يشهدها سوق العمل الغربي حالياً ستكون لها انعكاسات سلبية خطيرة على حجم العمالة المستوعبة ، وستقود هذه الثورة الألكترونية إلى استغناء متزايد عن العمالة ، و من ثم ارتفاع نسبة البطالة ، وتضرر المهاجرين بذلك في المقام الأول ويتوقع مثلاً توفير ٣٠ ٪ من العمالة في كل من فرنسا وألمانيا الغربية بحلول عام ١٩٩٠ م نتيجة استعمال الكمبيوتر[١] .

ولا شك أن العمالة اليمنية المهاجرة لسوق العمل الغربي تتركز في أمريكا أكثر منها في دول أوربا ، ومع أن سوق العمل الأمريكي أحسن حالاً من سوق العمل الأوربي من حيث انخفاض نسبة البطالة فيه ، إلا أن من المتوقع أن يسير استعمال الكمبيوتر في أمريكا بخطى أسرع ، مما قد يسفر عنه استغناء مبكر عن جزء من العمالة ، وذلك بالإضافة إلى إشكالات العمالة اليمنية في دول أوربا وأمريكا وخاصة إشكال اللغة والأمية ، والتي تقلل من كفاءتهم ومقدرتهم على منافسة غيرهم فيما يجد من فرص العمل .

ولعل من الواضح أنه لم يعد هنالك مهاجرون يمنيون جدد يتوجهون إلى سوق العمل الغربي ، وقد أورد الأستاذ محمد الزرقه[٢] عن الجمعية العربية للخدمات الاقتصادية والاجتماعية ملاحظة تضمنتها نتائج المسح الذي قام به المركز العربي بالتعاون مع جامعة متشجن في أمريكا ، مفادها أن مستوى هجرة اليمنيين لم يحقق خلال السنوات السبع الأخيرة أية زيادة .

وتلخيصاً لما سبق من حديث عن مستقبل الهجرة اليمنية يمكن القول أنه بينما يتوقع أن يشهد اليمن تزايداً في أعداد العمالة اليمنية المتطلعة للهجرة إلى الخارج ، فإنه يتوقع أن تكون أسواق العمل الخارجية أقل استقبالاً للعمالة اليمنية عما كانت عليه في الماضي ، الأمر الذي يقود إلى الاستنتاج بأن مستقبل الهجرة اليمنية قد تواجهه بعض الإشكالات أو الاختناقات ، وأن الوضع ربما يسوء أكثر إذا ما بدأت الأسواق الخارجية تلفظ العمالة اليمنية بقدر أكبر من مقدرة سوق العمل المحلي على استيعاب العائدين .

---

(١) صحيفة الشعب الجزائرية العدد ٦٢٢٦ تاريخ ٣ / ١١ / ٨٣ الصفحة الأخيرة .

(٢) صحيفة الثورة ٥ / ١٢ / ٨٤ الصفحة الأخيرة .

على أنه من المهم - لكي تكتمل الصورة عن مستقبل الهجرة اليمنية - ألاّ تنحصر رؤيتنا المستقبلية وتوقعاتنا له على المؤثرات أو المستجدات السلبية فقط ، إذ أنه لاشك أن هنالك على الأقل عاملان إيجابيان يعززان من موقف العمالة اليمنية في سوق النفط العربي ، ويحدان من مستجداته السلبية عليها ، وهما :

١ - الامتيازات التي يتمتع بها المهاجرون اليمنيون عن غيرهم من المهاجرين كافة في المملكة العربية السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ، ولعل أهم هذه الامتيازات هي التيسيرات المتعلقة بتأشيرات الدخول ، والإقامة لليمنيين ، واستثنائهم دون الآخرين من بعض قيود العمل السارية على غيرهم ، الأمر الذي يوسع من فرص البحث على العمل للمهاجرين اليمنيين في المملكة العربية السعودية ، وذلك بالإضافة إلى القرب الجغرافي الذي ييسر أكثر من حركة تنقل المهاجرين اليمنيين من وإلى المملكة .

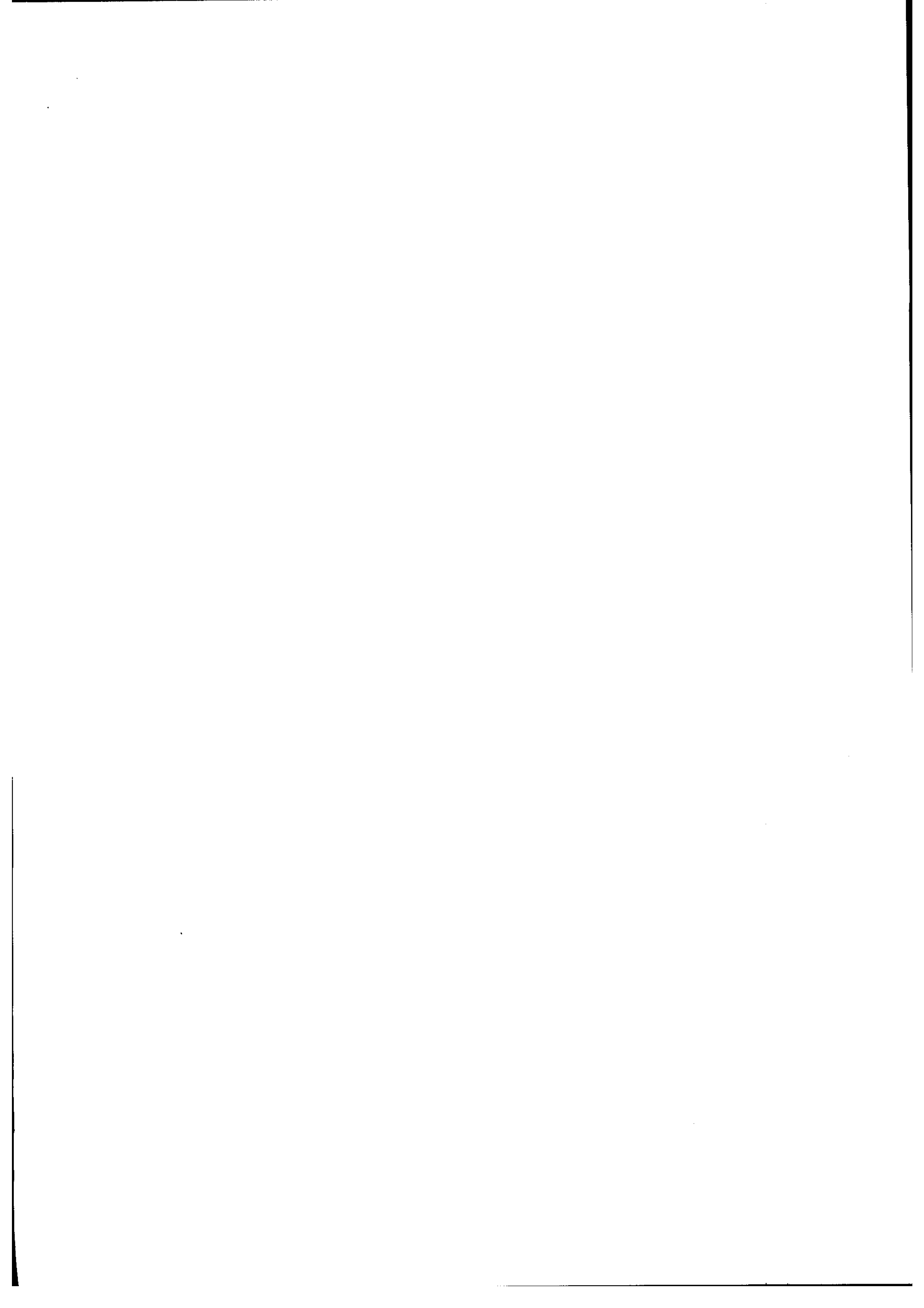
٢ - خصوصية العلاقة السياسية التي تربط اليمن بدول النفط العربي ، والأولوية التي يتمتع بها لدى هذه الدول ، نظراً لاعتبارات كثيرة يمكن أن تكون بمثابة صمام تأمين لمستقبل الهجرة اليمنية في هذه الدول .

وعلى مستوى سوق العمل المحلي فإنه يتوقع بإذن الله أن يتم قريباً حسب التصريحات الرسمية استخراج النفط في بلادنا فيزدهر سوق العمل المحلي قبل أن تتفاقم الأوضاع أكثر في أسواق العمل الخارجية .

ولعله من الأسلم بدلاً من الاستطراد وراء الاحتمالات أن أختم الحديث عن مستقبل الهجرة اليمنية ، بأن أعود على بدء لأذكّر بأنه ليس مما هو ميسر للإنسان أن يحيط بكل احتمالات قضية مستقبل الهجرة ، وأن يخترق حجبها الكثيفة ليكشف عمّا سيكون على سبيل التأكيد واليقين ، وأن المستقبل بصفة عامة سيظل مهما تقدم (علم المستقبل) متضمناً على متغيرات غيبية يقينها عند الله ، إذ لا يعلم الغيب إلا هو . على أنه لاينبغي أن يمنعنا ذلك من أن نستشرف المستقبل بقدر ما يفتح الله لنا من علم .

الباب السادس
آثار ومصاحبات الهجرة اليمنية

- ميكانيكية التأثير وعوامله .
- الآثار الإيجابية للهجرة اليمنية .
- الآثار السلبية للهجرة اليمنية .

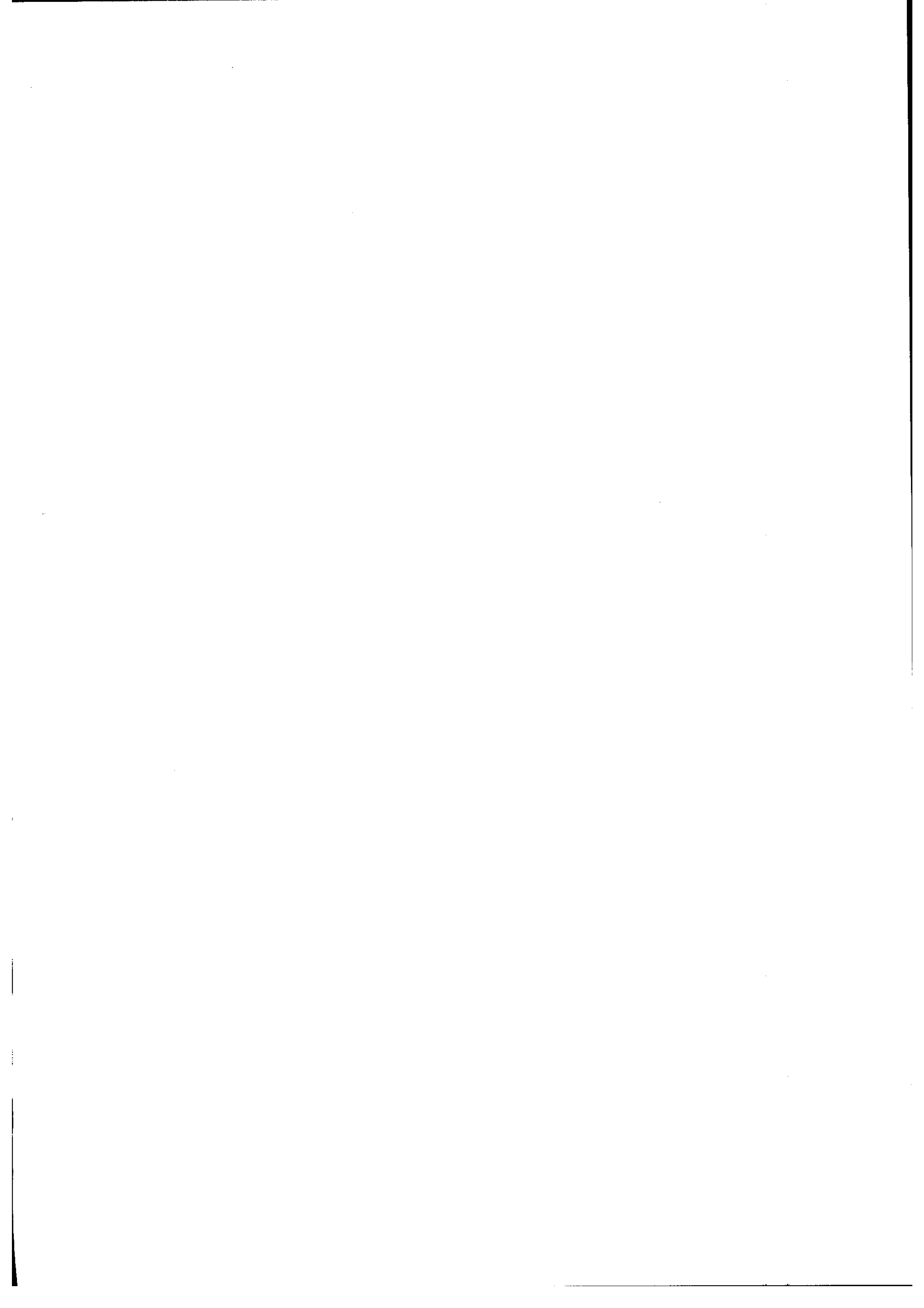


ميكانيكية التأثير وعوامله

أ ـ خصائص ومقومات المهجر .

ب ـ خصائص ومقومات الوطن .

جـ ـ خصائص المهاجرين .



إن حقيقة التفاعل المشترك بين الإنسان وبيئته ـ تأثراً وتأثيراً ـ هي أساس الآثار التي تتبع التنقلات البشرية من مكان إلى مكان ، إذ أن هذه التنقلات يتحتم عنها بدرجاتٍ مختلفة تغيُّر مزدوج .

فالإنسان عندما يتنقل من بيئة إلى بيئة ، ولنقل من الوطن إلى المهجر أو العكس لا شك سيواجه تغايراً ما بين طبيعة ومميزات البيئتين ، وفي نفس الوقت تتعرض كل من البيئتين لتغيرما ، حيث أن التنقل المكاني للمهاجر ينطوي بالضرورة على انتقال الخصائص والمميزات البشرية المتمثلة في شخصيته وكذلك انتقال الانعكاسات السلوكية للمنتوجات المرافقة له ـ إن كانت ـ من بيئة إلى أخرى .

ومن هنا صح القول إن الهجرة تؤثر في كل من الوطن والمهجر والمهاجر كما أنها تتأثر بثلاثتهم ، وبعبارة أخرى قد تولد الهجرة من الآثار ما قد تتأثر بها هي نفسها أيضاً .

وإذا كان مجرد التنقل البشري (الهجرة) يمكن أن يصلح أساساً لافتراض تولد آثار عنه ، فإن المصداقية الواقعية لهذا الافتراض وحجم ونوع الآثار المتولدة يتوقف على عوامل أساسية ثلاثة :

١ ـ خصائص ومقومات بيئة الاستقبال (المهجر) .
٢ ـ خصائص ومقومات بيئة الإرسال (الوطن) .
٣ ـ خصائص وحجم المجموعات البشرية المتنقلة (المهاجرين) .

وبالطبع هذه العوامل الثلاثة إنما تؤثر في بعضها البعض في إطار الزمان حيث أن الزمن ـ كمّاً وتأريخاً ـ له أثره البالغ على كلٍ منها .

وفيما يلي نستعرض بإيجاز هذه العوامل الثلاثة وذلك فقط من حيث علاقاتها بالآثار والمصاحبات المترتبة على الهجرة اليمنية .

أ ـ خصائص ومقومات المهجر :

بالرجوع إلى تعريفنا السابق للهجرة وإلى التوزيع الجغرافي للمهاجرين ، يمكن أن نقول إن البيئات المستقبلة للمهاجرين اليمنيين وخاصةً شريحة الطلاب هي بيئات متباينة مادياً واجتماعياً ودينياً وفكرياً ، منها الفقيرة كدول إفريقية ، ومنها الغنية كدول البترول

والدول الصناعية ، ومنها المجتمعات الشرقية المسلمة المحافظة كدول النفط العربية ، ومنها المجتمعات الغربية المسيحية غير المحافظة كالدول الصناعية الأوربية .. ومن خلال هذا التوزع البيئي نجد أن المهاجرين اليمنيين يعايشون مجتمعات تختلف إفرازاتها الفكرية واتجاهاتها العقائدية ، ولكل مجتمع من هذه المجتمعات تقاليده وأذواقه المتباينة حتى في طرق الأكل وأنماط الزي .

أما إذا أخذنا في الاعتبار عامل الحجم والتركز فإننا نجد أن المهاجرين اليمنيين يتركزون في بيئتين مختلفتين : البيئة الغربية وتتمثل في دول أوربا الغربية وأمريكا ، والبيئة العربية وتتمثل في دول النفط العربية ، ومهما يُقال عن تأثر دول النفط العربية بأخلاقيات وأذواق الدول الغربية الصناعية وتقارب المجتمعين - تبعاً لذلك - من بعضهما فإن الذي لا شك فيه أن لكل من البيئتين ميزات وصفات معينة تتميز بها عن البيئة الأخرى .

وبصفة عامة يمكن القول إن البيئة العربية في مجتمع النفط العربي أقرب إلى بيئة المهاجر اليمني الأصلية ، في حين أن البيئة الغربية في مجتمع الدول الصناعية تعتبر أكثر بعداً واختلافاً عن بيئته .

ومن هنا صح أن تختلف انطباعات المهاجر اليمني ومشاعره ومدى تأثره وتفاعله مع المعطيات المادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع العربي عن انطباعاته ومشاعره ومدى تفاعله وتأثره بالمعطيات المادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الغربي .

وإذا كان الشعور الغالب على المهاجر اليمني تجاه مجتمع النفط هو شعور الفقير تجاه الغني ، فإن الشعور الذي يغلب على المهاجر اليمني تجاه المجتمع الصناعي هو شعور المتخلف تجاه المتقدم ، والقروي تجاه المدني ، أو باختصار شعور بالدونية ، وفرق بين الشعورين ومصاحباتها خاصةً من منظور التفاعل ، حيث إن الشعور بالدونية يجعل صاحبه أقرب للأخذ والتأثر من يعلوه في شيء من الاستسلام والانبهار ، في حين أن شعور الفقر والغني كثيراً ما يحمل الفقير على مقاومة تأثير الغني عليه ، خاصةً إذا ما شاب هذا الشعور وخالطه شعور بالظلم لأسباب تتعلق بعلاقات الاستخدام والمعاملة ، أو شعور الاستعلاء والذي أكدت البحوث الميدانية في بعض بلاد النفط العربية على وجوده لدى الوافدين في تلك البلاد[1] .

---

(١) مجلة المستقبل العربي رقم (٦٣) مايو ٨٤ ص ٩٤

وهكذا يمكن أن نفترض أن المهاجر اليمني في المجتمع الصناعي الغربي أكثر تأثراً وأقل تأثيراً من نظيره في مجتمع النفط العربي بصفة عامة .

وإذا كانت نوعية المشاعر تؤثر في اتجاه التأثير بين الوافد ومجتمع المهجر فإن حجم هذا التأثير يتأثر كثيراً بمعدل الاتصال والالتقاء بينهما ، وفي هذا الإطار نلاحظ أنه بينما نجد أن المجتمعات الغربية هي مجتمعات منفتحة وتقل فيها السياسات الحكومية التي تهدف إلى الفصل بين المواطن والوافد ، فإن مجتمعات النفط هي مجتمعات يغلب عليها الحذر والتحفظ من كل غريب[1] ، الأمر الذي يقلل من فرص الالتقاء الاجتماعي و - من ثم - تبادل التأثير بين الوافد والمواطن في هذه المجتمعات ، في حين أن خواص المجتمعات الغربية تتيح لها فرصاً أكبر للالتقاء بالوافد والتأثير فيه .

ب - خصائص ومقومات الوطن :

يعتبر المجتمع اليمني ، قياساً بمعايير الأمم المتحدة من المجتمعات الأكثر تخلفاً ، وهو مجتمع زراعي بدائي تغلب عليه الأمية والفقر والتخلف ، وهو فوق ذلك كان يعاني من مشاكل اجتماعية كالتمييز الطبقي والصراعات القبلية ، وقد زاد من تأزم هذه المشاكل سياسة العزلة التي كانت تنتهجها السلطات في الماضي والتي وصلت إلى حد الرقابة على دخول أجهزة المذياع ، وقد عملت الخصائص السابقة للمجتمع اليمني فيما بعد الانفتاح على تكريس تأثر ، وربما تقبل ، المجتمع اليمني بالمؤثرات الأخلاقية والفكرية الواردة مع العائدين ، خاصةً وأن هذه المؤثرات جاءت مغلّفة بمنافع مادية ومدنية في وقت أحوج ما كان إليها المجتمع اليمني ، ويتأكد ذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار الحال المتقدم الذي وصلت إليه المجتمعات التي تأتي منها هذه المؤثرات ، وعلى مر التاريخ كانت الشعوب المتقدمة والمتفوقة هي التي تنشر أفكارها وأذواقها وأخلاقياتها ، وكانت الشعوب الأقل تقدماً والأكثر تخلفاً تمثل مرامي النشر ومجالات الاستقبال والاحتضان لتلك الأفكار والأذواق ، ولا نجد ما يجعلنا نعكس أو نبطل هذه القاعدة في الحالة موضوع الدراسة .

ومن خصائص المجتمع اليمني التي تكرس تأثره بالمؤثرات الخارجية أنه يمر حالياً - بعد

---

(١) انظر النظام الاجتماعي العربي الجديد د . سعد الدين إبراهيم ص ١٨٧ ، وانظر المستقبل العربي العدد ٦٣ ص ٩٨

طول جمود وعزلة - بمرحلة تغيّر ملحوظ وسريع ، وخاصةً في بيئته المادية ولابد أن هذا التغيّر في البيئة المادية ستكون له انعكاساته على السلوك والفكر اليمنيين دفعاً بهما إلى التغير .

ولعل مرحلة التغير والتحول هي أنسب مرحلة يمكن فيها إدخال توجهات سلوكية وفكرية جديدة إلى المجتمع بحكم أن الدخول في مرحلة التغيّر يعني أن عوامل المقاومة التي كانت ترفض التغيير قد أصابها الضعف والوهن ، وأن المجتمع قد أصبح أقرب إلى التمزق ، وعدم وضوح الرؤية والبلبلة الفكرية وتقهقر الأعراف والعادات التي ارتبطت بعوامل المقاومة ، ومن ثم فالمجتمع المتغيّر يمثل مرتعاً خصباً للأفكار الدخيلة والمؤثرات الخارجية .

ومن الملاحظ أن المجتمعات الشرقية عامة بما فيها المجتمع اليمني بدأت تبدي مرونة أكثر في تقبل المؤثرات الخارجية ، ولعل ذلك يرجع إلى موجة الشك التي انتابت الشرق عامة حول صلاحية أفكاره وسلوكياته المتوارثة في تحقيق نهضة مادية كتلك التي حققها الغرب الذي بهر الشرق بإنجازاته المادية والعلمية .

وفي اليمن ساعدت الممارسات التاريخية الخاطئة لبعض مقتضيات الدين وتعاليمه ، بالإضافة إلى النقد غير الواعي - وربما المغرض أحياناً - لتلك الممارسات ، في تشويه الرؤية الدينية عند البعض ممن كانوا ، أو ما زالوا ، لا يفرقون بين الدين الحق وبين تلك الممارسات التاريخية الخاطئة باسمه ، وقد كان لهذا التشويه أثره السيئ على عقيدة المجتمع اليمني كواحدة من أهم عوامل المحافظة ومقاومة الانجراف مع المؤثرات الخارجية ، ويمكن القول إن جزءاً كبيراً من المقاومة التي يبديها المجتمع اليمني حالياً ، يرجع أساساً إلى الجيل الذي تربى وكبر في مجتمع معزول تماماً ووصل إلى طور يصعب فيه إحداث تغييرات في سلوكه أو عقله ، وتلك طبيعة بشرية لا يختلف فيها شيوخ اليمن عن شيوخ أي مجتمع آخر ، وقد يستنتج من ذلك أن عامل الزمن يعمل في اتجاه تكريس تأثر المجتمع اليمني بالمؤثرات الخارجية ، خاصةً إذا ما وضعنا في الاعتبار الانفتاح الهائل والمفاجئ الذي تم بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ، والتغييرات الداخلية التي انتقلت بمهمة التربية من البيت فقط - حيث كان يتوارث الأبناء مميزات الآباء - إلى المدرسة وأجهزة الإعلام والتي تدعو وتدعم اتجاه التغيير والابتعاد عن تأثير الجيل السابق .

ولا يقتصر دور الوطن في تشكيل آثار الهجرة المتعلقة به على دوره من خلال

الخصائص البشرية لسكانه ، وإنما للخصائص الطبيعية للوطن أيضاً تأثيرها على تشكيل آثار الهجرة ، وذلك إما من حيث تأثير الخصائص الطبيعية في الخصائص والصفات البشرية ، وإما من حيث تأثيرها المباشر على بعض السلوكيات المتعلقة بالهجرة .

فمن المعتقد مثلاً أنه كان لجبلية التضاريس اليمنية ، وما نتجت عنها من عزلة جغرافية باعدت بين أسفار اليمنيين ؛ أثرها في تكريس العزلة الاجتماعية التي تخدم أغراض العزلة العالمية التي كانت تضرب بأطنابها في اليمن قديماً ، وكان لها دورها في تشكيل آثار الهجرة في وقت لاحق ، وإذا كان ما سبق من حديث عن عوامل الهجرة اليمنية أوضح لنا كيف أنه كان للموارد الطبيعية في اليمن دورها في حدوث الهجرة واتجاهها واستمرارها وحجمها ، فإن ما سيأتي من حديث عن آثار الهجرة سيوضح كيف أن آثار الهجرة اليمنية ، وخاصةً الاقتصادية قد تأثرت بطبيعة وحجم الموارد الطبيعية في اليمن بحيث يمكن القول على سبيل المثال أنه لو كانت موارد اليمن الطبيعية ، وخاصةً الزراعية أوفر وأيسر استغلالاً مما هي عليه الآن لجذبت إليها الكثير من أموال المغتربين التي وجهت وجهات أخرى كان لها أثرها السيئ في تشكيل آثار الهجرة خاصةً الاقتصادية ، ولعل مما يؤكد هذا القول الدراسة التي أجراها د . سوانسن على عواقب الهجرة اليمنية على التنمية الريفية في اليمن .

جـ ـ خصائص المهاجرين :

يعتبر المهاجرون القناة التي يتم من خلالها التواصل بين البيئتين (المهجر والوطن) ، وبقدر أهمية المهاجرين كأداة تواصل ومن ثم تفاعل وتبادل بين البيئتين ، تكتسب خصائص المهاجرين وصفاتهم أهمية مماثلة في تشكيل هذا التفاعل وتحديد آثاره ونتائجه ، وبصدد تحديد الخصائص وصفات المهاجرين يمكننا أن نقول : لعل الأرجح للواقع هو أن المهاجرين اليمنيين إنما يماثلون في مجموع صفاتهم وخصائصهم صفات وخصائص المجتمع اليمني الذي صدروا عنه ويشكلون جزءاً منه ، على أن ذلك لا ينفي أن يتميز الجزء (المهاجرون) أحياناً عن الكل (المجتمع اليمني) بسمات خاصة .

وقبل أن نتحدث عن السمات الخاصة التي تميز مجموعة المهاجرين عن إخوانهم المقيمين في الوطن لابد من الإشارة إلى أن تلك الخصائص المشتركة بين المقيمين والمهاجرين كالأمية والتخلف والفقر ، والتي ذكرنا أنها تساهم في تشكيل آثار الهجرة على المجتمع اليمني ، تساهم كذلك في تشكيل وتوجيه استجابة المهاجر اليمني وسلوكياته المتعلقة بالهجرة وآثارها ،

فأمية المهاجر مثلاً تحد من إمكانية تفاعله مع مجتمعات المهجر وفئاته الأكثر علماً ورقياً ، وتحول من ثم بينه وبين الاستفادة القصوى من إمكانيات المهجر غير المادية ، كالتسهيلات الثقافية والعلمية وحتى التدريبية ، كما أن الأمية لها دور كبير ومؤثر في محدودية تطلعات المهاجر اليمني ورغباته التي يوجه نحوها الإمكانيات التي اكتسبها من الهجرة ، ولعل محدودية تطلعات المهاجر اليمني عموماً من الأسباب الأساسية للارتفاع الجنوني في أسعار أو تكاليف بعض الأمور المحدودة التي تكاد تأخذ على المهاجر كل همومه وتطلعاته اليومية والمستقبلية مثل الزواج والتخزين .

ولتحديد بعض السمات التي تميز مجموعة المهاجرين عن مجتمع المقيمين نسترجع هنا ما قلناه سابقاً من أن الهجرة ظاهرة انتقائية ، تنتقي النوع والعمر ، فهذه الخاصية الانتقائية لها أهمية خاصة عند الحديث عن مدى تأثير أو تأثر هذه المجموعة المتنقلة في أو ببيئة الموطن أو بيئة المهجر .

ففي المهجر أسفرت ظاهرة الانتقائية عن تميز المهاجرين اليمنيين أكثر من غيرهم بميزات تكرس القابلية للاستجابة لمؤثرات المهجر ، ومن هذه المميزات :

١ ـ ارتفاع نسبة صغار العمر :

مَرَّ بنا أن المهاجرين اليمنيين يتميزون عن غيرهم من المهاجرين بارتفاع نسبة صغار السن بينهم ، وأن هنالك نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين تصل إلى أرض المهجر وهم دون الخامسة عشرة عاماً ، وتزداد هذه النسبة إذا ما وضعنا في الاعتبار أبناء الجاليات في المهجر ، وكذا الطلاب المبعوثين الذين تتراوح أعمارهم عندما يصلون أرض المهجر لأول مرة ما بين ٢٠ و ٢١ سنة ومعلوم أن هذه المرحلة من العمر داخلة ضمن مرحلة تكوّن الشخصية وظهور التوجهات المستقبلية ، وللبيئة أثر واضح في الملامح التي تكتسبها الشخصية في هذه المرحلة أي مرحلة التكوين .. إذ أنه وبقدر ما يكون الإنسان في هذه المرحلة عاجزاً عن التأثير فيمن حوله يكون قابلاً لأن يتأثر كثيراً بمن حوله . ومما يقلل من مقاومة الصغار لمؤثرات المهجر أنهم يكونون قد فُصلوا عن مجتمع الوطن وأخذوا منه قبل أن يتربوا فيه ويتشبعوا بقيمه وعاداته وسلوكه ويتم وضعهم بعد ذلك تحت التأثير المباشر لمؤثرات ونفوذ مجتمع المهجر .

وإذا كان ذلك كذلك يمكن القول إن ارتفاع نسبة صغار السن بين المهاجرين اليمنيين يعني ارتفاع نسبة الأكثر قابلية للتأثر ببيئة المهجر بين المهاجرين اليمنيين .

٢ ـ ارتفاع نسبة الذكور :

لعل مما يصح قوله : إن المهاجرين الذكور أكثر تأثراً بمجتمع المهجر من الإناث المهاجرات ، حيث إن الذكور أكثر احتكاكاً بالمجتمع من الإناث . ومعلوم أنه كلما زاد الاحتكاك والاتصال بين الفرد والمجتمع كلما وجد المجتمع فرصة أكبر للتأثير على الفرد ، وأمرٍ ثانٍ هو أنه عندما يكون الحديث عن التغيير الجوهري كالتغيير في الأخلاق والقيم والأفكار ، فإن المرأة غالباً ما تكون أكثر تمسكاً من الرجل بالقديم منها وما تربت عليه منذ الصغر ، ولا أحسب أنه يغير من هذه الحقيقة أو حتى يقلل من اطرادها كون المرأة أكثر استجابةً ولهثاً وراء التغيرات الخارجية والمظهرية وكموضات الأزياء .

ومن هنا يمكن أن نقول إن المهاجر الذي تصحبه عائلته يكون أقل تعرضاً وتأثراً بمجتمع المهجر من ذاك الذي لم يصطحب عائلته ، ولأن الهجرة اليمنية تتفوق على غيرها بارتفاع نسبة الذكور فيها وندرة الاصطحاب العائلي فإن الأرجح أن تكون ـ في مجموعها ـ أكثر تأثراً من غيرها بمجتمع المهجر .

٣ ـ عامل الزمن :

من الواضح أن لطول المدة التي يمكثها المهاجر بالمهجر أثره على مدى تشربه وتأثره بأفكار ومؤثرات المهجر ، وقد مرَّ بنا أن المهاجر اليمني أكثر ارتباطاً بالهجرة ، وأن مجموع المدة التي يمكثها في المهجر هي مدة كبيرة مقارنة بمجموع المدة التي يمكثها بعض المهاجرين الآخرين ، ومن ثم فإنه باعتبار الزمن يعتبر المهاجر اليمني أكثر تعرضاً من غيره لمؤثرات المهجر .

وعندما يعود المهاجر اليمني إلى وطنه فإنه يكون كغيره من المهاجرين قد اكتسب بعض المقدرات المادية كتحسن الوضع الاقتصادي ، والمعنوي كأن يكون قد تعلم أو حَسَّنَ في مستواه التعليمي ، أو حتى زادت معارفه العامة التي اكتسبها من المهجر ، وبفضل هذه المقدرات المكتسبة تتحسن مكانة المهاجر الاجتماعية في وطنه ، ويصبح في وضع يكون فيه أقدر على التأثير في مجتمع وطنه ، وذلك بالإضافة إلى تأثير ما يجلبها معه من أجهزة كالفديو

والتلفاز ، أو حتى الآلات الأخرى والملابس فإنها أيضاً يمكن أن تؤثر في سلوك الناس بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبدرجات مختلفة .

ويعتبر ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين اليمنيين من العوامل التي تؤثر في اتجاه تأثير الهجرة اليمنية على مجتمع الوطن ، وذلك بحكم أن الذكور بصفة عامة أكثر نشاطاً وتأثيراً في المجتمع من النساء ، على أن مما لا شك فيه أن عدم اصطحاب المهاجرين اليمنيين لعائلاتهم يجعل أبناءهم الصغار أبعد من تأثيرات مجتمع المهجر مما لو أنهم قد اصطحبوا إلى المهجر .

ولا ننسى كذلك أن المهاجر كما يؤثر بعودته وحضوره فهو يؤثر أيضاً بغيابه ، وأقل ما يمكن أن يقال بهذا الصدد أن المهاجر لا يؤدي دوره في نقل قيم وخصائص مجتمع الوطن من جيل آبائه إلى جيل أبنائه بنفس الدرجة التي كان يمكن أن يؤدي بها هذه المهمة لو أنه لم يهاجر ، وذلك لأنه ـ في غالب الأمر ـ يكون قد هاجر وهو ما زال صغيراً لم يتشبع إن لم نقل لم يتعرف بعد على قيم وعادات مجتمعه ، ومن ثم فهو نفسه يفتقر إلى هذه القيم والعادات ناهيك عن أن يقوم بنقلها إلى أبنائه خاصةً إذا ما وضعنا في الاعتبار قصر المدة التي يمكثها معهم ، وتظهر أهمية هذا التأثير السلبي للمهاجر على مجتمع الوطن في أنه باتساع نطاق هذه الظاهرة ، واطرادها نتيجة لتوسع الهجرة واطرادها ، فإن كثيراً من عادات وقيم مجتمع الوطن لابد ستختفي بمرور الزمن ، ليس لأن الأجيال الجديدة ترفضها ، ولكن لأنها لم تنقل إليهم بالصورة السوية والمؤثرة ، وباختفاء هذه القيم والعادات يصبح مجتمع الوطن في وضع يكون فيه أكثر تقبلاً للقيم والعادات التي تأتي ضمن المؤثرات الخارجية التي قد يحملها معهم العائدون من المهاجرين .

وكما أن مدى تأثر المهاجرين بمجتمع المهجر يتأثر كثيراً بعامل الزمن فإن مدى تأثير المهاجرين وقدرتهم على تعميم مؤثرات المهجر في الوطن ـ في الظروف المماثلة ـ تتناسب تناسباً طردياً مع حجم المهاجرين ، وقد مَرَّ بنا أن نسبة المهاجرين اليمنيين إلى المقيمين في الوطن تعتبر من أكبر النسب من نوعها في الوطن العربي ، وهي نسبة كافية لإحداث تغييرات كبيرة في المجتمع اليمني ، إلا أن الأرقام التي ورد ذكرها عند الحديث عن حجم المهاجرين قد لا تكفي لإعطاء تصور يتناسب مع حجم التأثير ، إذ أنه بالإضافة إلى دور أفراد عائلة المهاجر بالوطن والذين سيكونون أقرب الناس إلى التأثر بالمؤثرات التي يعود

بها المهاجر ، سيبدؤون أيضاً بدورهم في نقل هذه التأثيرات إلى المجتمع الكبير ، هنالك عاملان آخران يجب أخذهما في الاعتبار عند تحديد الحجم الكلي للمهاجرين الذين تأثروا بالمهجر والمؤثرات القادمة من الخارج وهما :

١ ـ دورية الهجرة ، بمعنى أنه حتى ولو ثبت عدد المهاجرين ، فما زال هنالك احتمال في زيادة عدد الذين هاجروا ، وذلك من خلال الإحلال والتبادل الذي يحدث لأفراد من المهاجرين بأفراد آخرين من المقيمين ، وما يعنيه ذلك من دخول أفراد جدد في حركة نقل خصائص مجتمع المهجر إلى مجتمع الوطن ، بعد أن يكونوا قد تأثروا بها في المهجر ، ويعلق أحد المهتمين بالهجرة اليمنية على ظاهرة انتشار الهجرة في اليمن قائلاً :

« فباستثناء الأطفال وكبار السن يندر وجود يمني في بلده ، **إلا** إذا كان يفكر ويستعد للهجرة لأول مرة ، أو يزور موطنه بين فترتي هجرة إلى الخارج »[1] ، والجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من كبار السن هؤلاء يكونون قد هاجروا مرة أو أكثر من قبل أن يستقروا نهائياً في الوطن .

٢ ـ الهجرة الوافدة : هنالك نوعان آخران من الهجرة تشهدهما اليمن ويشاركان الهجرة الخارجية في كثير من خصائصها ومصاحباتها ويعملان في اتجاه تكريس الآثار الناتجة عن الهجرة الخارجية ، خاصةً الآثار غير المادية منها ، والهجرتان هما : الهجرة الوافدة ، والهجرة الداخلية ، على أن مما لا شك فيه أن تأثير الهجرة الداخلية أقل من تأثير الهجرة الوافدة أو الهجرة الخارجة ، ولأن الانتقال في حالة الهجرة الداخلية هو انتقال محلي داخل مجتمع واحد ، كما أنه انتقال ضروري لا يخلو منه بلد ، فإن تأثير الهجرة الداخلية في اليمن لا يختلف عن تأثيراتها في غيرها من البلدان ، ولا يكتسب أهمية خاصة هنا .

وإذا كان ما سبق يوضح لنا أن هنالك عوامل عديدة ومختلفة تتضافر لتجعل من المهاجر والمجتمع اليمنيين أكثر تعرضاً وتأثراً بالمؤثرات الخارجية ، فإن ذلك لا يعني بالطبع القول بأن قيم وخصائص المجتمع أو المهاجر اليمني متروكة لعوامل التغيير فقط ، أو أنها قد تذوب وتتقهقر بسهولة أمام تأثيرات مجتمعات المهجر ، فهناك عوامل أخرى تعمل في اتجاه الثبات والحفاظ على قيم وخصائص المجتمع والمهاجر اليمنيين ، وتقوّى مقاومتها لتأثيرات

(١) المستقبل العربي ، ص ١٠٢ ، العدد ٢٥ يناير ١٩٨٢ م .

المجرة ولعل من أهم هـذه العوامل أن المجتمع اليمني أولاً وأخيراً مجتمع شرقي بكل مـا عرف عن مجتمعات الشرق من تحفظ إزاء الجـديـد وتمسـك بـالعـادات والأعراف المتوارثـة ، ومنهـا تميز الإنسـان اليمني ـ مهـاجراً كان أم مقيمـاً ـ بروح تشـده إلى قيم مجتمعـه وخصـائصـه التي ـ في تقديره على الأقل ـ هي من قيم وخصائص دينـه ، والتي يجب ألاَّ يفرط فيهـا ، ومعلوم أن القيم والخصائص التي يلبسهـا أهلهـا اللبـاس الـديني تمتـاز بـالثبـات إن لم تقل الجمود وعـدم التغير .. ومع أن الروح الدينية هي روح عامة في المجتمعـات الشرقيـة ، إلا أن هـذه الروح تغذيها في المجتمع اليمني روافد كثيرة تقويها وتعززها ، مما يعضـد من دور الروح الـدينيـة في الحفاظ على قيم وخصائص المجتمع والمهاجر اليمنيين .

ومن العوامل كذلك وجود بعض الجمـاعـات المقـاومـة للتـأثير الخـارجي داخل المجتمع اليمني ، وسواء كانت هـذه المقـاومـة من منطلق ديني أو من منطلـق مصلحي مـادي فـإنهـا بالتأكيد ستقلل من تأثير الهجرة على الإنسـان اليمني ، ومن العوامل أيضـاً اتجـاه السلطـات المعنية في اليمن إلى ترشيد وتوجيـه الآثـار المترتبـة على الهجرة اليمنيـة بوسـائل مختلفـة ، كل ذلك بالإضافة إلى أن من طبيعة النفس الإنسانية بصفة عامة مقاومة دواعي التغيير والتأثير والخلود إلى المألوف والمأثور .

والآن ، وبعد الحديث عن ميكانيكية التأثير وقنواتـه وعواملـه ، وقبل أن ننتقل إلى تفصيل القول عن نوعية وحجم الآثـار التي ترتبت على الهجرة اليمنيـة لابـد من الإشـارة إلى حقيقتين أساسيتين :

١ ـ رغم أننا توخينا أن نتناول من الآثار ما يكون للهجرة أثر أساسي ومباشر عليها ، إلا أن ذلـك لا يعني أن الهجرة هي السبب الوحيـد وراء هـذه الآثـار ، أو أن هـذه الآثـار ترتبط بها وحـدهـا وجوداً وعـدمـاً ، فبـالإضـافـة إلى وجود عوامل أخرى ليس لهـا علاقـة بالهجرة ولكنها تشارك الهجرة في بعض تأثيراتها ، فإن الهجرة نفسهـا لهـا أسبـابهـا وعواملهـا التي أوجـدتهـا ، والتي يمكن أن تصلح تفسيراً لبعض الظواهر التي تصـاحب الهجرة أو تتـأثر بها ، وتبدو كأنهـا قـد تسببت عنهـا ، فمثلاً ظـاهرة التضخم التي عـادةً مـا تصـاحب الهجرة لا يمكن تفسيرها بعامل الهجرة فقط حيث إن هنالك عوامل أخرى كثيرة تشارك في قضية التضخم ، وقد تكون بعض هـذه العوامل هي من أسبـاب الهجرة نفسهـا ، فضعف الإنتـاج الـوطني المحلي مثـلاً هـو من أسبـاب التضخم ويمكن اعتبـاره كـذلـك أحـد أسبـاب الهجرة

نفسها ، وفي الوقت نفسه قد تتسبب الهجرة في ضعف الإنتاج الوطني المحلي ، كما أن التضخم نفسه يصعّد من حركة الهجرة ، وهكذا نجد أن هنالك تداخلاً شديداً بين العوامل حيث أنه يصعب أحياناً التمييز بين العلة والمعلول أو ترتيب العلل (العوامل) من حيث الأهمية والتأثير ، ومن ناحية أخرى فإنه حتى لو ثبت لدينا أنه كان للهجرة تأثيرما في ظهور أو نمو ظاهرة ما لا يعني ذلك أن هذا التأثير كان أمراً حتمياً لا سبيل إلى تفاديه ، إذ أنه ، كما سيتضح لاحقاً ، بالإمكان تفادي الكثير من آثار ومصاحبات الهجرة السلبية عن طريق توجيه الهجرة وضبطها .

٢ ـ إنه من الصعوبة بمكان تحديد حجم الآثار الناتجة عن الهجرة ومدى تأثر المجتمع اليمني بها تحديداً رياضياً دقيقاً ، إذ أن ذلك يحتاج إلى دراسات ميدانية إحصائية وموثقة وشاملة ، وهو الشيء الذي لم يتوفر بعد بصورة مريحة ، وتزداد الصعوبة وتتعسر أكثر عندما يكون الحديث عن الآثار غير الاقتصادية ، وفي حين أن هناك بعض المحاولات الدراسية الجيدة عن الآثار الاقتصادية للهجرة اليمنية ، فإنه لا توجد حتى الآن ـ حسب علمي ـ أية دراسات ميدانية عن الآثار غير الاقتصادية للهجرة اليمنية وذلك رغم أهمية هذه الآثار غير الاقتصادية ، إذ أنها آثار تتعلق مباشرة بالتكوين النفسي والعقلي وكذا الضميري لشعبنا ، وهي من هذا الجانب أهم وأخطر من الآثار الاقتصادية ، حيث إنه من الأيسر تقويم وتعديل الانحرافات التي قد تلحق بالكيان الاقتصادي في حين أنه ليس من اليسير تقويم الكيانات النفسية والعقلية إذا ما انحرفت أو ضلت الطريق ، والخسارات الاقتصادية يمكن تعويضها ، في حين أن الخسارات البشرية المتمثلة في فقدان ميزاتها وخصائصها الإيجابية ، يتعسر تعويضها بنفس الدرجة والإمكانية التي يستعاض بها الخسارات أو التشوهات الاقتصادية ، ولعله لذلك نجد أن التنمية البشرية تقدم على التنمية الاقتصادية باعتبار أن المواطن وليس الاقتصاد هو الهدف النهائي لكل النشاطات الفردية والرسمية .

ويمكن أن نعزو صعوبة الكتابة عن الآثار غير الاقتصادية للهجرة اليمنية إلى ثلاثة أسباب أساسية :

أ ـ أن الظواهر الاجتماعية والسياسية يصعب إخضاعها للقياس والعمليات الإحصائية ، وبقدر صعوبة إخضاعها للقياس والإحصاء تصعب الإحاطة بجوانبها المختلفة ، ويتعذر تبعاً لها التنبؤ أو التكهن بمستقبلها .

ب ـ يعتبر عامل الزمن عاملاً أساسياً في التأثيرات والتغيرات الاجتماعية لكي تظهر وتتشكل في صور يمكن ملاحظتها بوضوح ، والحال أن هذه التأثيرات الاجتماعية ما زالت في بلادنا قيد التفاعل ولم تأخذ بعد أبعادها النهائية أو الكمية التي يمكن قياسها أو تقديرها بصورة أدق .

جـ ـ افتقار المجتمع اليمني بصورة عامة إلى الاحصائيات الشاملة والموثقة وخاصةً في المجالات الاجتماعية .

لكل ذلك سيكون تناولنا للآثار غير الاقتصادية تناولاً غير ناضج ، وأحياناً يكون أقرب إلى الفرضيات التي تبحث عن مصداقياتها منه إلى الحقائق الواقعية التي يقل فيها الخلاف ، بل وأخشى أن تؤدي الصور والانطباعات التي قد ترد أحياناً في هذا المجال ـ لغياب عنصر التوثيق والإحصاء ـ إلى أخطاء في استبانة التوجهات والأبعاد الحقيقية للتغيرات المقبلة وتقديرها التقدير الصحيح .

على أنه ورغماً عن ذلك لا مناص من أن تبدأ مثل هذه الدراسات بالاعتماد على المعلومات المتوفرة على أمل أن يقوم اللاحقون بتقويمها وتصحيحها متى ما سمحت بذلك المعطيات الواقعية .

الآثار الإيجابية للهجرة اليمنية

أولاً ـ الفوائد الاقتصادية .

ثانياً ـ الفوائد غير الاقتصادية .

أولاً ـ الفوائد الاقتصادية

١ ـ العائد المادي .

٢ ـ امتصاص فائض العمالة .

٣ ـ اكتساب مهارات صناعية للمهاجرين .

٤ ـ العون والغوث في الكوارث التي تحل بالبلاد .

٥ ـ تشجيع الهجرة الداخلية اللازمة للصناعة .

ـ الفوائد الاقتصادية :

يبدو أن الفوائد الاقتصادية هي أهم الآثار الإيجابية الملموسة التي تجنيها اليمن من هجرة أبنائها إلى الخارج ويمكن أن نشير إلى أهم هذه الفوائد الاقتصادية :

١ ـ العائد المادي :

سواء الذي تجنيه الحكومةُ من متحصلات التحويلات الخارجية المحولة من المهاجرين اليمنيين في الخارج ، أو الذي يجنيه المهاجرون أنفسهم وعائلاتهم وأقرباؤهم والذين يشكلون في مجموعهم نسبة كبيرة جداً من المجتمع اليمني ، وبالرجوع إلى الإحصائيات التي أوردها الجهاز المركزي للتخطيط نجد أن نسبة تساوي ٨٨,٤٪[١] من مجموع التكوين الرأسمالي الإجمالي للخطة الخمسية الأولى (٧٦ ـ ٧٧/ ٨٠ ـ ٨١) تكونت من إيرادات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج والهبات والاستثمارات اليمنية في الخارج .

وعن المشاركة المتوقعة لتحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج في صافي ميزان التحويلات الجارية وعوامل الدخل للخطة الخمسية الثانية (٨٢ ـ ٨٦) تقول إحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط : (والجدير بالذكر أن تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين هو المكون الأساسي لهذه الفئة حيث تشكل وحدها نحو ٧٥٪ من مجموع التحويلات الجارية والعوائد المحصلة)[٢] .

ويذكر أن ٤١٪ من جملة الناتج السنوي لليمن عام ٧٦ ـ ٧٧ راجعة إلى متحصلات التحويلات الخارجية وحدها[٣] كما أن التحويلات التي تلقتها اليمن عام ٧٨ فقط تقدر بحوالي بليون دولار وهو يعادل تقريباً ٣٥٪ من مجموع الاعتمادات المرصودة لخطط التنمية ٧٦ ـ ٨١[٤] .

وقد ارتفعت جملة التحويلات الخاصة[٥] في اليمن من ٥٦٤ مليون ريال يمني عام

---

(١) الخطة الخمسية الثانية ص ٢٤

(٢) الخطة الخمسية الثانية ص ٩١

(٣) المستقبل العربي العدد ٢٣ ص ٣٩

(٤) المستقبل العربي العدد ٢٣ ص ٤٣

(٥) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية إبريل ٨٣ ص ١٤٦

٧٢ / ٧٣ إلى ٦١١٨ مليون ريال يمني عام ٧٩ / ٨٠ ، وارتفع صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج[١] (العمالة المهاجرة والاستثمارات والمشاريع الخارجية) من ١٤٨٧ مليون ريال يمني خلال ٧٠ / ٧١ ـ ٧٤ / ٧٥ إلى ١٦,٦٩٠ مليون ريال يمني خلال ٨٠ / ٨١ ـ ٨٣ أي من ١٢٪ إلى ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ، وإذا كانت تحويلات المهاجرين اليمنيين عام ٧٤ مثلت أكثر من ١٣٠٠٪ من صادرات اليمن لنفس العام فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ٥٠٠٠٪ من الصادرات عام ٧٧[٢] .

ولعل أهمية دور الهجرة في الاقتصاد اليمني هي التي دفعت جون سوانسون لأن يصف الهجرة اليمنية بأنها أهم قطاع اقتصادي بعد الزراعة في اليمن « وفي الوقت الحاضر فإن الهجرة أهم قطاع اقتصادي بعد الزراعة وهي بالإضافة إلى ذلك أيضاً أكبر مصدر للعملات الأجنبية ، وفيما بين السنتين الماليتين ٧٢ ـ ٧٣ ، ٧٥ ـ ٧٦ فإن العوائد حولت الوضع المالي من عجز في ميزان المدفوعات قُدر بعشرين مليون دولار إلى فائض بحوالي ٢٨٠ مليون دولار »[٣] .

على أنه من المهم أن نذكر هنا أن نسبة كبيرة جداً من تحويلات المغتربين تتم بغير الطرق المصرفية ، ومن ثم لاتدخل ضمن الإحصائيات الرسمية ، كما أن ذلك يقلل كثيراً من نسبة العوائد المتحصلة من تحويلات المهاجرين ولعله بسبب هذا العائد المادي الضخم الذي تجنيه اليمن من هجرة أبنائها إلى دول النفط استظرف البعض أن يصفها بأنها (دولة نفطية بالوكالة) ولعله لن يمضي وقت كبير قبل أن تصبح اليمن كما تفيد تباشير التنقيب (دولة نفطية بالأصالة) إن شاء الله تعالى .

وإذا كان من المعلوم أن أهمية التحويلات لاتتوقف فقط على الحَجم وإنما أيضاً على أنماط استخدامها فإن من المؤكد أن استثمارات المغتربين اليمنيين قد شاركت في إنشاء مشاريع إنتاجية زراعية صناعية وغذائية وإنشائية ليس في الإمكان أن نجزم بأن هذه المشاريع كانت ستقوم لولا الهجرة ، وليس لدي حصر لهذه المشاريع ، ولكن يمكن أن نشير إلى البعض منها مثل الشركة اليمنية لصناعة المنظفات والصابون ، ومصنع الفنايل

---

(١) مجلة معين العدد ٧٩ فبراير ٨٥ ص ٤٣

(٢) النظام الاجتماعي العربي الجديد د. سعد الدين إبراهيم ص ١١٩ نقلاً عن إحصائيات صندوق النقد الدولي .

(٣) بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية ص ١٠

الصوفية ، مصنع الثلج بتهامة ، ومصانع قطع الغيار بصنعاء والحديدة ، ومصانع مواد البناء المنتشرة في المدن[1] ومن المؤكد أن هذه التحويلات قد ساعدت على إدخال بعض المكنات الزراعية البسيطة وحفر الآبار وشراء المضخات لتوفير الماء اللازم للشرب ولري المشاريع الزراعية[2] .

ومن ناحية أخرى يجدر التنبيه إلى أن وجود عدد كبير من اليمنيين في الخارج يخفف من عبء الصرف الحكومي على الخدمات المختلفة ، كالخدمات الصحية وغيرها ، والتي كانت ستتكلف بها الدولة في حالة إقامتهم في الوطن ، وفي ذلك توفير لأموال الحكومة .

٢ ـ وإذا كانت اليمن كما سبقت الإشارة من الدول التي تعاني من فائض في العمالة لم تتمكن بعد مواردها وسياساتها التنموية من استيعابها ، فإن الهجرة يمكن النظر إليها باعتبارها **قناة لامتصاص** هذه **العمالة الفائضة** وإيجاد فرص عمل لها ، وهي في معظمها عمالة غير ماهرة ومن ثم لاتتضرر الدولة كثيراً من هجرتهم كما تتضرر من هجرة الكفاءات الماهرة .

٣ ـ بما أن الهجرة تتسبب في تحول مهني للمهاجرين اليمنيين مما يستدعي تحول مجموعة من المهاجرين اليمنيين من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ، فإن ذلك يعني **اكتساب** هؤلاء العمال الزراعيين ـ غير المهرة ـ **للمهارات الصناعية** التي يعملون فيها .

وتظهر إيجابية هذا التحول المهني إذا ما استرجعنا ماقلناه سابقاً من أن الأصول المهنية للمهاجرين اليمنيين كانت في الغالب الأعم مهناً زراعية بدائية ، ولا شك أن هؤلاء المهاجرين سيستفيدون من هذه المهارات المكتسبة في الخارج عند عودتهم إلى الوطن .

وفي دراسة ميدانية[3] نادرة من نوعها أجراها في عامي ٨٢ ، ٨٣ على ٧٩٤٣ عاملاً و

---

(١) انظر المقابلة مع رئيس مجلس إدارة البنك الصناعي مجلة الوطن إبريل ١٩٨٤ م ص ١٦

(٢) بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في الجمهورية العربية اليمنية د. سوانسن الصفحات ٢٨ ، ١٩ ، ٢٠

(٣) الدراسة قُدمتْ في « ندوة اليمن المعاصر » التي نظمتها جامعة صنعاء بالاشتراك مع مركز دراسات الخليج العربي وجامعة اكستر في المدة من ١٥ حتى ١٨ يوليو ٨٣ م وتشرتْ مجلةُ الوطن الدراسة ، والمقتطفات كلها من عددي إبريل ١٩٨٤ م ص ٤٨ / ٥٠ ومايو / يوليو ٨٤ ص ٥٦ ـ ٥٩

٢٧٠٠ شركـة في قطـاع المعمار الحضـاري السيـد جنزمـاير ، وهـو محـاضر بقسم الجغرافيـا في جامعة ايرلانجن نورمبرج في ألمانيا الغربية ، نجد معلومات تؤكـد على استفـادة المهـاجرين اليمنيين من المهارات والأموال التي اكتسبوها في الخـارج لتـدعيم الصنـاعـة في البلـد ... من هذه المعلومات :

١ ـ « على وجه التقريب فإن ثلثي مديري الشركات كانوا قد عملوا من قبل خارج البلاد » .

٢ ـ « إن جميع ملاك ١٢٠ شركة تقوم بإنتاج الكتل الخرسانية المسلحة في صنعـاء قـد نزحوا من القرى وإنهم جميعاً كانوا يعملون من قبل في المملكة العربية السعودية » .

٣ ـ « واحد من بين كل ثلاثة من أصحاب الشركات المنتجة للأبواب الخشبية وهياكل النوافذ في مدينة صنعـاء قـد عمل الفرد خـارج البلاد » علمـاً بـأن هـذه الحرفـة عريقـة في تاريخ اليمن .

٤ ـ تمكن عدد من المهاجرين اليمنيين في المملكة العربية السعودية من « أن يتـدربوا على حرفة اللحام وصنع البوابات الحديدية وقضبان النوافذ وخزانات المياه ، وهـذه الحرفـة بـالـذات لم تكن معروفـة في اليمن قبل ذلـك » وعنـدمـا عـاد هؤلاء المهـاجرين إلى الوطن « قاموا بإنشاء شركات لصناعة البوابات الحديدية وما شاكلها في المدن الثلاث الرئيسية » .

٥ ـ « وكما هو متوقـع فـإن الأقطـار المنتجـة للبترول هي أكبر مصـدر يتحصـل منـه المغتربون على المهارات المهنية والأهم على رأس المال اللازم » .

٦ ـ « ٣٠٪ من العاملين قد كانوا ضمن المهاجرين للخـارج قبل أن يبـدأوا في ممـارسـة نشاطهم الحالي » .

وفي حـديث للـدكتـور عبـد الكريم الإريـاني عن فضـل الهجرة في اكتسـاب اليمنيين للمهارات يقول : « اليوم عندما نـأتي إلى الورش والمنجرات والمصـانع الصغيرة والصنـاعـات الخفيفـة بمختلف أشكالهـا نجـد أن اليمني الـذي يـديرهـا اكتسب الخبرة إمـا في الريـاض أو الكويت أو الدمام أو في تبوك »[1] .

---

(١) ملحق صحيفة الثورة تاريخ ١٧ / ٥ / ٨٢ ص ٢

ومن فوائد الهجرة الخارجية كذلك أن المهاجرين اليمنيين يمكن أن يكونوا مصدر عون وملجأ استغاثة في الكوارث الاقتصادية التي لاقدر الله قد تحل بالبلاد فقد استجاب المهاجرون اليمنيون لنداء الأُخوة وواجب التكافل في أحداث الزلزال الذي أصاب البلاد بأضرار وخسارة اقتصادية كبيرة ، وقد أوضحت الإحصائيات أن مشاركة المهاجرين اليمنيين المادية في مواجهة هذه الكارثة كانت مشاركة إيجابية وفاعلة .

وفيما يخص الهجرتين الداخلية والوافدة لا أظن أن أحداً يشك في أهمية بل وضرورة الهجرة الداخلية لإيجاد تجمعات العمال الصناعيين اللازمة لقيام القطاع الصناعي وتطويره وهي ضرورة تُغني عن الحديث عَمَّا قد يتبعها من فوائد اقتصادية أخرى ، وقد رأينا كيف أن الهجرة الخارجية تشجع الهجرة الداخلية وتطورها .

أما عن الهجرة الوافدة فهي قد تكون أيضاً ضرورة يستلزمها ضعف المقدرات الإدارية والعلمية والمهنية لدولة ما ، وتعتبر اليمن من الدول التي تعاني من فقر شديد في الكفاءات والمؤهلات العالية ، مما يجعل استقدام كفاءات وخبرات خارجية أمراً لازماً لاغنى عنه في الوقت الحالي ، وفوق هذه الضرورة فإن الكفاءات المستقدمة وخاصة العالية يمكن أن تستفيد منها الدولة استفادة كبيرة جداً في مجال التنمية الاقتصادية ونقل الخبرات المهنية لمواطنيها ، ومن المعلوم أن شيوع ظاهرة هجرة الكفاءات كان من أهم العوامل التي قادت إلى النهضة الاقتصادية والتقدم التقني في دول العالم المتقدمة خاصة أمريكا واليابان ، ولا أدري ما إذا كانت هنالك دراسة ميدانية واقعية عن مدى تمكننا من توظيف الخبرات الوافدة التوظيف الأسلم .

ثانياً ـ الفوائد غير الاقتصادية

ـ الفوائد غير الاقتصادية :

حيث أنه لن ينهض شعب حتى يرتقي مرتقى حسناً في مدارج العلم ، فإن كل ما من أمره أن ييسر أسباب العلم لأبنائه فهو خير كثير ، ولأن اليمن مازال النظام التعليمي الرسمي فيها ناشئاً ، فإن التطوير التعليمي يأتي في مقدمة الأولويات الملحة في السياسة العامة لليمن ومن ثمّ فإن فرص التعليم التي كانت وما زالت توفرها الهجرة لكثير من أبناء اليمن الذين ماكان لهم أن يجدوا هذه الفرص بغير الهجرة تأتي في مقدمة الفوائد التي جنتها وما زالت تجنيها اليمن من الهجرة .

ولعل حقيقة أن معظم المسئولين الذين يقومون اليوم على أمر البلاد في شئونها المختلفة هم من الذين تعلموا في المهجر ؛ تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أهمية الفوائد التعليمية التي جنتها اليمن من الهجرة .

ويمكن أن نضيف هنا إلى الإحصائيات التي أوردناها سابقاً بخصوص الطلاب اليمنيين في الخارج ، أن الإحصاءات التربوية للبلدان النفطية العربية فقط تشير أن عدد المقبولين من أبناء اليمن على مستوى التعليم الثانوي في ستة دول نفطية عربية عام ٧٥ / ٧٦ كان مكافئاً لنسبة ٣٣٪ من عدد المقبولين محلياً ، وكانت النسبة على مستوى التعليم المتوسط ٢١٪[1] ، وبالطبع سيشكل هؤلاء الذين يتعلمون في الخارج نسبة عالية من الكفاءات العلمية التي تحتاجها اليمن والتي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً بصورة أو بأخرى .

وإذا كان التغيير السياسي الذي شهدته اليمن في الستينات من هذا القرن هو الذي مهد لهذه النهضة التي تعيشها اليمن فإن الفضل في ذلك التغيير السياسي يرجع إلى تلك النخبة اليمنية التي تعلمتْ في الخارج ـ سواء أكاديمياً أو عسكرياً ـ وقادتْ حركات الانتفاضات أو المعارضة السياسية داخل اليمن .

ولا أريد أن أقول أنه لولا الهجرة لما قامت هذه الانتفاضات أو الثورات ، فذلك ـ فوق أنه رجم بالغيب لا تقدم عليه ـ يعتبر تبخيساً للدور العظيم الذي شارك به في المعارضة والثورة قطاع كبير من المقيمين الذين لم يغادروا اليمن البتة ، ولكني أريد أن

---

(١) مجلة المستقبل العربي العدد ٤٧ يناير ١٩٨٣ م ص ٨٥

أقول أن الهجرة سواء الوافدة أو الخارجة لعبتْ دوراً كبيراً بصورة أو بأخرى في **تنمية الوعي الثوري** وإذكاء روح الغيرة على الوطن في النخبة المستنيرة التي قادت حركة المعارضة الوطنية ، وقد كانت الهجرة يومئذ السبيل الوحيد لإيجاد ظروف ملائمة للنشاط المعارض العلني ، إذ كانت المعارضة محرمة تماماً في الداخل ، وكانت الجماهير المهاجرة وخاصة في عدن هي التي سارعت إلى الانضمام إلى التنظيمات السياسية المعارضة التي تكونت أول ماتكونت في الخارج ، وكانوا هم أقدر الناس على تمويل هذه الحركات السياسية مالياً .

ويرى البعض أن نشاط المهاجرين السياسي في مصر من خلال إذاعة (صوت العرب) كان من الأسباب الأساسية التي دعتْ الإمام إلى التفكير في فك العزلة السياسية والدخول عام ٥٨ في الوحدة المصرية السورية بغرض إسكات صوت هؤلاء المهاجرين المعارضين من الخارج .

ولعل مما يؤكد دور المهاجرين في حركة المعارضة أن ثقلهم السياسي جعل الميثاق الوطني المقدس ينص على ضرورة تمثيلهم في السلطة التشريعية[(١)] الأمر الذي لو تم لسجل أول سابقة من نوعها في التاريخ السياسي المعاصر .

وبالإضافة إلى هذه الفوائد التعليمية والسياسية فإن الهجرة تنمي آفاق المهاجر اليمني الفكرية من خلال الاحتكاك اليومي بثقافات مختلفة ، وتفتح ذهنه على إمكانيات وقدرات أخرى مختلفة ، وتجعله يتطلع إلى آفاقٍ ما كان يتطلع إليها لولا الهجرة .

ونتيجة للتسهيلات التي توفرت في بعض بلاد المهجر قاد المهاجرون اليمنيون فيها نشاطاً تعليمياً وثقافياً وصحفياً مشهوداً ، ولعل من فضل الهجرة أن تمكن المهاجرون اليمنيون من إصدار أول صحيفة تصدر بجهود ومبادرة يمنية شعبية وقد كان ذلك في سنغافورة عام ١٩٠٦ م[(٢)] .

---

(١) عن دور المهاجرين في حركة المعارضة انظر : التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن د. محمد سعيد العطار ، وحركة المعارضة اليمنية د. أحمد قائد الصائدي .

(٢) عن الصحافة اليمنية في المهجر انظر اليمن ووسائله الإعلامية د. عبد الله يحي الزين ص ١٦٣

سلبيات الهجرة اليمنية

أولاً ـ السلبيات الاقتصادية .
ثانياً ـ السلبيات الاجتماعية .
ثالثاً ـ السلبيات السياسية والفكرية .
رابعاً ـ السلبيات الأخلاقية .

أولاً ـ السلبيات الاقتصادية :

١ ـ سوء استغلال مدخرات المهاجرين .

٢ ـ استنزاف الهجرة للعمالة الماهرة والكفاءات اليمنية .

٣ ـ تضخم الأسعار .

٤ ـ حول تأثير الهجرة على القطاع الزراعي :

أ ـ ثنائية تأثير الهجرة على الاقتصاد .

ب ـ عوامل تناقص المساحة المزروعة :

☆ تضاؤل الموارد المائية .

☆ تغير الأذواق .

☆ التفاوت في العائد المادي للمحاصيل .

☆ منافسة المحاصيل المستوردة لبعض المحاصيل المحلية .

☆ تضاؤل العائد المادي لبعض الأراضي الزراعية .

☆ النقص في الأيدي العاملة .

السلبيات الاقتصادية :

إذا كنا قد لاحظنا أن إيجابيات الهجرة الاقتصادية تَعُمُّ كلاً من المهاجر ودولته فإنه يبدو أن الأخيرة هي أكثرهما تضرراً بسلبيات الهجرة الاقتصادية ، ولعل سبب ذلك أنه بينما نجد أن المهاجر سرعان ما يضع حداً للهجرة إذا ما ثبت له أنها تضر به اقتصادياً ، فإنه قد لا يأبه لما قد تسببه هجرته من ضرر اقتصادي للدولة طالما أنها تحقق مصلحته الذاتية .

ويمكن رد السلبيات الاقتصادية للهجرة اليمنية لعاملين أساسيين لا تكاد تخلو منها هجرة وهما :

سوء استغلال مدخرات وتحويلات المهاجرين ، واستنزاف الهجرة للكوادر والكفاءات اليمنية الوطنية .

١ ـ سوء الاستغلال :

يتمثل سوء استغلال مدخرات وتحويلات المهاجرين في أنماط الإنفاق التي تخضع لها هذه المدخرات والتحويلات المكتسبة في الخارج ، فالمشهور ـ رغم أنه لا توجد إحصائيات بهذا الصدد ـ أن معظم هذه الأموال تصرف في مجال الاستهلاك اليومي ، وكثيراً ما يكون في مجال الكماليات والترف والفخر ، ويبدو ذلك واضحاً من نوع السلع المستوردة لعرضها في أسواقنا ، إذ أن معظم السلع الكمالية المعروضة في أسواق العالم الصناعي وأسواق دول النفط نجدها وبكثرة في أسواق اليمن ، بالرغم من أن اليمن تعتبر من الدول التي تأتي في آخر قائمة الدول المتخلفة والتي تعاني من فقر شديد في الصادرات .

ومما يُقال وصفاً لحال المهاجرين اليمنيين عند عودتهم : « وتقتصر مهمتهم عند العودة على لبس الملابس الزاهية ، وصرف ما كانوا قد جمعوه من نقود في إقامة مبانٍ سكنية للتفاخر ، وأكل القات واللحم ، والمبالغة في المهور والأثاثات المنزلية ، والدخول في المنازعات الشرعية مع الغير ، واستعمال الأدوات الألكترونية كالمسجلة والكاميرا »[1] .

وتتسبب دورية الهجرة ، بالإضافة إلى أثر المحاكاة والتقليد ، في شيوع أنماط الإنفاق

---

(١) التنمية وتجربة العمل التعاوني حمود العودي ص ٣٤

المشوهة والتي يجلبها معهم العائدون بين المواطنين المقيمين ، ومن هنا جاء قول بعض المعنيين إن مجتمعات الدول المصدرة للعمالة لبلاد النفط خاصة المهاجرون وعائلاتهم تعيش خارج السياق التاريخي لعملية النمو الطبيعي في بلدانهم .

وبالإضافة إلى كونه تبذيراً وسوء استغلال للتحويلات ومعيقاً لتكوين الادخارات اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي ، فإن هذا النوع من النمط الإنفاقي يؤثر سلبياً على أنماط الاستثمار ، ومسار التنمية الاقتصادية ، وطريقة تخصيص الموارد في البلد المعني ، حيث نجد أن المواطنين يبدؤون يميلون - تحت تأثير الهجرة - إلى استبدال المنتجات الأجنبية بالمنتجات الوطنية ، بل إن عقدة الأجنبي كما تسميها صحيفة الثورة ، تتعدى عامة المواطنين إلى بعض الجهات المسئولة في الدولة ، وتضرب الصحيفة مثلاً لذلك بوزارة البلديات التي تستورد حتى (صناديق الزبالة) علماً بأنها « تصنع داخل المجمع الصناعي [صنعاء] بمنتهى الجودة »[١] وليس من المستغرب أن تكون نتيجة تشوه أنماط الإنفاق ، وتفضيل كل ما هو أجنبي على كل ما هو وطني ، هي تراجع الصناعة المحلية وتحول رؤوس الأموال الوطنية إلى الاستثمار التجاري السريع الربح ، بدلاً عن الاستثمار الإنتاجي ، وطبقاً لما أورده نادر فرجاني[٢] ارتفع نصيب قطاع التجارة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٪ عام ٧١/٧٠ إلى ٣٠٪ عام ٧٧/٧٦ . وحتى الجزء الذي يتحول من رؤوس الأموال للاستثمار الإنتاجي فإنه يفضل الدخول في مجال إنتاج السلع التي تجذب مُدخرات المهاجرين والتي غالباً ما تكون سلعاً غير ضرورية كصناعة المشروبات والتي اكتظت بها أسواق القرى والمدن اليمنية ، حتى إن صحيفة الثورة بشرت المواطنين ذات مرة قائلة : « وإذا ما استمر الحال كذلك سنغسل ثيابنا مستقبلاً من المشروبات الغازية »[٣] .

ومن ناحية أخرى فإن تحويلات المهاجرين تشجع ذويهم المقيمين في الوطن على الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي في شراء احتياجاتهم المعيشية ، الأمر الذي قد يدفعهم إلى إهمال العمل الإنتاجي الذي لا يجدون ضرورة في مواصلته طالما أن تحويلات أبنائهم تكفي لشراء كل ما يحتاجون إليه ، وليس ذلك فحسب بل إنهم يستغلون هذه التحويلات

---

(١) صحيفة الثورة ٨٤/٩/١٣ ص ٣

(٢) المستقبل العربي العدد ٣٠ يناير ١٩٨٢ ، ص ٩٥

(٣) الثورة ٨٤/٩/١٣ ، ص ٣

ضد المصلحة العامة وضد الاستغلال الآسلم لموارد الدولة ، فتجدهم مثلاً يسرفون في استعمال القات والذي يشجع بدوره زراعة القات على حساب المواد الغذائية والنقدية المفيدة للدولة ، ذلك بالإضافة إلى أضرار القات الأخرى على مجمل الإنتاج الوطني ، وأيضاً تستعمل التحويلات أحياناً كثيرة في شراء الأراضي الزراعية وتحويلها إلى أراضٍ سكنية .

٢ ـ استنزاف الهجرة للعمالة الماهرة والكفاءات اليمنية :

من السلبيات الاقتصادية للهجرة في بلادنا أن الهجرة لم تقتصر على العمالة الفائضة وغير الماهرة ، بل ـ كما وضحنا ذلك سابقاً ـ تعدتْ هؤلاء إلى العمالة الماهرة الوطنية ، ولضآلة حظ اليمن من العمالة الماهرة والكفاءات العلمية الوطنية وحاجتها الملحة إليهم فإنها ولا شك ستتضرر كثيراً من هجرتهم ، كما إن استحواذ هاجس الاغتراب على أذهان موظفي الدولة وعمالها يؤثر تأثيراً بالغاً على الإنتاج الوطني ، فسواء وجد الموظف فرصة للهجرة أم لا ، فإن مجرد التفكير فيها قد يسبب للموظف عدم استقرار نفسي ، كما أنه لابد سيستنفذ جزءاً قل أو كبر من جهده الذي كان يجب أن يدخره لأداء عمله بإتقان ، ومن جانب آخر تتسبب هجرة موظفي الدولة في عدم استقرار الكادر الوظيفي والعمالي للدولة الأمر الذي ينتج عنه تدهور الإنتاج الوطني .

وقد نتج عن هجرة العمالة الوطنية اليمنية تغير مشوه في هيكل الأجور ، حيث ارتفعت أجور بعض المهن التي لا تحتاج إلى مهارة عالية وفاقت أجور مهن أخرى تتطلب كفاءات علمية . وعن ارتفاع أجور بعض المهن بمعدلات أعلى تشير بعض الاحصائيات[١] إلى أن أجور عمال التشييد في تعز مثلاً قد ازدادت اثني عشر ضعفاً خلال الفترة ٧٤ ـ ٧٧ ، وارتفع أجر البناء لعشرة أضعاف في الفترة ٧٥ ـ ٧٧ ، وأن أجور العمال غير المهرة في بلادنا قد وصلت إلى المستويات العالية السائدة في المملكة العربية السعودية .

ويشير سوانسون في دراسته الميدانية التي أجراها عام ٧٥/٧٤ عن بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في اليمن ، إلى أن الأجور الزراعية في القرى التي أجرى عليها الدراسة ارتفعت في مدة وجيزة بنسبة ٣٠٠٪ ، وأن مستأجري الأراضي الذين كانوا

---

(١) مجلة المستقبل العربي العدد ٣٥ يناير ١٩٨٢ م ، ص ٩٣

يكتفون سابقاً بنسبة ٢٨٪ فقط من مجمل الإنتاج ، ارتفع نصيبهم في الوقت الحاضر إلى ٥٠٪[١] ، وقد أدى هذا الأمر إلى هجرة بعض الكفاءات العلمية لمهنها للعمل في مهن أقل مستوى ومهارة ولكنها أكثر أجراً من مهنهم ، وتذكر بعض التقارير أن هنالك معلمين مؤهلين من الوافدين يعملون في مجال صناعة البلك بدلاً من التدريس ، بل إن أحد الكتاب يذكر أنه صادف أستاذاً يمنياً يحمل شهادة الماجستير في التاريخ ولكنه يعمل في قطاع البناء ، ومتخصص في تثبيت البلاط[٢] ، ولا شك أن في ذلك إهداراً للكفاءات العلمية التي نحن في أمس الحاجة إليها في مجالاتها التخصصية .

وعندما تهاجر الكفاءات اليمنية أو تتجه للعمل في غير مجالاتها التخصصية فإن البلاد ستضطر إلى استقدام كفاءات أجنبية مقابل مبالغ هائلة من العملة الصعبة ، وهكذا تبدو اليمن وكأنها مجرد معبر لدولارات النفط العربي والتي يشقى المهاجرون اليمنيون في جمعها من تلك البلاد وإرسالها إلى اليمن ليعاد تصديرها إما إلى دول العالم الثالث في شكل أجور للوافدين ، وإما إلى دول العالم الصناعي مقابل استيراد سلع معظمها ليست بالضرورية ، أو كان يمكن إنتاجهامحلياً .

ويعتقد البعض أن الهجرة تسببت ليس فقط في استنزاف الكفاءات والمهارات الوطنية ، وإنما هي تسببت في عجز عام في العمالة بجميع فئاتها بما فيها العمالة غير الماهرة ، الأمر الذي استدعى دخول الأطفال الصغار والنساء إلى مجال العمل « وقد وصل العجز في قوة العمل إلى حد أن قام الأطفال بأعمال البالغين ... وقد لوحظ أن عدداً كبيراً من العمال في مؤسسة الطرق هم من الأطفال من فئة العمر ١١ ـ ١٥ عاماً »[٣] ، (وسبب السماح للمرأة بالعمل في قطاع البناء في مناطق الجنوب ☆ هو أن نسبة المهاجرين هنالك مرتفعة ويوجد عجز واضح في اليد العاملة من الذكور)[٤] .

---

(١) بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية الريفية في اليمن ص ٢١ ـ ٢٢

(٢) انتقال العمالة العربية ص ١٠٨ نقلاً عن كتاب نقوش عصرية على جدران صنعاء لمؤلفه هويدي .

(٣) المستقبل العربي العدد ٣٠ يناير ٨٢ ص ٩١

(٤) النساء والتنمية في الجمهورية العربية اليمنية . الجهاز المركزي للتخطيط ص ٦٨

☆ المقصود بالجنوب هنا جنوب الشطر الشمالي .

وليس من المستبعد في بلد كاليمن احتمال وجود بعض المناطق التي تشكو من عجز حتى في العمالة غير الماهرة ، أما أن يكون هنالك عجز في العمالة غير الماهرة على مستوى الجمهورية فذلك مالا تفيده الإحصائيات المتوفرة حتى الآن ، ذلك إن لم نقل أنها تفيد العكس « الملاحظ من خلال الإحصائيات السكانية أن الأيدي العاملة الموجودة هي أكثر من فرص العمل »[1] وأن ظاهرة وجود أطفال ونساء في مجال العمل ربما أمكن عزوها إلى أسباب أخرى غير سبب الهجرة ، وربما كان لتخلف نظامنا التعليمي وندرة مؤسساتنا التعليمية ، بالإضافة إلى ـ حتى وقت قريب ـ عدم اكتساب التعليم أية أولوية بين تطلعات المجتمع اليمني ـ آباءً وأبناءً ـ دوراً مؤثراً في ألاّ يجد أطفالنا الذين كان من المفترض أن تستوعبهم المؤسسات التعليمية بدأً من الدخول في مجال العمل يشجعهم في ذلك نزوع المجتمع اليمني إلى تزويج أبنائه وتكليفهم بمهام رب الأسرة منذ سن مبكر جداً .

ومن جانب آخر فإن أصحاب العمل وخاصة في القطاع الخاص غالباً ما قد يفضلون استخدام الأطفال وأحياناً النساء في بعض الأعمال بسبب انخفاض أجورهم عن أجور غيرهم وإن كان ذلك مخالفاً للقانون . أو ـ كما هو الحال في القطاع الحكومي ـ لأن أطفالنا حاملي الشهادة الابتدائية يعتبرون أكثر كفاءة من كبارنا الذين ينـدر جـداً بينهم مَنْ يقرأ ويكتب .

وإن كنا لا ننفي أي دور للهجرة على ظاهرة وجود الأطفال في مجال العمل فإنه يرجح أن يكون دور الهجرة في هذه الظاهرة راجعاً إلى إعطاء المجتمع اليمني للهجرة أولوية عليا على التعليم وغيره ، أكثر من أن يكون ذلك راجعاً إلى وجود عجز في العمالة غير الماهرة بسبب الهجرة ، حيث إن استحواذ فكرة الهجرة على أطفالنا يدفعهم إلى هجر التعليم والدخول في مجال العمل لتوفير ما لزم من مال لتحقيق حلم الهجرة .

٣ ـ تضخم الأسعار :

وأيضاً للهجرة أثرها في تضخم الأسعار في اليمن وذلك من خلال دورها في كثير من العوامل لعل أهمها :

---

(١) صحيفة ٢٦ سبتمبر ١٩٨٤/٥/١ م ص ٢١

١ ـ ارتفاع القوة الشرائية لدى المواطنين نتيجة للتحويلات الضخمة والتي توجه نحو شراء السلع الاستهلاكية والكمالية بدلاً من أن توجه نحو الإنتاج .

٢ ـ ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب ارتفاع أجور الإنتاج الناتج عن هجرة الكفاءات المحلية وارتفاع أجور من تبقى منهم أو من يفدون من الخارج ، بالإضافة إلى أسباب أخرى .

وقد ارتفعت الأسعار في اليمن خلال السنوات الماضية ارتفاعاً هائلاً ، وإذا ماأخذنا الارتفاع في سعر القات كمؤشر لارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً ، نجد أن سعر الربطة قد ارتفع ١,٥ ـ ٥ ريال يمني عام ٧٥ إلى ٣٠ ـ ٢٠٠ ريال يمني عام ٨٤ م[١] ، وارتفع قدر المهر للزواج رغماً عن القرارات الجمهورية والمحلية من حوالي ٦٠٠ ريال يمني عام ٧٢ إلى ٢٠٠,٠٠٠ ريال يمني في نهاية الستينات[٢] ، وارتفع سعر القصبة من الأرض الزراعية الجيدة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ ريال يمني في بداية الستينات إلى ٢٥٠٠٠ ريال يمني عام ٧٦[٣] .

ومما يضاعف من إشكاليات تضخم الأسعار أن أكثر من يتضررون به هم قطاع العمال والمواطنين الذين لا يملكون مصدر تمويل خارجي ، ورغم أن الحكومة حاولت أن تخفف من عبء هذا التضخم على موظفيها بأن رفعت أجورهم خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى بمعدل سنوي يبلغ ٢٦,١٪[٤] إلا أن ذلك فوق أنه تكليف لخزينة الدولة خاصة والرفع كان بغض النظر عن الإنتاجية ، ربما يكون قد ساهم أيضاً في رفع الأسعار ، وهو بالتأكيد لم يقنع موظفي الدولة وعمالها بالعدول عن التفكير في الهجرة لمواجهة هذا التضخم في الأسعار بإمكانيات أوسع تماثل إمكانيات المغتربين .

٤ ـ حول تأثير الهجرة على القطاع الزراعي :

أ ـ ثنائية تأثير الهجرة على الاقتصاد : لعله من الواضح الآن أن للهجرة آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على الوضع الاقتصادي في بلادنا ، سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري ، وقد أدت هذه الثنائية أي ثنائية تأثير الهجرة على اقتصادنا إلى تناقض آراء

---

(١) التخصص الاقتصادي للزراعة بالجمهورية العربية اليمنية عادل هندي ص ٥٥

(٢) النساء والتنمية في ج . ع . ي . المجموعة الاستشارية في الجهاز المركزي للتخطيط ص ٢٢

(٣) بعض عواقب الهجرة على التنمية الاقتصادية في اليمن سوانسون ص ١٧

(٤) الخطة الخمسية الثانية ص ١٩

المسئولين والباحثين[☆] بهذا الصدد ، وخاصة فيا يتعلق بتأثيرها على المجال الزراعي ، فبينما يرى البعض أن الهجرة قد أصابت القطاع الزراعي بتدهور شديد ، ينفي آخرون أن تكون الهجرة قد أثّرتْ سلباً على الزراعة ، بل هنالك من يرى أن الهجرة قد ساعدتْ على نمو القطاع الزراعي بازدياد مساحة الأراضي الزراعية ، علماً بأن القليل منهم هو الذي حاول أن يدعم رأيه بإحصائيات اختلفتْ من شخص إلى آخر .

وبالرجوع إلى الإحصائيات الواردة في كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٢ م[1] عن تفاصيل الإنتاج الزراعي في اليمن مابين عامي ٧٠ ـ ٨٢ والتي اعتمدتْ ـ كما جاء في نفس الكتاب ـ من قبل الجهاز المركزي للتخطيط ووزارة الزراعة على أنها أفضل التقديرات في الوقت الحاضر ، بالإضافة إلى أنها تغطي فترة زمنية ليست قصيرة تبدأ مما قبل تسارع معدلات الهجرة من اليمن فيا بعد ارتفاع أسعار النفط في ٧٣ / ٧٤ ، وتمتد إلى فترة تسمح بظهور ـ على الأقل ـ بعض الآثار المتوقعة لارتفاع معدلات الهجرة على المجال الزراعي ، نلاحظ مايلي (انظر الجدول) :

أ ـ زاد الإنتاج الزراعي الكلي لعام ٨٢ عن الإنتاج الكلي لعام ٧٠ بـ ٣٠٢ ألف طن .

ب ـ نقصت المساحة الزراعية الكلية لعام ٨٢ عن المساحة الزراعية الكلية لعام ٧٠ بـ ١٥٤ ألف هكتار .

جـ ـ حدث تغيُّير ملحوظ في التركيب الكمي للمحاصيل من حيث المساحة المزروعة والإنتاج والغلة لكل محصول ، حيث نقص الإنتاج والمساحة المزروعة لكل من الذرة والدخن والشعير والبن القطن ، وزاد الإنتاج والمساحات المزروعة لكل من الذرة الشامية والقمح والفواكه والخضروات والعنب والبقول الجافة والسمسم والبرسيم ، وارتفعت الغلة (إنتاجية الهكتار الواحد) ارتفاعاً ملحوظاً لجميع المحاصيل ماعدا القطن والبقول والشعير والبرسيم .

(☆) للوقوف على بعض هذه الآراء انظر مجلة المستقبل العربي العدد ٣٠ يناير ٨٢ ص ٩٦ وحتى ٩٨ ، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٣٤ ابريل ٨٣ ص ١٣٤ ، وكتاب انتقال العمالة العربية للدكتور إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ص ١٧٤ ، ١٧٥ ، وملحق صحيفة الثورة بتاريخ ١٧ / ٥ / ٨٢ ص ٢

(١) كتاب الاحصاء السنوي لعام ٨٢ الجهاز المركزي للتخطيط ص ٩٢ وحتى ٩٦

د ـ إذا ماتغاضينا عن التذبذب البسيط في الإنتاج مابين سنة وأخرى فإن الخط البياني لإنتاج المحاصيل للفترة مابين عام ٧٠ ـ ٨٢ يحافظ إما على الصعود إلى أعلى بالنسبة للمحاصيل ذات الإنتاج المتزايد، أو الانحدار إلى أسفل بالنسبة للمحاصيل ذات الإنتاج المتناقص، إلا في حالة محصول القطن حيث يبدأ الخط البياني في الصعود من عام ٧٠ وحتى ٧٥ ثم يبدأ انحداراً حاداً في السنوات التالية لعام ٧٥ م .

ب ـ عوامل تناقص المساحة الزراعية :

وفي غياب أية دراسة ميدانية علمية وشاملة بخصوص تفسير أو تعليل هذه التغييرات التي طرأتْ على الإنتاج الزراعي في الفترة محل النظر فإنه لا يسع المرء إلا أن يطرح وعلى أساس الترجيح الظني فقط بعض العوامل التي ربما تكون قد سببتْ أو ساهمت في حدوث هذه التغيرات وخاصة تناقص المساحة الزراعية .. من هذه العوامل :

١ ـ تضاؤل الموارد المائية :

تعتمد الزراعة في بلادنا اعتماداً كبيراً على الأمطار حيث نجد أن حوالي ٨٥ ٪ من المساحة المزروعة تعتمد على الري المطري[1] وهنالك دلائل على أن كمية الأمطار السنوية في بلادنا ـ وخاصة في بعض المناطق الزراعية المهمة مثل سهل تهامة حيث تتركز فيه حوالي ٤٠ ٪ من الزراعة اليمنية[2] بدأت تقل تدريجياً منذ سنوات عديدة .

وطبقاً للاحصائيات[3] فإن متوسط الأمطار السنوي لمحافظة صنعاء قد انخفض من ٣٧٩,٤مم في السنة في الفترة ٦٣ ـ ٦٨ إلى ١٤٨,٣ مم فقط للفترة ٧٠ ـ ٧٣ ، وانخفض متوسط الأمطار السنوي في محافظة الحديدة من ١٠٢,٢ مم في الفترة ٦٣ ـ ٦٦ إلى ٤٣,٩مم فقط في سنة ١٩٧٣ م . ولاشك أن منسوب المياه الجوفية التي تستعمل في الري سينخفض أيضاً تبعاً لانخفاض متوسط الأمطار السنوي ، وفي محافظة الحديدة حيث توجد أكبر المساحات لزراعة محاصيل الذرة والدخن والقطن (وهي المحاصيل التي سجلتْ انخفاضاً كبيراً في المساحة والإنتاج طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي) هنالك حوالي ٦٠٠ ألف هكتار من

---

(١) التخصص الاقتصادي للزراعة في الجمهورية العربية اليمنية د . عادل هندي ص ٢٣

(٢) نفسه ص ٢٧

(٣) نفسه ص ٢٦

الأراضي الهامشية التي لاتزرع إلا مرة واحدة كل ٣ ـ ٥ سنوات حسب كفاية الأمطـار[١] ، وتفيد إحصائيات الجهاز المركزي[٢] أن كمية الأمطار السنوية في الحديـدة سجلت انخفـاضـاً حاداً في السنوات القليلة المـاضيـة حيث بلغت ٧ مم ، ٧٨ مم ، ٧٩ مم ، ٢ مم ، صفر مم ، صفر مم للسنوات ٧٧ وحتى ٨٢ على التوالي .

٢ ـ تغير الأذواق :

يبدو أن هنالك عوامل كثيرة منها ارتفاع مستوى المعيشة ، والانفتاح على العـالم قـد غيرت من أذواق الشعب اليمني وميوله فيما يتعلق بالأطعمة التي يفضلها .

ويبدو أن كثيراً من المواطنين بدأ يتحول تدريجياً عن استعمال الذرة والدخن والشعير كمواد غذائية أساسية إلى القمح ، وبدأ الناس يتوسعون في استهلاك الخضروات والفواكـه .. الخ .

ويمكن أن نستـأنس لتقـدير حجم هـذا التحول بتقـديرات بعثـة الاكـوا / الفـاو عن التغيّر في كميات الحبوب المستهلكة في السنة في الجمهورية العربية اليمنيـة[٣] حيث ورد فيهـا أن متوسـط استهلاك الفرد السنوي للقمـح في اليمن ارتفـع من ٢٢ كجم للفترة ٦٩ ـ ٧١ إلى ٥٠ كجم للفترة ٧٥ ـ ٧٧ وانخفض استهـلاك الفرد السنـوي من الشعير من ٢٣ كجم إلى ٨ كجم لنفس الفترتين المذكورتين .

ويتوقع من هذا التحول أن يؤثر في مدى إقبال المزارعين على زراعـة هـذه المحـاصيل التي قلّ استهلاكها خاصة إذا لم تظهر لها استعمالات أخرى .

٣ ـ التفاوت في العائد المادي للمحاصيل :

من المتوقع ، في هذا العصر الذي بدأ فيه الناس يهتمون أكثر بتحقيق أكبر عائد مـادي بـأقل تكلفـة وأسرع وقت ممكن ، أن يتجـه المزارعون في بـلادنـا إلى زراعـة المحـاصيـل التي تُحقق لهم فائدة ماديـة أكبر خـاصـة وأن تكلفـة الإنتـاج تتزايـد بـاستمرار لجميع المحـاصيل ، وحيث إن محاصيل الحبوب عادة أقل سعراً من المحـاصيل الأخرى فـإن المزارعين قـد يميلون

---

(١) التخصص الاقتصادي للزراعة في الجمهورية العربية اليمنية د . عادل هندي ص ١٥

(٢) كتاب الاحصاء السنوي لأعوام ٧٦ / ٧٧ ، ٧٩ / ٨٠ ، ٨٢ فصل الأحوال الطبيعية .

(٣) مجلة التجارة والتموين العدد ٣ تاريخ سبتمبر واكتوبر ٨٤ ص ١٨

إلى زراعة المحاصيل الأكثر ربحاً على حساب الحبوب ، ويلاحظ أيضاً بهذا الصدد أن التناقص في إنتاج القطن في بلادنا قد تزامن مع تناقص أسعاره العالمية☆ ومن المعتقد أنه حصل توسع في زراعة القات على حساب زراعة البن نسبة لارتفاع أسعار الأول عن أسعار الثاني .

٤ ـ منافسة المحاصيل المستوردة لبعض المحاصيل المحلية :

أوردت مجلة التجارة والتموين[١] التي تصدرها وزارة التموين والتجارة أن من أهم العوامل التي تَحُدُّ من إنتاج الحبوب تَوَفُّرُ الحبوب المستوردة بأسعار أقل من أسعار الحبوب المحلية ، مما لا يشجع المزارعين على إنتاج فوائض من الحبوب .

يمكن لهذه العوامل السابقة (الثاني والثالث والرابع) أن تساهم في تفسير ارتفاع إنتاج بعض المحاصيل ، كما أنه من المعتقد أنها قد ساهمتْ في تناقص المساحة الزراعية من حيث أن المحاصيل المستبدل بها قد تحتاج إلى ظروف زراعية لا تتوفر لكثير من المناطق التي كانت تصلح للمحاصيل المستبدل منها الأمر الذي يترتب عنه بقاؤها من غير زراعة .

٥ ـ تضاؤل العائد المادي لبعض الأراضي الزراعية :

ربما يكون الارتفاع في تكلفة الإنتاج من جانب ، وضآلة غلة بعض الأراضي الهامشية من جانب آخر داعيين في أن يعزف صاحب الأرض أو المُزارع عن زراعة الأراضي التي ربما قَلَّ عائدها الاقتصادي عن تكلفة زراعتها ولعل مما يشجع على هذا الأمر ارتفاع نسبة الأراضي الزراعية التي تزرع بواسطة المزارعين الأجراء والتي قد تبلغ كما أوردها د . عبد الله محمد المجاهد ٨٠ ـ ٩٠ ٪ من الأراضي الزراعية[٢] .

(ونظراً إلى مدخلات العمل العالية اللازمة لفلاحة المدرجات وصيانتها فإن المزارعين بدؤوا يكفون عن فلاحة كثيرة منها)[٣] .

☆ انظر الأسعار العالمية للقطن في كتاب التخصص الاقتصادي للزراعة في الجمهورية العربية اليمنية د . عادل هندي ص ٦١ .

(١) مجلة التجارة والتموين العدد ٣ سبتمبر أكتوبر ٨٤ ص ١٨ .

(٢) التعاون الزراعي مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية د . عبد الله المجاهد ص ١٥٥ .

(٣) مجلة التجارة والتموين العدد ٣ سبتمبر أكتوبر ٨٤ ص ١٧ .

٦ ـ النقص في الأيدي العاملة :

لا تخلو معظم الكتابات عن الهجرة اليمنية من حديث عن تدني الإنتاج الزراعي في اليمن بسبب النقص في الأيدي العاملة الزراعية التي هاجرت للخارج . وتبدأ معظم هذه الكتابات بافتراض تدني الإنتاج الزراعي (وهو افتراض لا تؤيده الإحصائيات الرسمية التي أوردناها) ثم تستنتج منه أن السبب في ذلك هو الهجرة ولا تكلف نفسها أي عناء لتعليل استبعادها للافتراضات الأخرى أو توضيح نوع العلاقة الضرورية ـ إن كانت ـ بين الهجرة وتدني الإنتاج المفترض . وعلى كثرة أصحاب هذا الرأي لم أعثر ولا لواحد منهم على أرقام إحصائية تدعم قولهم : إن اليمن يعاني من نقص في الأيدي العاملة الزراعية .

وإذا ما رجعنا إلى إحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط نجد أن الفترة ٧٥ ـ ٨١ والتي سجلت أكبر انخفاض في مساحة الأراضي الزراعية لم تسجل أي تناقص أو انخفاض في عدد العاملين في المجال الزراعي[١] .

وحتى لو كانت هنالك إحصائيات أخرى تفيد بتناقص الأيدي العاملة الزراعية فإن ذلك لا يعني أن هذا النقص بالضرورة سببه الهجرة ، أو إنه سبب تناقص المساحة الزراعية ، إذ إن احتمال أن يكون تناقص الأيدي العاملة الزراعية نتيجة وليس سبباً لتناقص المساحة الزراعية من جانب ، وارتفاع عائد النشاطات الاقتصادية الأخرى داخل اليمن من جانب آخر احتمال قائم ، ولعل في العوامل التي استعرضناها سابقاً ما يُرجح هذا الاحتمال على نقيضه .

وعلى كلٍّ فإنه من الخطأ الاعتماد على الأرقام وحدها سواء الأرقام الكلية أو بعض الأرقام الجزئية للتقرير بأن الهجرة لم تؤثر على الزراعة إذا لم تُظْهر أرقام سنتين أو ثلاث انخفاضاً في مجمل الإنتاج أو المساحة المزروعة ، أو للتقرير بأن الهجرة قد أثّرت سلبياً على الزراعة لأن إنتاج بعض المحاصيل كبعض الحبوب قد نقص إذ أن كلاً من الانخفاض أو عدم الانخفاض يمكن أن يفسرا بسبب آخر غير تأثير أو عدم تأثير الهجرة . ولا يعني القول بأن الهجرة لم تتسبب في نقص الأيدي العاملة الزراعية نفي أي تأثير سلبي للهجرة على

---

(١) الخطة الخمسية الثانية ص ١٨

الزراعـة ، ولعلـه ليس من العسير تَبَيُّن دور الهجرة في بعض العوامـل السـابقـة الـذكر التي افترضنـا أنهـا أثَّرت سلبيـاً على الزراعـة مثـل تغيُّر الأذواق وتضـاؤل العـائـد المـادي لبعض الأراضي الزراعية قياساً بتكلفة زراعتها . كما أن عـدم تـدني حجم الإنتـاج الزراعي لا يعني أيضاً نفي الأثر السلبي للهجرة على ضعف النمو السنوي للقطاع الزراعي والـذي لم يتجـاوز (طبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتخطيط للفترة ٧٥ ـ ٨١) ١ ٪[١] .

لعل مـا سبق يوضح لنـا كيف أننـا في حـاجـة مـاسـة إلى دراسـات وبحـوث علميـة تخصصية توضح لنا كيف وما مدى ونوع ومحصلة تـأثير الهجرة على الإنتـاج الزراعي وكـذا الصناعي في بلادنا ، وأنه ليس من مصلحة بلادنا أبداً أن يظل هـذا التـأثير ـ كما هو الحـال حاليـاً ـ محلاً للظنون والانطبـاعـات الشخصيـة أو أن يثيره البعض متى مـا شـاء رفضـاً أو قبولاً له لمآرب أخرى لا تغيب حتى على غير اللبيب .

---

(١) الخطة الخمسية الثانية ص ٨

ثانياً ـ السلبيات الاجتماعية

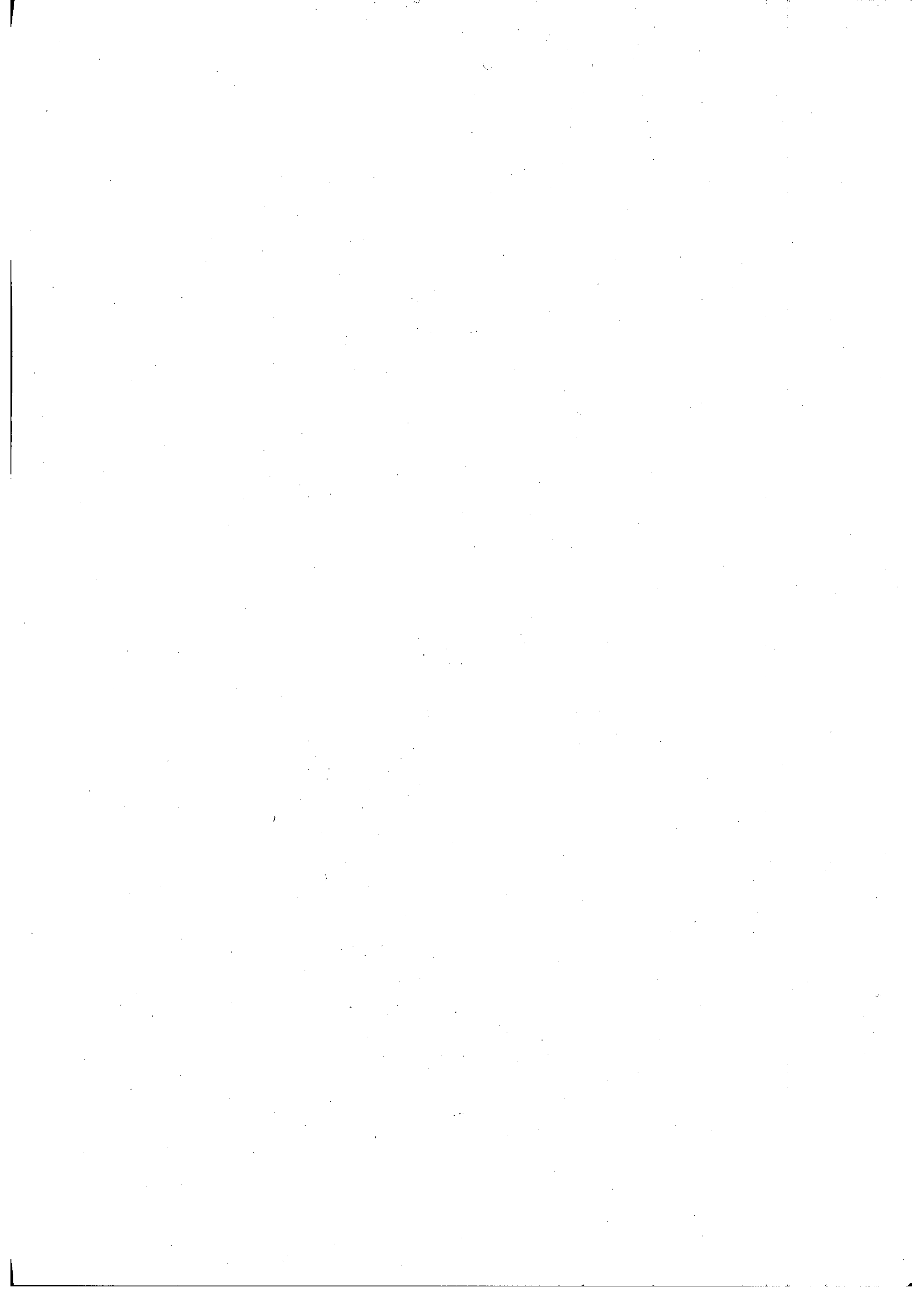
أ ـ السلبيات التربوية والتعليمية :

١ ـ نسونة العائلة اليمنية .

٢ ـ الانفصال العائلي .

٣ ـ إستحواذ فكرة الإغتراب على أذهان النشئ .

ب ـ السلبيات التربوية والتعليمية على أبنائنا في الخارج .



السلبيات الاجتماعية :

لاشك أن للهجرة أضرارها الاجتماعية سواء كانت هذه الأضرار ناتجة عن الهجرة نفسها كمؤثر مباشر أو تسببت الهجرة فيها من خلال آثارها الاقتصادية ، إلا أنه وللأسباب التي أشرنا إليها سابقاً يجد الإنسان صعوبة في تحديد هذه السلبيات وتقدير حجمها وما مدى خطورتها في الحال أو في المستقبل ، وتحديد كذلك مدى تأثرها بالهجرة دون غيرها من العوامل الأخرى ، ومن جانب آخر فإن ضرورة التحوط من استفحال هذه السلبيات واستعصائها على الحل هي التي تدفعنا إلى محاولة تلمس هذه السلبيات والتنبيه إليها قبل تناميها واستفحالها ، وعسى أن يكون في نبل الهدف وسموه ماقد يبرر هفوات وربما أخطاء المحاولة .

وتشمل السلبيات الاجتماعية للهجرة اليمنية :

أ ـ السلبيات التربوية والتعليمية :

والحديث عن التربية والتعليم هو أساساً ـ من حيث هدفها ـ حديث عن النشئ ، ومعلوم أن النشئ هم الذين سيشكلون مستقبل الوطن ويؤطرونه كيفما شاؤوا ، بيد أنهم إنما يفعلون ذلك من خلال خصائصهم ومؤهلاتهم التي تشكلت وتحددت من خلال عمليتي التربية والتعليم . ومن هنا تأتي أهمية تناول المؤثرات السلبية للهجرة اليمنية على عمليتي التربية والتعليم باعتبارهما من محددات مستقبل الوطن .
وتؤثر الهجرة على مسار التربية والتعليم من خلال عوامل متداخلة ومتعاضدة لعل أهمها هي :

١ ـ نسونة العائلة اليمنية :

والعبارة تأتي على نسق عبارة تأنيث العائلة التي يتداولها المعنيون بهذا المجال ، ويقصد بالعبارة أنه بدلاً من أن تكون مهمة التربية والتعليم مهمة مشتركة بين والدي الأسرة أو العائلة فإن هجرة الآباء دون الوالدات كما هو الغالب تجعل أمر الاشراف المباشر على مهمة تربية وتعليم الأولاد من مهام الوالدات فقط .

ونظراً لأهمية دور كل من الوالدين في مهمة التربية والتعليم فإن غياب أحدهما ، أياً كان ، لاشك سيؤثر سلبياً على تربية وتعليم النشئ ، بيد أنه يبدو ـ في الواقع ـ أن غياب الآباء أكثر تأثيراً من غياب الأمهات وخاصة بتقدم سن النشء ودخوله لمرحلة التكوين

الشخصي ، ويمكن أن نعزو ذلك بالإضافة إلى اختلاف الأدوار لكل من الوالدين ، إلى أن المرأة وخاصة في مجتمعات العالم الثالث مازالت قاصرة عن القيام بدورها المفترض في مجال تربية الأبناء وتعليمهم سيا بعد أن يتخطى الأبناء سن الطفولة المبكرة ويستشرفوا سني التعليم أو سن المراهقة ، ويظهر هذا القصور جلياً في أن اهتمام المرأة غالباً ما يكون محصوراً في كثير من الحالات في الأعمال المنزلية التي لاترتبط كثيراً بأمور التربية الخلقية أو التعليم ، وإذا ماهي اهتمت بأمر تربوي أو تعليمي فمن منطلق مفهومها الضيق للتربية والأخلاق ، والذي غالباً ماتكون قد اكتسبته من المفاهيم الشائعة عن الأخلاق والتربية على ما بها من علات وأخطاء ، وهي لاتكاد تهتم بالتعليم إلا بقدر ماتعلم عن ارتباط التعليم بالمستوى المادي والجاهي لابنها ، ولسوء الحظ فإن العلاقة بين التعليم والمستوى المادي في مجتمعاتنا ، خاصة الدول الطاردة ، علاقة ضعيفه جداً ، كما أن المكانة الاجتماعية ترتبط بأمور أخرى لايحظى التعليم بأي أولوية بينها .

ولعله من المناسب هنا تفادياً لسوء الفهم الذي قد يرد من الحديث أعلاه عن قصور المرأة أن أؤكد بأن هذا القصور ليس راجعاً لأسباب طبيعية أو تكوينية كامنة في تكوين المرأة العضوي أو النفسي ، ولاسبيل إلى مفاداتها ، وإنما يرجع في الغالب الأعم إلى أسباب اجتماعية بفعل عوامل متعددة للرجل نصيب كبير في بعضها .

هنالك عوامل عديدة تتضافر في اليمن لتزيد من حدة المشاكل التربوية والتعليمية الناتجة عن الهجرة اليمنية ، منها : ارتفاع نسبة المهاجرين اليمنيين الذين يميلون إلى ترك عوائلهم في الوطن ، ومنها ارتفاع نسبة الأمية بين النساء اليمنيات حيث إن نسبة المتعلمات منهن في عام ٧٥ كانت أقل من ٣٪[١] ، وإن انتشار الأمية الأبجدية لمؤشر صادق على انتشار الأمية التربوية بين النساء اليمنيات .

ومنها أيضاً تدني مكانة المرأة في نظر المجتمع اليمني كما يؤكد ذلك التراث الشعبي اليمني ، الذي يعتبر بمثابة مرآة تعكس بعض تصورات ومفاهيم الشعب ، ويقول الأستاذ البردوني إن حكايات التراث الشعبي اليمني تصور المرأة بأنها « مجموعة شرور ونقائص لاتلمح فيها إلا مزية الإنجاب »[٢] .

---

(١) كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٢ ص ٥١ .

(٢) فنون الأدب الشعبي في اليمن عبد الله البردوني ص ٢٦ .

وقد يكون للروح القتالية التي كانت تسود المجتمع اليمني أثرها في دونية نظرة المجتمع للمرأة بحكم افتقارها ، بطبيعة الحال ، لهذه الروح القتالية ، ولضآلة دورها من ثم في الحروب القبلية التي كانت تنشب من حين لآخر .. على أنه أياً كان تعليل هذه النظرة الدونية للمرأة فإنها لاشك تفقد المرأة نظرة الاحترام والتقدير - وربما قُلت والخوف - التي يجب توفرها في العلاقة مابين المربى والمربي بالإضافة إلى أنها ، أي النظرة الدونية ، قد تولد في نفس المرأة اليمنية الشعور بالدونية وعدم الأهلية للشئون التربوية ، وكل ذلك يقلل من مقدرة المرأة اليمنية وكفاءتها الفعلية على تربية وتعليم أبنائها .

وقد تكون هنالك حالات تضطر فيها المرأة إلى الخروج للعمل لكسب رزقها ورزق أبنائها بسبب تفريط زوجها المهاجر في مسئولية الإنفاق ، الأمر الذي قد يجعلها تفكر في أن تدفع بأبنائها إلى مجال العمل والكسب بدلاً من الاستمرار في التعليم بالإضافة إلى الوقع السيئ لمثل هذا الوضع على نفسية الأبناء وتربيتهم .

ومن جانب آخر فإن الإغداق المالي على العائلة من قبل الأب المهاجر قد يتسبب في انحراف الابن وانشغاله عن كسب العلم ، ومعلوم أن شيئاً من الحرمان والفقر قد يخلق تحت الرعاية الواعية دافعاً قوياً في الأبناء للكد والاجتهاد على أمل أن يكون اكتساب المزيد من العلم والتفوق فيه سبيلاً لتخطي الفقر والحرمان .

وإذا كنا نفتقر إلى إحصائيات مقارنة واقعية بين المسار التربوي في العائلات أحادية الوالد ، والعائلات السوية (ثنائية الوالد) فإنه يمكننا أن نستأنس في ذلك بقول ورد عن بعض الباحثين الاجتماعيين اليمنيين أفادوا فيه « أن العديد من الأطفال في المناطق الريفية التي غاب عنها عائل الأسرة لم يعد من الممكن إخضاعهم لسلطة الأم ، وأن العديد من الأطفال الذين يضطرون للعمل كبديل للرجال في سن مبكره يميلون إلى تقليد الرجال في تناول القات والسجائر وغيرها من العادات وذلك حتى قبل سن البلوغ »[1] .

٢ - الانفصال العائلي :

مع أنه من المؤكد أن الهجرة ليست السبب الوحيد للانفصال العائلي (الطلاق أو

---

(١) انتقال العمالة العربية د . ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ص ١٦٩

الفسخ) في بلادنا إلا أنه من المتوقع أنه لو أجريت إحصائيات لتبين لنا أن للهجرة دوراً كبيراً في الانفصال العائلي ، والأثر السيئ للانفصال العائلي على الشئون التربوية والتعليمية لأبناء هذه العائلات حتى في وجود الأبوين في الوطن أمر لايحتاج منا إلى توضيح .

٣ ـ استحواذ فكرة الاغتراب على أذهان النشئ :

ولاستحواذ فكرة الاغتراب على أذهان النشئ نتيجة للإغراءات وخاصة المادية التي تصاحب الاغتراب ، انعكاساتها السلبية على شئون التربية والتعليم ، وقد يكون التفكير في الهجرة من أهم أسباب تسرب أبنائنا من المدارس بتلك الحدة الخطيرة التي تشير إليها بعض التقارير ، فقد جاء في تقرير للخبير الدولي كلايف سنكلير عام ٨٥ أن من « كل ألف تلميذ يدخلون الصف الأول الابتدائي هنالك ١٢٧ ينهون السنوات الست ، و ١٣٨ ينهون السنوات الأربع ويعتبرون غير أميين »[١] ويرى الدكتور نادر الفرجاني أنه بسبب الهجرة « فإن ثلاثة أرباع الأماكن في معاهد تدريب المدرسين الحالية تبقى خالية ، وأكثر من ذلك كانت كل مراحل التعليم النظامي تعاني تدني الإقبال لدرجة اعتبر معها إنشاء مدارس جديدة غير حكيم ، وللمقارنة يجب معرفة أن نسبة الاستيعاب في المرحلتين الأولى والثانية من التعليم كانت ٣٦٪ و ٤٪ فقط على الترتيب في عام ١٩٨٠)[٢] .

ولاشك أن تسرب الطلاب من المدارس سيكون له انعكاساته السلبية الخطيرة على مستقبل التنمية البشرية بصفة عامة والإعداد المهني بصفة خاصة في بلادنا .

وإذا ماتيسرت لهؤلاء النشئ فرصة للهجرة لاشك سيترتب عليها مساوئ تربوية يصعب تفاديها بحكم صغر سنهم وهجرتهم في مرحلة تكوين الشخصية .

ب ـ السلبيات التربوية والتعليمية على أبنائنا في الخارج :

تتعلق الإشكالات السابقة بأبناء المهاجرين اليمنيين الموجودين في الوطن ، ويبدو أن اصطحاب الأبناء قد لا يكون أقل إشكالية من تركهم في الوطن سواء ذلك من حيث التعليم أو التربية ، ويمكن أن نتناول شيئاً من الإشكالات التي تواجه تعليم وتربية أبنائنا في المهجر .

---

(١) بحث القوة العاملة اليمنية لعام ٧٥ الجهاز المركزي للتخطيط ص ٣٤

(٢) المستقبل العربي العدد ٣٥ يناير ٨٢ ص ٩٢

إشكالات التعليم :

قد تكون فرص تعليم أبناء المهاجرين في مدارس دول المهجر متوفرة ، ومن المؤكد أن هذه الفرص كانت في الماضي أحسن مما هي في داخل الوطن كما أشرنا إلى ذلك سابقاً إلا أن التعليم في الخارج له إشكالاته وعيوبه سواء بالنسبة للفرد أو لوطنه ، من هذه الإشكالات :

اختلاف المناهج التعليمية ، وعدم ملاءمتها للواقع اليمني إذ أن هذه المناهج قد روعي في وضعها معطيات واحتياجات مجتمعات المهجر والتي لابد أنها تختلف قليلاً أو كثيراً ، خاصة في دول المهجر المتقدمة والغنية ، عن معطيات واحتياجات المجتمع اليمني .

ونظراً لهذا الاختلاف فإن أبناءنا في مدارس المهجر يتخرجون وهم أكثر علماً بمجتمع المهجر وثقافته منهم بمجتمعهم الأصلي ، هذا إذا لم نقل أنهم سيتخرجون جاهلين تماماً بمجتمعهم وربما حتى بلغة الاتصال بمجتمعهم[1] بالإضافة إلى أنه سيكون تَمَّ تأهيلهم لمقابلة احتياجات معينة بالاستفادة من تسهيلات معينة ، وكلتا الاحتياجات والتسهيلات قد تختلفان عن احتياجاتنا وتسهيلاتنا المتوفرة لدينا .

ونتيجة لذلك تقل إمكانية الاستفادة القصوى من التعليم الخارجي .

وبالإضافة إلى عدم ملاءمة مؤهلات خريجي التعليم الخارجي لاحتياجات وهموم مجتمعنا فإن للتعليم في المهجر مشاكله أيضاً حتى على مستوى الاستيعاب وذلك بسبب الأوضاع النفسية التي قد تتولد في نفس الطالب من خلال وجوده في مجتمع غريب عنه في سلوكياته وأفكاره وهمومه ، ويسوء هذا الوضع أكثر إذا ماكان هذا المجتمع يسيء معاملته أو اختلفت لغة دراسته عن لغته الأم ، بالإضافة إلى أن عدم استقرار الآباء له أيضاً أثره السلبي على مستوى التحصيل . وقد سبق أن أشرنا أن من مساوئ التعليم الخارجي أنه يشجع على الهجرة .

---

(١) اوردت الأخت امة العليم السوسوة في عمودها في صحيفة ٢٦ سبتمبر .. أنها قابلت في صنعاء ابناً يمنياً لأبوين لا يعرف اللغة العربية وقد الحقه والده بالمدارس الأجنبية في اليمن لمواصلة تعليمه وقد تكون هنالك حالات أخرى مشابهة .

إشكالات التربية :

لاشك أن اصطحاب الأبناء إلى الخارج سيمكن الأبوين المهاجرين من التعاون على الإشراف المباشر على تربية أبنائهما ، إلا أن فضل هذا الإشراف المباشر سيتأثر بعامل آخر هو مجتمع المهجر ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية ، وسيتوقف اتجاه هذا التأثير من حيث السلبية والإيجابية على نوع المجتمع ونوع التوجه التربوي الذي تنتهجه مؤسساته .

وإذا كانت المعوقات التربوية التي سيواجهها الأب المهاجر إلى بعض المجتمعات الإسلامية والعربية لا تختلف كثيراً عن المعوقات الموجودة في المجتمع اليمني نفسه ، فإن المعوقات التربوية التي سيواجهها الأب في المجتمعات غير الإسلامية كمجتمعات أوربا وأمريكا والتي تختلف عنا في مفاهيمها وقيمها التربوية ستكون ذات أثر بليغ على مردود جهده التربوي .

ومما يكرس استجابة الأبناء السلبية لمؤثرات مجتمع المهجر أن معدل تعرض الأبناء لضغوط مجتمع المهجر السلبية أكثر بكثير من معدل تعرضهم للملاحظات التوجيهية التي يلاحق بها الآباء أبناءهم في مثل هذه المجتمعات ، حيث نجد أن الطفل يتعرض إلى ضغوط مجتمع المهجر بمجرد خروجه من البيت سواء في الشارع أو في المدرسة أو في دور المؤسسات المختلفة أو داخل وسائل المواصلات ، كما أنه يتعرض لضغوط المجتمع حتى داخل بيته سواء كان ذلك من خلال الأجهزة الإعلامية والتي تعكس له مفاهيم وقيم مجتمع المهجر ، أو من خلال أصدقائه وربما - وهنا الطامة الكبرى - حتى من خلال والديه خاصة إذا ماكانا قد تأثرا بقيم وعادات مجتمع المهجر ، أو إذا كان أحدهما أجنبياً أي من مجتمع المهجر .

وإذا كان صحيحاً ما يقال « بأن نسبة المتزوجين من أجنبيات أكبر بكثير من المتزوجين من يمنيات بين المغتربين خصوصاً في إفريقية »[1] ، فإن ذلك يعني أن الأم ستعضد من دور مجتمع المهجر والذي يهدف إلى غرس مفاهيم وسلوكيات مجتمع المهجر في أبناء المغتربين .

وفي إشارة واضحة إلى فقد الأب اليمني للقوة التوجيهية في أرض المهجر تقول دراسة : « فيعجز الأب تماماً حتى عن التحدث باللغة العربية مع أولاده داخل البيت بل يجد نفسه مجبراً على مخاطبتهم باللغة الأجنبية »[2] .

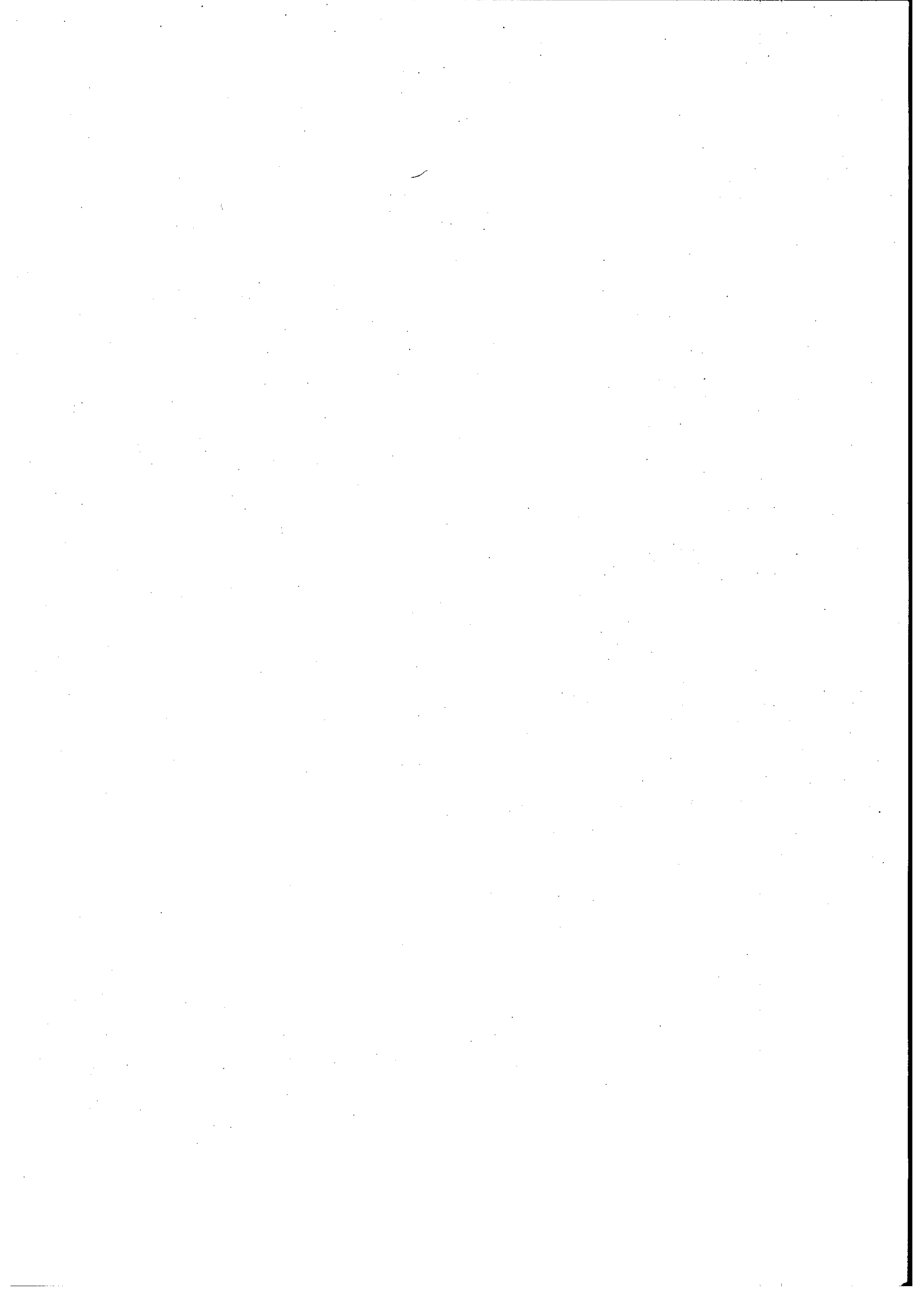
---

(١) مجلة الوطن العدد ٩ السنة الخامسة تاريخ / فبراير ١٩٨٣ م ص ٢٢ .

(٢) نفسه ص ٢٥ .

ومن جانب آخر فإن ضغوط مجتمع المهجر غالباً ما تستغل في الأبناء ، وهم مـا زالوا في طور التكوين الشخصي ، تستغل فيهم أحب النغمات إليهم وأشهى التطلعات إلى نفوسهم ، وفي المقابل فإن التوجيهات الأبوية تبدو لهم كتكاليف ثقيلة على النفس من حيث إنها تنحو منحاً يتناقض مع ميول النفس الناشئة وتطلب منها مقاومة ضغوط المجتمع التي تدغدغ منها أوتارها الحساسة ، فيعيش معظم الأبناء - إن لم نقل كلهم - في نزاع داخلي يقلق عليهم حياتهم .

وحيث إن ضغوط مجتمع المهجر أكثر معدلاً وأوقع أثراً على نفوس الأبناء فإن النسبة التي تلتزم بتوجيهات الآباء وتقاوم ضغوط المجتمع هي نسبة قليلة وأقل منها الذين يسلمون من الآثار السلبية للنزاع النفسي الذي يعايشونه .



ثالثاً ـ السلبيات الفكرية والسياسية

١ ـ الإفراغ السياسي .
٢ ـ الاستقطاب السياسي والفكري .
٣ ـ التبعية السياسية .

السلبيات الفكرية والسياسية :

لا تخلو الهجرة عادة من بعض الآثار الفكرية والسياسية السلبية التي يمكن أن نتناول هنا بعضاً منها :

١ـ الإفراغ السياسي :

من خصائص المهاجرين العامة ، كما ذكرنا سابقاً ، أنهم يتميزون عن باقي مجتمعهم الأصلي بأنهم أكثر طموحاً فعالاً ونشاطاً ، وأنهم يتسمون بدرجة أعلى من التوتر النفسي أو قل القلق الخلاق ، وهم بميزتهم هذه مؤهلون بصفة عامة لأن يكونوا في طليعة قومهم في مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية .

وإذا كان المعنيون بشئون الاقتصاد ماانفكوا يؤكدون أن الهجرة تسبب دائماً استنزافاً لخيرة ما في الوطن من كفاءات وكوادر اقتصادية جاز بالمثل للمعنيين بشئون السياية القول بأن الهجرة تسبب كذلك إفراغاً للوطن من فئة كان يمكن أن تكون من أكفأ وأنشط الفئات فيما يخص الحراك السياسي الجماهيري .

ويمكن القول أن مجرد بقاء المهاجرين في الوطن ، بغض النظر عن كونهم من أنشط الفئات ، كان سيسبب للسلطات السياسية من حيث مسئوليتها عن تحقيق فرص العمل والتعليم وتقديم الخدمات لهم قلقاً يدفعها إلى التفكير والبحث والعطاء في مختلف المجالات بما فيها المجال السياسي ، كما أن انخراط هؤلاء المهاجرين في النشاطات الاقتصادية المختلفة داخل الوطن كان سيخلق تجمعات عمالية ضخمة يمكن أن تمارس الجهات السياسية الفعالة من خلالها ضغطاً سياسياً أو نشاطاً سياسياً فعالاً يستهدف المصلحة العليا ..

ثم إن الهجرة تعزز في المهاجرين سلوكيات ومفاهيم تميل بهم نحو الخمول السياسي والعزوف عن مجالات العمل العام ومن هذه السلوكيات والمفاهيم :

١ ـ تجعل الهجرة المهاجر أكثر شراهة للمال وانشغالاً بجمعه ، ولا يكاد ينتهي من مشروع إلا ويفكر في مشروع آخر ، ويزداد إحساسه بلذة المال وضرورة الجمع كلما زاد نصيبه منه ، الأمر الذي يجعله يبعد عن ذهنه التفكير في الأمور الأخرى كالأمور السياسية التي يرى فيها انصرافاً عن غرضه الأساسي وهو جمع المال .

٢ ـ تغرس الهجرة في المهاجر روح الفردية ، ومن أهم الأسباب لذلك أن المهاجر

نفسه يجد أنه يعيش في عزلتين : عزلة مكانية إعلامية عن وطنه بحكم البعد وقصور الإعلام الوطني عن الوصول إليه وربطه بقضايا الوطن ، وعزلة اجتماعية سياسية ناتجة عن القيود التي تفرض على المهاجرين في مجتمع المهجر والتي من ضمنها النص على حرمان المهاجر من أي نشاط سياسي أو حتى النشاط النقابي والجماهيري ، وذلك بالإضافة إلى نظرة مجتمع المهجر الدونية للمهاجر وإلى ماقد يكون هنالك من أسباب شخصية كعدم إجادة المهاجر للغة المهجر ، وقد تطول مدة الهجرة وتطول معها عزلة المهاجر حتى إن المهاجر قد يتعود عليها ويصبح الانعزال سمة من سمات شخصيته لاتفارقه حتى بعد العودة .

وحتى عندما يعود المهاجر إلى الوطن يكون غالباً قد استقل اقتصادياً ويبدأ يمارس نشاطاً اقتصادياً خاصاً ، كما أن العلاقة بينه وبين المواطنين غالباً ماتكون قد ضعفت بسبب الغيبة عنهم لمدة طويلة ، وكل ذلك يكرس فيه روح الفردية ويقويها أكثر ، ولاشك أن تمكن روح الفردية من الإنسان تجعله يميل إلى العزوف عن النشاطات العامة وفي مقدمتها النشاط السياسي إلا بقدر ماتتصل هذه النشاطات بمصالحه الخاصة .

ويمكن القول أيضاً : إن قوانين الهجرة الخاصة بالوافدين تكرس في المهاجرين روح الخضوع لقوانين ما كانوا ليخضعوا لها لولا ذلك المال الذين يجنونه لقاء هذا الخضوع . والخشية أن تتأصل في المهاجر روح الخضوع للقوانين أو السياسات الجائره فلا يتمكن أحد من أن يحركه سياسياً ـ بعد العودة ـ عندما تكون الحاجة ماسة إلى تحريكه لمجابهة قوانين وسياسات جائرة .

ومن ناحية أخرى تؤثر الهجرة على الحراك السياسي للمقيمين من حيث إنها ـ لما يصاحبها من إغراءات ـ غالباً ماتحتل الأولوية الأولى من اهتمامات المقيمين وتطلعاتهم ، ويصبح من ثم اللحاق بالسابقين من المهاجرين الأمل الذي يراود معظم المقيمين ، الأمر الذي يشغلهم عن الاهتمام بأمور السياسة إلا من حيث ارتباطها بالهجرة .

وهكذا يمكن أن نقول إن الهجرة يتسبب عنها إفراغ سياسي ينتج أولاً عن إفراغ الوطن أو المجتمع من فئة يفترض فيها النشاط السياسي لو لم تهاجر ... ، وثانياً عن إفراغ أذهان المهاجرين وأذهان من تبقى في الوطن (المقيمين) من التفكير في الأمور السياسية ، وبذلك يقل مستوى المشاركة السياسية والشعبية في داخل الوطن ، ويصاب النشاط السياسي الجماهيري بشيء من الجمود يتعذر معه تحقيق حراك سياسي جماهيري فعال ، لأي

غرض كان هذا الحراك ، وتكمن الخطورة هنا في أنه في غياب الفعالية السياسية الجماهيرية يصبح في إمكان فئة قليلة أن تستولي على السلطة السياسية ، وأن ينحرف بها في غياب الرقابة الجماهيرية التي لاتتأتى عادة إلا في وجود حراك سياسي جماهيري واسع ونشط .

وحتى إذا لم يحدث انحراف يظل النشاط السياسي والذي يفترض فيه أن يقود النشاطات الأخرى فاتراً وبطيء الحركة وغير قادر على تعبئة الجماهير للأغراض الوطنية المنشودة .

٢ ـ الاستقطاب السياسي والفكري :

سبق أن قلنا إن الهجرة تغرس أو تعزز في المهاجرين سلوكيات ومفاهيم تميل بهم نحو الابتعاد عن المشاركة السياسية والانتمائية الفكرية ، هذا القول وإن كان يصح تعميمه على المهاجرين بصفة عامة ، إلا أن ذلك لا يعني القول بتساوي كل المهاجرين في الخمود السياسي والفكري ، فبالاضافة إلى حالات الشذوذ الفردية في مختلف فئات المهاجرين نجد أن هنالك فئات معينة من المهاجرين يمكن تنشيطها سياسياً أكثر من غيرها من الفئات ، ولعل أهم هذه الفئات هو الطلاب والعسكريون الذين يتعلمون أو يتدربون في المهجر .

وقد تجدي الملاحظات التالية في تفسير قابلية هاتين الفئتين (الطلاب والعسكريين) للتنشيط السياسي أكثر من غيرها :

١ ـ ارتفاع المستوى الثقافي وانعدام الأمية الأبجدية في أوساط هاتين الفئتين ، والمتعلمون عادة أكثر اهتماماً من الأميين بأمور السياسة والفكر .

٢ ـ اختلافهم عن عامة المهاجرين من حيث الغرض من الهجرة ، فبينما الغرض الاول لعامة المهاجرين هو جمع المال والانشغال بذلك عن غيره من الأمور ، نجد أن غرض الطلاب والعسكريين هو التعليم . علماً بأن التعليم لا يشغل كل وقتهم ولا كل تفكيرهم وأنهم يجدون متسعاً من الوقت للتفكير في أمور أخرى من بينها السياسة والفكر .

٣ ـ اختلافهم عن عامة المهاجرين من حيث الأوضاع الاجتماعية والمعيشية وحتى السياسية في المهجر وفي غالب الأمر هم أخف قيوداً وأقل معاناة من عامة المهاجرين ، ويوجدون في وسط فئتية تعتبران أكثر نشاطاً سياسياً من غيرهما من الفئات من سكان المهجر ، وبالإضافة إلى ذلك يمكن ملاحظة أن هاتين الفئتين من المهاجرين اليمنيين وجدوا

أو يوجدون حالياً في بلدان تعتبر أنشط سياسياً وإيدلوجياً من تلك البلدان التي يتمركز فيها غيرهم من عامة المهاجرين اليمنيين .

ومع أن هذه القابلية للنشاط السياسي هي في حد ذاتها أمر حسن ، ويمكن أن تكون مصدر خير للوطن إلا أنها تحتمل في ذات الوقت سوء الاستغلال ، الأمر الذي يجعلها تتحول إلى مصدر شر وفتنة ، ويتمثل سوء الاستغلال لهذه القابلية السياسية في إمكانية استقطاب تكوينات وتنظيمات سياسية لاتصلح للواقع اليمني لبعض أصحاب هذه القابلية السياسية من الطلاب والعسكريين .

وهنالك سبب آخر غير القابلية السياسية تجعل التنظيمات السياسية والفكرية الخارجية تجهد في استقطاب هاتين الفئتين دون غيرهما من المهاجرين ، وهو المراكز القوية والمؤثرة سياسياً وفكرياً والتي إما هم يوجدون فيها حالياً ، كما هو الحال بالنسبة للعسكريين الموجودين في المؤسسة العسكرية ، أو من المتوقع أن يحتلوها فيما بعد كما هو الحال مع الطلاب .

والمؤسف أن كثيراً من دول وتنظيمات المهجر السياسية لاتتورَّع في أن تستغل كل ماعندها من وسائل ترغيبية وربما ترهيبية أحياناً في استقطاب هاتين الفئتين أو غيرهما من الأفراد النشيطين .

وقد يصل الأمر ببعض الدول أن تشترط في المنهج الأكاديمي المقرر لهاتين الفئتين دراسة مناهج سياسية أو فكرية معينة تتناقض كلياً أو جزئياً مع معتقداتهم وأفكارهم . ودول أخرى قد لاتشترط دراسة مناهجها السياسية والفكرية ضمن المنهج الأكاديمي ولكنها قد تتبع من الوسائل مايوهم الطالب ، وقد تؤكد له أحياناً ، أن استمراره في الدراسة وحصوله على شهادة متفوقة يتوقف على قبوله لتنظيم أو فكر سياسي معين .

وأحياناً تستغل دول وتنظيمات معينة مداخل غير شريفة كإثارة الغرائز لإحداث استعداد نفسي أو إيجاد دافع أخلاقي غريزي تستغله لاستقطاب الضحايا لأفكارها وتنظيماتها السياسية .

ودول وتنظيمات أخرى تستغل الحاجة أو الاغراءات المادية أو إشباع التطلعات الشخصية كحب الزعامة في استقطاب من يمكن استقطابه بمثل هذه الإغراءات ، وتفضل

دول أخرى طريقة التسرب والتسلل الخفي إلى أذهان المبعوثين والدارسين في المهجر من خلال أجهزة الإعلام ، وذلك من غير أن يشعروهم بأغراضهم الاحتوائية ، بل وهم يؤكدون لهم دائماً حرية الفكر والانضمام وعدم استغلال الظروف في التأثير الفكري أو السياسي في الغير ، وبمرور الزمن ومع استمرار الطرق الإعلامي الكثيف والموجه لأهداف وأفكار معينة يبدأ المهاجرون في الاقتراب ـ إن لم نقل التطبع ـ من تلك الأهداف المخططة .

وعلى مستوى العالم العربي لن يجد المراقب صعوبة في أن يربط مابين التوجهات والانتماءات السياسية والفكرية لمعظم المسئولين والقادة العرب وبين تنظيمات وتوجهات الدول التي كانوا قد ابتعثوا إليها للتعليم أو التدريب بصورة تؤكد دور هذه الدول والتنظيمات في استقطابهم لتوجهات معينة .

وفي اليمن[1] ، يبدو واضحاً كيف استطاعت جهات أجنبية أن تستقطب وتستميل بعض من هاجروا من اليمن من فئتي الطلاب والعسكريين من أجل التعليم أو التدريب ، لالتزامات سياسية وفكرية معينة قد يكون في بعضها الخير إلا أن معظمها تنضح بالشر والخبث ولن يجني منها الوطن غير الفتنة والتدهور .

وفي إشارة واضحة إلى خطورة جهود الاستقطاب والاحتواء التي تقوم بها بعض الدول العربية في أوساط المغتربين اليمنيين تقول دراسة نشرت في مجلة الوطن « يبقى في الأخير أن نشير إلى ناحية هامة أخرى هي قضية الصراعات السياسية والاتجاهات الفكرية العربية التي أخذت تنعكس بصورة سيئة على النشاط التعليمي والثقافي والإعلامي في صفوف المغتربين حيث بدأت الدول العربية تعمل على تنفيذ برامج تعليمية وثقافية مبنية على أسس سياسية وحزبية متناقضة »[2] .

ولاشك أن تقاصر الإعلام الوطني عن الوصول إلى المهاجرين وربطهم بما يجري داخل الوطن يجعل منهم مجالاً خصباً للتعتيم والتشويش الإعلامي من قبل الجهات المعارضة .

---

(١) راجع قضايا تاريخية وفكرية من اليمن ، ثريا منقوش ص ٢١٣ وحتى ٢٤٥

(٢) مجلة الوطن فبراير ٨٣ ص ٢٥

٣ ـ التبعية السياسية :

لاشك أن الاستقطاب السياسي لبعض القطاعات المؤثرة من الشعب من قبل جهات سياسية أجنبية سيؤدي إلى نوع من أنواع التبعية التي تقوى وتتعاظم بقدر تعاظم وفعالية القطاعات أو الفئات المستقطبة .

وقد تبلغ التبعية للجهات المستقطِبة ذروتها إذا ماقدر للفئات المستقطَبة أن تتولى زمام الأمور السياسية في بلدها .

ولا يتوقف دور الهجرة في الدفع ببلد ما إلى التبعية لبلد آخر على دورها في خلق ظروف مواتية للاستقطاب السياسي والذي قد يسفر في المدى البعيد عن التبعية السياسية ، وإنما يمكن للهجرة أيضاً أن تتيح لدولة الاستقبال الفرصة لممارسة ضغوط ونفوذ سياسية على وطن المهاجرين بقصد إرغامه على مداراة إن لم نقل التبعية المطلقة لسياساتها .

ومما يمكّن دولة الاستقبال من ممارسة هذا النفوذ وإحكام قبضتها على وطن المهاجرين :

أ ـ ضخامة أعداد المهاجرين من مواطني الدولة المرسلة في الدولة المستقبلة ، وعجز النشاطات الاقتصادية المحلية للدولة المرسلة عن استيعاب هذه العمالة المهاجرة كلها أو معظمها .

ب ـ تعاظم دور المهاجرين في الاقتصاد الوطني ، حيث إن اعتماد الاقتصاد الوطني على المهاجرين يعني اعتماده أو تبعيته الاقتصادية للدولة التي يعمل فيها هؤلاء المهاجرون ، والتبعية الاقتصادية غالباً ماتؤدي إلى التبعية السياسية .

جـ ـ صعوبة الحصول على خيار آخر (دولة أخرى) يمكن الاستغناء بواسطته عن الدولة التي يعمل فيها هؤلاء المهاجرون في حالة لجوء هذه الأخيرة إلى تهديد وجود المهاجرين فيها كوسيلة من وسائل الضغط لتحقيق التبعية السياسية .

ولابد من الإشارة أنه ليس بالضرورة أن تكون سلبيتا الاستقطاب السياسي والتبعية السياسية موجهتين أبداً ضد الوطن الأصلي للمهاجرين لمصلحة دولة الاستقبال ، وإنما يمكن أن ينعكس الاتجاه فيمارس الوطن الأصلي للمهاجرين الاستقطاب السياسي والنفوذ السياسي

على دولة الاستقبال من خلال رعاياه الموجودين في تلك الدولة ، إلا أن ذلك يتطلب فيما يتطلب نوعية خاصة من المهاجرين لهم من الكفاءات والإمكانات ما تجعلهم يفرضون أنفسهم على دولة الاستقبال وألا يكون وجودهم في تلك الدولة وجود اضطرار وضرورة ، وإنما مجرد خيار يمكن لهم أن يجدوا البديل له إذا اضطروا لذلك أو يكونوا من المستوطنين فيها .

وبهذا الصدد يمكن أن نذكر بنفوذ المهاجرين المستوطنين من اليهود على سياسة واحدة من أكبر الدول في العالم هي الولايات المتحدة ، كما أن المستوطنين البيض في بعض دول إفريقيا استطاعوا أن يحتفظوا بسيطرتهم ونفوذهم السياسي حتى بعد رحيل الدولة المستعمرة .

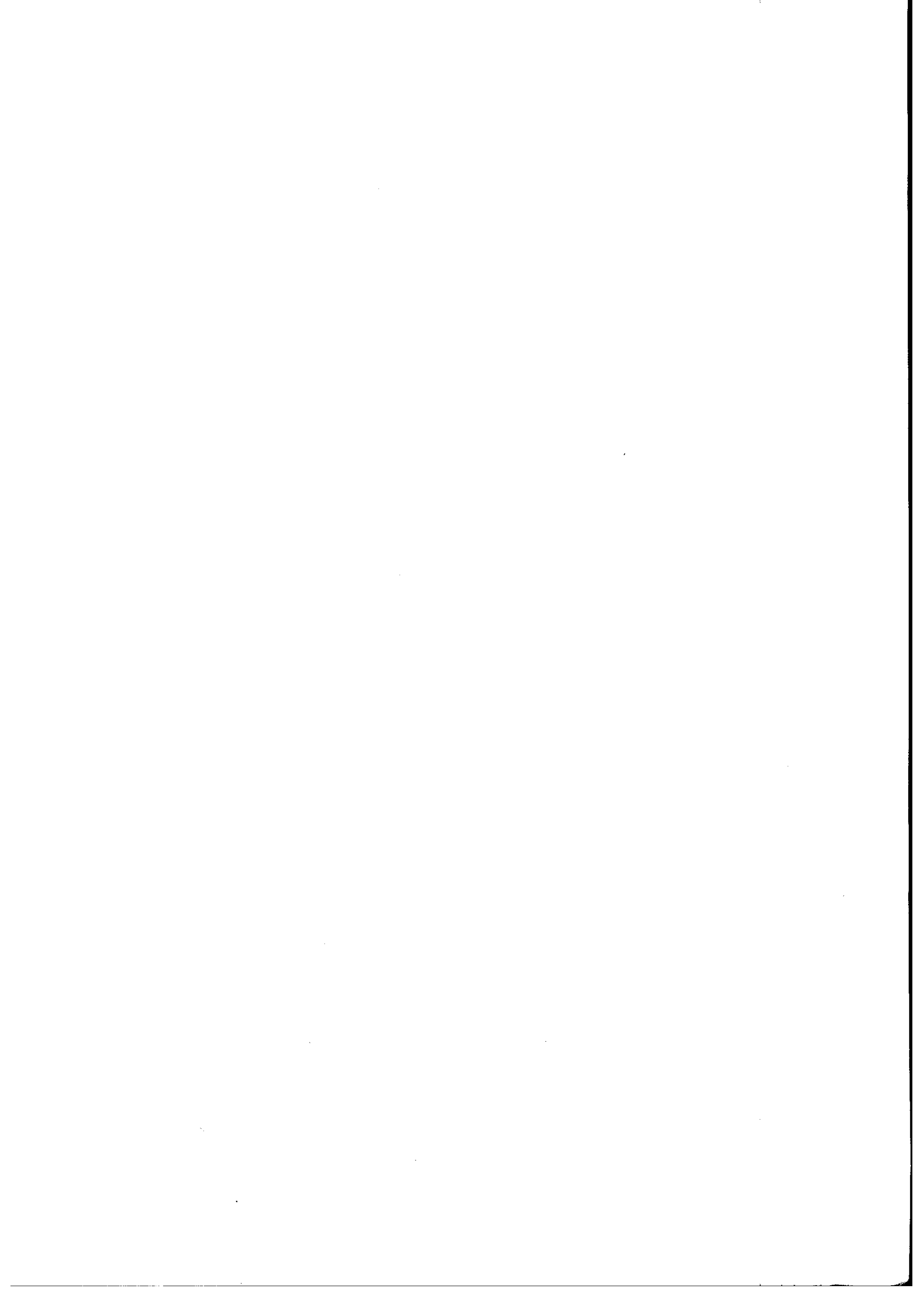
ومن قبل سيطر المهاجرون اليهود على فلسطين ، كما أن المهاجرين الصينيين والهنود في الملايو استطاعوا بمساعدة دولهم أن يشكلوا نفوذاً قوياً اقتسموا على أثره الوزارات فكان من نصيب المهاجرين خمس من أهم الوزارات[1] وهنالك كثير من التحاليل السياسية التي تصف الهجرة الآسيوية الحالية لدول النفط العربية باعتبارها غزواً لتلك الدول .

ومع أن التاريخ يذكر بوضوح أن المهاجرين اليمنيين قد استطاعوا في الماضي أن يشكلوا قوة ونفوذاً سياسياً ، بل وأن يؤسسوا أحياناً دولاً في بلاد المهجر[2] وأن يربطوا بعضها بدولتهم الأم في الجزيرة العربية ، ومع أنه من المؤكد أنه يوجد اليوم مهاجرون يمنيو الأصل يتبوؤن مراكز سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية ذات نفوذ واسع في دولهم ، إلا أنه لاشك أن الظروف بصورة عامة لم تعد في صالح المهاجرين ، وليس من اليسير أن يعيد التاريخ نفسه ليقوم المهاجرون بتلك الأدوار التي قاموا بها في الماضي ، ذلك بالإضافة إلى الأوجه السلبية التي استعرضناها خلال هذا البحث عن خصائص الأغلبية العظمى من المهاجرين اليمنيين وكفاءاتهم .

---

(١) العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي إصدار مركز دراسات الوحدة العربية ص ٢٧٢

(٢) تاريخ اليمن السياسي محمد يحي الحداد ص ١٣٦



رابعاً ـ السلبيات الأخلاقية

بالإضافة إلى سلبياتها الاقتصادية والتربوية والتعليمية والسياسية ـ والتي تحدثنا عن بعضها فيما سبق ـ للهجرة أيضاً أثرها السلبي على الأخلاق إذ أنها تشجع الانحراف الأخلاقي والسلوكي من خلال عدة عوامل لعل أهمها هي :

أ ـ بعض مجتمعات المهجر التي يوجد فيها المهاجرون اليمنيون لها أخلاقيات ومظاهر اجتماعية تعتبر منحرفة طبقاً لقيمنا وعقيدتنا ، ولابد أن بعض مهاجرينا وخاصة ضعاف النفوس والعقيدة منهم سيغترون بتلك الأخلاقيات والمظاهر المنحرفة .

وأحياناً تمر بالمهاجر ظروف معيشية صعبة أو يواجه معاملة سيئة للغاية من الدولة المستقبلة فيضطر معها أو بسببها للتنازل عن بعض أخلاقياته وقيمه .

كما أنه قد يتنازل عن أخلاقياته طلباً لتحقيق طموحاته التي جاء من أجلها ، وقد يشجعه على ذلك شعوره بعدم الاستقرار واحتمال تعرضه للترحيل بين لحظة وأخرى، بالإضافة إلى ضعف شعوره بمراقبة مجتمع الغربة على أخلاقياته .

ب ـ بعض الوافدين إلى اليمن قد يشجعون أيضاً الانحراف الخلقي والسلوكي والعادات الضارة ، إما لأنهم قادمون من مجتمعات تختلف عنا حتى في عقائدها أحياناً ، وتربوا فيها على أخلاقيات وسلوكيات لانرتضيها نحن ، ولاهم يتخلون عنها أثناء وجودهم داخل مجتمعنا ، وإما لأن ظروف الغربة قد تشجعهم على الانحراف ويذكر في هذا المجال أن اليمن تسمح بدخول نساء بدون محارم للعمل فيها ، وبغض النظر عمّا يقال عن أخلاق وسلوكيات بعض الوافدات فإن من الظاهر للعيان أن منهن مثلاً من يرتدين أزياء تتعارض مع قيمنا وتعاليم عقيدتنا وبالإضافة إلى ماتسببه هذه الأزياء من إيذاء لمشاعر المجتمع اليمني المسلم فإنه يخشى أن تشجع اليمنيات أيضاً على تقليدها .

هنالك حوادث تؤكد تورط بعض الوافدين في ممارسات غير شريفة منها : الاحتيال على أموال المواطنين بطرق مختلفة كالشعوذة الطبية ، والتزويج غير الشرعي ، ومنها تجارة المحرمات كالخمور وأشرطة الفيديو الخليعة ، ومنها تعاطي الجنس بطرق غير شرعية قد تصل حد الدعارة المستترة . على أن من المؤكد أن هؤلاء لايمثلون إلاّ فئة قليلة من الوافدين الذين يتمتع معظمهم بأخلاق رفيعة .

جـ ـ ومن الظواهر التي صاحبت الهجرة اليمنية ويعتقد أن لها انعكاسات سلبية على

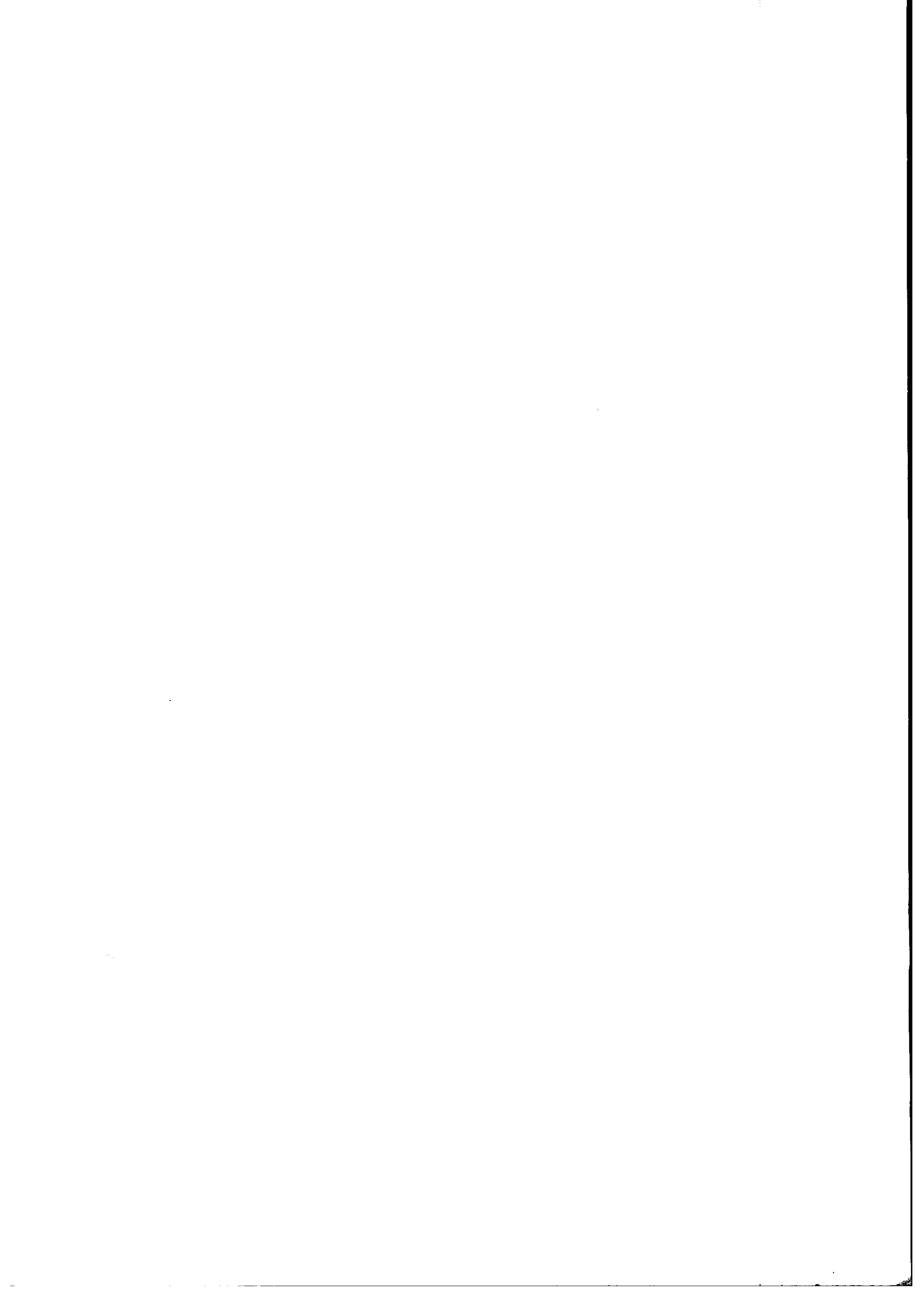
أخلاق وسلوك المجتمع اليمني إن لم يكن حالياً ففي المستقبل : ظاهرة **الخلل الديمغرافي** ، وظاهرة **التباعد الزوجي** لسنوات عديدة ، وظاهرة **التأنيث التربوي** ، وظاهرة **الزواج بالإجنبيات** ، ورغم الخطورة والسلبيات التي يمكن أن تترتب على هذه الظواهر في المدى البعيد فإنه لا يوجد حتى الآن رصد دقيق ومتابعة علمية لهذه الظواهر ، علماً بأن بعض هذه الظواهر وخاصة الأخيرة بدأ المجتمع اليمني يعيش بعض آثارها وانعكاساتها السلبية ، وليس أقلها ما يتحدث عنه البعض بمشكلة التنافر الاجتماعي أو مشكلة الانفصال الاجتماعي الذي قد يتسبب في إشكالات كثيرة مستقبلاً .

☆ ☆ ☆

وهكذا يمكننا في ختام هذا الباب أن نقول أنه وبغض النظر عن اتجاه أو نوعية تأثيرها تعتبر الهجرة واحدة من أهم المتغيرات المحددة لحاضر ومستقبل الحياة اليمنية من مختلف جوانبها الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاجتماعية والأخلاقية والدينية ، ونظراً لاختلاف علاقة مختلف المناطق في اليمن بالهجرة على الأقل من حيث الأسبقية التاريخية وطبيعة المهجر لغالبية مهاجريها ، فإنه من اليسير ملاحظة أن بعض المناطق تبدو فيها آثار الهجرة وخاصة بعضها أوضح وأبين من المناطق الأخرى وإن كان يبدو أن هذا التباين في طريقه إلى الانكماش والاضمحلال نتيجة لأسباب عدة .

الباب السابع

تثمين الهجرة اليمنية



من الأوفق ونحن بصدد تثمين الهجرة أن نستصحب بدءاً حقيقة أصولية يخطىء من يظن أن في الإمكان تقديم تثمين يصلح لأن يكون أساساً قوياً لقرارات عملية ـ قد تمتد إلى حد منع الهجرة منعاً باتاً أو إطلاقها من غير قيد ولا تنظيم ـ من غير أخذها في الاعتبار. والحقيقة التي نعنيها هي أنه إذا كان الله سبحانه وتعالى الذي استخلف هذا الإنسان على هذه الأرض لم يشأ أن يقيده ببقعة أو مكان معين يحظر عليه الخروج منه، وإنما زوده بكل وسائل التنقل وجعل الأرض نفسها ذلولة له يمشي في مناكبها أينما وكيفما ومتى ماشاء لا يقيده في ذلك غير ضرورة عدم الإضرار بالغير أو النفس، فإنه لا يحق لأحد من بعد ـ أياً كان ـ أن يسلبه هذا الحق أو يمنعه إياه إلا لحجة ظاهرة تقوم على أساس منع ضرر حقيقي تقضي المصلحة تقديمه على حق التمتع بهذا الحق، وبشرط تعذر التوفيق بينهما أي بين منع الضرر أو الحد منه وحق التمتع بحرية التنقل.

وفي التاريخ دلالة ... فقد كان الأصل ـ واقعاً ـ منذ فجر التاريخ أن يرتحل الإنسان وأن يحل حسبما تتطلب مصلحته المعاشية أو المعادية، وما كان يحد من حريته في ذلك إلا ضرورة احترام مصالح الآخرين، وعدم الاعتداء عليها، وعلى قلة الاعتداءات التي لحقت بهذه الحرية لم تكن دوافعها ذات منشأ قانوني ينكر حق التنقل، وحريته، بقدر ما كانت ذات منشأ مصلحي يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة للمعتدي، كما أنها كانت في الغالب اعتداءات تتم على مستوى الأفراد والعصابات وليس على مستوى السلاطين والحكام.

وجاء الإسلام لا ليؤكد فقط حرية التنقل، وإنما كذلك ليؤمن وييسر ممارستها فعلياً حتى لغير المسلمين، وليشجع المسلمين على الضرب في الأرض والسير فيها وليستنكر على المستضعفين منهم البقاء تحت ذل المستكبرين وفي إمكانهم أن يهاجروا في أرض الله الواسعة، وهذا هو حاكم المسلمين يومئذ عمر بن الخطاب يستعظم التقصير في تحمل مسئوليته عن تمهيد الطريق لوسائل التنقل يومئذ.

وأكثر ماتقيدت هذه الحرية كان بعد قيام الحدود السياسية وبسط النفوذ السلطاني على طول الحدود وداخلها، إلا أنه وبتطور الوعي القانوني البشري أصبحت حرية التنقل في عصرنا هذا من الحريات الأساسية التي تتعلق بإنسانية الإنسان وكرامته، والتي يحرم المساس بها إلا لضرورة تقدر بقدرها وتنتفي بمجرد زوال أسبابها، بل بدأت بعض الدول تشجع مواطنيها على التنقل بينها لما رأت في ذلك من مصالح خاصة وعامة، وأصبحت

الهجرة أو الاغتراب كصورة من صور حرية التنقل أمراً معترفاً به قانونياً ودولياً ، وخصصت لها أجهزة حكومية تقوم بتنظيمها وتيسيرها ، وهكذا تحولت النظرة الرسمية للمهاجرين من نظرة سلبية كانت تكرس التشهير بهم والتشكيك في وطنيتهم ، إلى نظرة إيجابية وصلت إلى حرص بعض الرؤساء على الاجتماع بأبناء وطنه المهاجرين إلى البلد الذي يزوره مؤكداً افتخار بلاده بهم ، ومؤكداً كذلك حرصه على تذليل المشاكل التي تواجههم كمهاجرين .

ولا شك أن بعض الدول وخاصة ذات الصبغة اليسارية مازالت تنتهج سياسة تحول بين مواطنيها وبين الهجرة الشخصية أو حرية التنقل لأسباب عقدية وسياسية غير مقنعة ، وعلى كلٍّ فهي سياسة مغضوب عليها من قبل شعوب تلك الدول ، وبقدر ماهي مفروضة عليهم فهي مرفوضة من قبلهم ولا نحسب أن هنالك شعباً يتمنى أن يعيش تجربة تلك الشعوب المقهورة على أمرها .

وحقيقة ثانية .. ينبغي التذكير بها وهي أن الهجرة هكذا من غير تقييد بزمان أو مكان أو ظروف معينة ، ليست من المسائل التي يمكن الجزم بنفعها أو ضررها إطلاقاً ، وإنما يجب النظر إلى الهجرة بواقعها المعين بسلبياته وإيجابياته في كل شعب على حدة ، وفي كل عصر على حدة ، وعليه فإن أيما تثمين للهجرة يعتبر تثميناً نسبياً قابلاً للتغيير بتغيير الظروف التي استمد منها صحته ومصداقيته وإن إطلاق القول بأن « الهجرة في حد ذاتها مرض اجتماعي »[1] إطلاق يحتاج إلى توضيح حتى لا يوصف بأنه من قبيل إطلاق القول على عواهنه .

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد هذه التوطئة هو : هل في سلبيات الهجرة اليمنية أو أضرارها ـ التي ذكرناها سابقاً عند الحديث عن آثار الهجرة اليمنية أو تلك التي لم نُوفق لذكرها وهي واقعة فعلاً ـ ما يبرر جواز سلب حق حرية التنقل من اليمنيين أو أن تحظر عليهم الهجرة ؟.

ومن الخطأ الأصولي أن نحاول أن نعكس السؤال فنسأل عن مبررات استمرارية الهجرة في إيجابياتها ـ كما قد يخطر للبعض ـ إذ أننا سبق أن أقررنا أن الأصل أن يتمتع

---

(١) التعاون الزراعي مدخل للتنمية في الجمهورية العربية اليمنية ص ١٦٠

الإنسان بحرية التنقل ، وأن الاستثناء هو سلب هذه الحرية إذا ماتوفر الشرط الذي ذكرناه سابقاً ، ولعل هذه الحقيقة توضح لنا خطأ أولئك الذين يحاولون أن يجدوا مبررات استمرارية الهجرة اليمنية وعدم حظرها في إيجابياتها وفوائدها فقط ، إذ أن حصول هذه الإيجابيات ليس هو المبرر الوحيد للهجرة وإنما تستمد الهجرة مبرراتها أولاً من كونها حقاً في ذاتها ، ولا يسلب هذا الحق بانتفاء فوائده وإيجابياته فرضاً ، وأقول فرضاً لأنه يصعب تصور هجرة لاتحقق ولافائدة واحدة ، ولاشك أن حصول هذه الفوائد سيعزز من شرعية الاستمرارية وتبريرها وخاصة إذا ماتنامت هذه الفوائد وأصبحت تضاهي ماقد ينشأ من سلبيات .

وإذا كان ذلك كذلك ، أمكننا القول رداً على السؤال السابق ، أن مصاحبة شيء من السلبيات للهجرة أمر لامفر منه ، كما أنه لاغضاضة منه ، فذلك حال كل شيء ، وكل خيار في هذه الدنيا لابد وأن يصحبه شيء من الإيجاب وشيء من السلب ، ولا يكاد يسلم لشيء في هذه الدنيا الإطلاق لاسلباً ولاإيجاباً ، ويأتي ترجيح الخيارات بعد ذلك اعتماداً على حدّة كل من الإيجاب والسلب ، فنختار أو نرجح من الخيارات ماغلب عليها الإيجاب وندع منها ماغلبت عليها السلبية ، علماً بأن هذا الترجيح مرتبط دائماً بظروف معينة قابلة للتبدل والتغير مما يعني نسبية الترجيح نفسه وإن كل ترجيح قابل لأن يكون مرجوحاً بتغير المعطيات والحيثيات ، أما منع خيار معين أو حظره إنما يُعقل ويجوز فقط على أساس غلبة ظاهرة ومحقّقة لأضراره .

وإذا مانظرنا إلى الهجرة اليمنية من هذا المنظور فإني لاأجد ـ حتى الآن ـ مايبرر حظرها أو منعها ، ذلك أنه ليس في وسعي أن أقول ، ناهيك عن أن أؤكد ، بالغلبة الظاهرة والحتمية لسلبيات الهجرة اليمنية على إيجابياتها ، ليس ذلك فقط لتداخل السلبيات والإيجابيات وصعوبة تقدير المحصلة النهائية تقديراً رياضياً ينبني على أساس من حساب التكلفة (السلبيات) والعائد (الإيجابيات) ، مما كان سييسر المقارنة والترجيح ، وإنما أيضاً لأن هذه السلبيات أو معظمها على الأقل ليست بالسلبيات الحتمية أي التي تتسبب بالضرورة عن الهجرة ، في حين أن الهجرة فوق أنها تبدو في حد ذاتها ضرورة معاشية بالنسبة للكثيرين ، فإنها تحقق بالضرورة حرية التنقل التي أشرنا إلى أهميتها وضرورة عدم المساس بها إلا لضرورة قصوى .

ومن جانب آخر فإن القول بعدم حظر الهجرة يجد دعماً وسنداً من أمرين آخرين هما :

١ ـ إن القول بالنقيض (أي حظر الهجرة) ينطوي أيضاً على سلبيات قد تطغى في ظروف الهجرة اليمنية الحالية على سلبيات الهجرة نفسها .

٢ ـ هنالك إمكانية واسعة للحد من سلبيات الهجرة والتقليل من أضرارها . وفيما يلي نحاول أن نفصل القول :

إن اللجوء إلى حظر الهجرة ومنعها قد تترتب عليها سلبيات كثيرة منها :

١ ـ تعتبر الهجرة اليمنية على المستوى القطري وفي الظروف الحالية ضرورة لابد منها لتأمين بعض الضروريات الحياتية لجزء من الشعب اليمني ، ولا يعيب هذه الحقيقة أن لم تكن الهجرة بالنسبة للبعض من الذين هاجروا ضرورة وإنما كانت حاجة وربما تحسيناً أو تكميلاً ، إذ أن ذلك لا ينفي ضرورتها للبعض الآخر ، وإذا لم يكن بمقدور أحد أن يجزم معتمداً على حقائق إحصائية موثقة أن الدولة يمكنها اليوم وبإمكانياتها الحالية والتي تعتمد كثيراً على إيجابيات الهجرة كما ذكرنا سابقاً أن تقدم لمواطنيها فرص عمل تغنيهم عن مكابدة مشاق الهجرة فإنه ليس بمقدور أحد أن يجزم بضآلة المشاكل والسلبيات التي يمكن أن تترتب على منع الناس من وسيلتهم الوحيدة (الهجرة) التي تمكنهم من مقابلة ضرورياتهم الحياتية والمعاشية بعد أن ضاقت عليهم سبل المعيشة ووسائلها في الداخل ، وعلى مستوى الدولة فإنه إذا كانت ميزانيتها تعتمد كثيراً على مصادر تمويل خارجية تشكل تحويلات واستثمارات المغتربين جزءاً مهماً منها فإن مصادر تمويل الميزانية ستضعف أكثر إذا ما منعت الهجرة .

٢ ـ إنه حتى ولو فرضنا جدلاً صحة الإقدام على الحظر فإننا سنواجه بصعوبة التنفيذ في الظروف الحالية وبعدم التجاوب مع القوانين والتنظيمات الحكومية لأسباب كثيرة لعل أهمها : وضع بلادنا الجغرافي ، وتغلب النزعة القبلية على النزعة الوطنية .

٣ ـ إذا كان حظر الهجرة قد يتعذر تنفيذه بالصورة المنشودة والمضبوطة مما يلزم عنه وجود ثغرات تنفيذية وربما قانونية ستمكن البعض من الهجرة ـ كما تقول بذلك تجارب معظم الدول التي حاولت أن تحد من الهجرة ـ فإن هؤلاء الذين سيتسللون إلى الخارج بطريقة أو بأخرى بالإضافة إلى المهاجرين الموجودين حالياً في الخارج ، والذين سيشكلون علامة استفهام كبيرة عند الإقدام على حظر الهجرة ، ستضعف علاقتهم بالوطن ، بل وقد تسوء ....

وهكذا نلاحظ أن حظر الهجرة يتسبب عنه سلبيات ومشاكل قد تفوق سلبيات ومشاكل استمرار الهجرة .

والأمر الثاني الذي قلنا إنه يدعم القول بعدم حظر الهجرة هو أنه يمكن التقليل من سلبيات الهجرة وأضرارها ، وكما ذكرنا سابقاً فإن كثيراً من السلبيات التي صاحبت الهجرة أو ترتبت عنها ليست بينها وبين الهجرة عِلّيّةٌ حتمية ، وهي لاتترتب بالضرورة عن الهجرة وإنما جاءت نتيجة لظروف معينة أحاطت بالهجرة اليمنية ، وبما أن هذه الظروف قابلة للتغيير ، فإن تغييرها إلى الأحسن سيعني التقليل وربما التخلص من السلبيات والأضرار التي صاحبت الهجرة اليمنية ، ومع أن التقليل من السلبيات يعني بالمقارنة ترجيح كفة الإيجابيات إلا أن إيجابيات الهجرة اليمنية نفسها يمكن أن تُنمّى وتطوّر ، بحيث تؤدي إلى غلبة واضحة للإيجابيات على السلبيات وهنا تأتي أهمية ترشيد الهجرة اليمنية وتقويمها وتنميتها ، وذلك مانريد تناوله هنا .

لاشك أن وضع سياسة تهدف إلى ترشيد الهجرة وإنمائها إنماءً حسناً لأمر يتطلب جهداً جماعياً تخصصياً يقوم أولاً بدراسة أوثق وأشمل لظاهرة الهجرة بغرض تشخيصها وتحليلها ، ثم يقوم ثانياً بوضع السياسة المناسبة علاجاً وترشيداً وإنماءً ، ولابد هنا من الإشادة بالجهود الشعبية التي تمثلت في جهود الاتحاد العام للمغتربين ، والجهود الرسمية التي تُوجت بصدور القرار الجمهوري الخاص بإنشاء وتنظيم أمانة عامة للاتحاد العام للمغتربين والتي تهدف في مجملها إلى رعاية المغتربين واستثمار إمكاناتهم .

على أنه مازالت هنالك حاجة إلى تكاتف الجهود وتضافرها من كل أبناء هذا الوطن لترقية سياساتنا من أجل ترشيد الهجرة وإنمائها ، ومع أن الجهود الفردية التي تبذل في هذا الإطار ستفتقر دوماً إلى العمق والنضج والشمولية ، إلا أنها يمكن أن تكون ذات جدوى للجهود الجماعية المنظمة التي يمكنها أن تستفيد منها بصورة أو أخرى .

وعلى أمل أن نفيد ، تأتي هذه المحاولة الفردية بصدد ترشيد الهجرة وإنمائها .

ولعل البداية الصحيحة ـ لوضع سياسة ما ـ هي أن نحاول أولا تحديد الأهداف التي نريد تحقيقها ، إذ أن وضوح الأهداف وسلامتها أمر لابد منه للاختيار الأسلم للبدائل والوسائل والأجهزة المناسبة لتحقيقها ، ولابد لتحديد الأهداف من دراسة تسبقه لتوضيح

ماهو كائن في المجال المعني ليسهل بناء عليه تصور ما ينبغي أن يكون .

وعلى ضوء هذه الدراسة المتواضعة يمكنني أن أحدد الأهداف الرئيسية التي يجب أن نتوخاها ونحن بصدد ترشيد الهجرة وإنمائها بـ :

أ ـ أهداف تتعلق بآثار الهجرة بأنواعها الثلاثة ، وتنحصر في :

١ ـ التخلص أو الحد من سلبيات الهجرة ومشاكلها .

٢ ـ إنماء وتعظيم إيجابيات الهجرة .

ب ـ أهداف تتعلق بالهجرة نفسها :

١ ـ تأمين مستقبل الهجرة وخاصة طالما بقيت الهجرة ضرورية لتأمين المتطلبات الحياتية لجزء من الشعب اليمني .

٢ ـ الانتقال بالهجرة من كونها ضرورة لابد منها لاستيعاب فائض العمالة وتحقيق ضرورياته المعاشية وتمويل المشاريع التنموية إلى مجرد بديل اختياري يلجأ إليه المواطن لا لتحقيق ضروريات معيشية وإنما لاكتساب مزيد من الحاجات والتحسينات أو الكماليات .

هذه الأهداف التي راعيتُ فيها أن تكون جامعة ، لم أحددها اعتباطاً وإنما هي مبنية على هذه الدراسة ولاأجد هنا داعياً للحديث عن مبررات هذه الأهداف وحظها من السلامة والشمولية ، ليس لعدم أهمية مثل هذا الحديث وإنما لاعتبار أن هذه الأهداف هي استنتاجات طبيعية ومباشرة لمضامين هذه الدراسة ، الأمر الذي يجعل الحديث عن مبرراتها وحظها من السلامة والشمولية تكراراً لما قيل في هذه الدراسة ، وتقييماً للدراسة نفسها ، ولست أريد أن أكرر ماقلتُ كما أني أعتقد أن القارئ قد يكون أقدر على تقييم الدراسة من كاتبها .

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن الأساليب والوسائل المناسبة لتنفيذ الأهداف المذكورة يجدر التنبيه بدءاً إلى :

١ ـ إن تغلغل الهجرة في كيان المجتمع اليمني وحضورها في كل نشاطاته تأثيراً وتأثراً ، وعدم اقتصارها على فئة أو نشاط معين يتطلب تضافر جهود المجتمع اليمني كله رسمياً وشعبياً لتنفيذ الأهداف المذكورة سابقاً ، وعلى أهمية وجود جهة رسمية تختص بمتابعة تنفيذ هذه

الأهداف ، إلا أنه من الخطأ الاعتقاد بأن في إمكانية هذه الجهة وحدها أن تحقق ترشيد الهجرة وإنماءها ، إذ أنه بالإضافة إلى ضرورة قيام الجهات الرسمية الأخرى بما يليها من مهام بهذا الخصوص ، لابد من التعاون الإيجابي ليس من قبل المهاجرين فقط وإنما من المقيمين أيضاً ومن جهات خارجية رسمية وشعبية .

وبناء على ذلك فإن وسائلنا لتحقيق الأهداف المذكورة ينبغي فيها أن تتنوع وتتكيف طبقاً للمطلوب فعله ولمدى قابلية الجهة التي عليها التنفيذ المباشر لهذا المطلوب على الاستجابة لفعل المطلوب وحتى تحقق وسائلنا هذا القدر من الفاعلية والمرونة لابد لها من أن تسلك أسلوبين يكمل كل منهما الآخر ويدعمه :

أ ـ أسلوب الدفع للاستجابة الذاتية والاختيارية لمتطلبات الترشيد والإنماء ، وخاصة من قبل المواطنين .

ب ـ أسلوب التشريع وحمل العباد والأجهزة المعنية ولو قهراً على مايحقق المصالح العليا والضرورية في هذا المجال .

٢ ـ حيث إن المهام والاختصاصات الواردة في قرار ولائحة الأمانة العامة للاتحاد العام للمغتربين الصادرين في مايو ١٩٨٤ م وأكتوبر ١٩٨٤ م على التوالي تتضمن الكثير من الوسائل التي تخدم الأهداف المذكورة سابقاً ، فإني سأكتفي هنا بذكر بعض الوسائل التي قصدت بها أن تتكامل مع الوسائل المتضمنه في المهام والاختصاصات الواردة في قرار ولائحة الأمانة العامة مع مراعاة عدم التكرار إلا حيث نرى ضرورة التركيز على أمر ورد متضمناً في قرار أو لائحة الأمانة العامة ويحتاج في تقديرنا إلى لفت النظر إلى أهميته ، وأيضاً مع مراعاة عدم الدخول في التفاصيل الدقيقة ، وخاصة من حيث الإجراءات التنفيذية ، وعليه فإن الإطار العام لهذه الوسائل التي سأوردها هنا تفتقد الصورة البنائية والشمولية إلا إذا قرئت مع المهام الواردة في قرار ولائحة الأمانة العامة .

والآن وعلى ضوء ماسبق دعنا نذكر هنا بعض الوسائل التي يمكن أن تساهم في تنفيذ الأهداف المذكورة :

١ ـ إن الوسيلة الفعالة ، إن لم نقل الوحيدة ، لدفع الناس إلى التفاعل الذاتي الموجه

مع قضايا الهجرة وهمومها هي **التوعية الموجهة** ، إذ أنه بالتوعية الفاعلة والرشيدة يمكن إجراء التغيير المنشود بالتكوين العقلي والنفسي للإنسان ، بحيث يبدأ يستجيب اختياريا وبدافع ذاتي للتغييرات السلوكية المنشودة ، ومن هنا تأتي ضرورة استغلال كل وسائل الإعلام والتوعية المتاحة لدينا لتوعية المواطنين (مقيمين ومهاجرين) بدورهم المناط بهم على المستويين الفردي والجماعي ، مستهدفين تكامل الجهود لإنماء الهجرة وتقليل سلبياتها .

ويقضي ذلك وضع تخطيط إعلامي تخضع له كل وسائلنا وأجهزتنا الإعلامية ، خضوعاً ينتفي معه بث أو نشر أية معلومات ، وفي أية صورة كانت (إعلان ، أغنية ، فلم ، صورة .. إلخ) تتناقض مع أهدافنا الإعلامية الواردة في التخطيط الإعلامي ، إلا أن يكون ذلك بصورة انتقادية واضحة لعامة المواطنين ، ومن المهم هنا أن نؤكد أن تناقض مضامين أجهزة الإعلام ولو جزئياً مع بعض أو كل الأهداف المخططة ستقلل من إمكان نجاح جهود أجهزة الإعلام أو الجهات الأخرى المختصة في هذا المجال .

ولابد بهذا الصدد من التفكير في كيفية التقليل من الآثار السلبية للإعلام القادم من الخارج في صوره المختلفة مع مراعاة أهمية الاستفادة من إيجابياته .

ولو كان لي أن أشير إلى بعض المحاور والمرتكزات الأساسية لموجهات ومضامين التوعية التي نريدها لأشرت إلى :

أ ـ إحاطة المواطنين تفصيلاً ماأمكن بأبعاد الهجرة وآثارها .

ب ـ التركيز على دور المواطن (المهاجر والمقيم) في التقليل من سلبيات الهجرة وإنماء إيجابياتها وضرورة قيامه بهذا الدور .

جـ ـ تغذية روح الأصالة والمواطنة في الإنسان اليمني وتعزيز ثقته والتزامه بمقوماته الفكرية والعقدية والخلقية بغية تحصينه من الانحرافات المحتملة .

د ـ حصر السلوكيات السلبية المترتبة عن الهجرة وانتقادها مع طرح البديل العملي لها .

هـ ـ حثّ المغترب وإعانته على التخطيط العلمي لهجرته وبرمجتها في أقصر مدة ممكنة مع لفت نظر المهاجر إلى أهمية تحديده للأهداف التي يريد تحقيقها من الهجرة

تحديداً صائباً ، وأهمية الاستفادة القصوى من إمكانيات المهجر ليس المادية فقط ، وإنما من كل إمكانياته الأخرى كالتعليم الأكاديمي والتدريب المهني والوسائل الثقافية والتعرف على إيجابيات المهجر بقصد تقمصها والاستفادة منها ، واستغلال وقت الفراغ فيما يفيد ، والاستمرار في السلوكيات الجيدة التي ربما يضطر إليها بسبب الغربة مثل : الامتناع عن تناول القات في بعض بلاد المهجر .

٢ ـ **دورات تأهيلية للمرأة** اليمنية بصفة عامة وزوجات المهاجرين بصفة خاصة ، لتأهيلهن على كيفية القيام بالدور التربوي المناط بهن ، وخاصة في حالة غياب الأزواج .

٣ ـ حثّ الأزواج على **اصطحاب زوجاتهم** للمهجر وتيسير ذلك ماأمكن بالوسائل المختلفة .

٤ ـ الحدّ من **هجرة الصغار** الذين هم في سن التعليم من أجل العمل منعاً للتسرب من المدارس والمؤسسات التعليمية ، ويمكن التدرج في ذلك مثلاً باشتراط مؤهل الشهادة الابتدائية ، ثم الشهادة الإعدادية ، ثم الشهادة الثانوية لكل من يريد أن يهاجر من أجل العمل من الذين هم في سن التعليم لما دون الجامعة ، ويمكن النظر كذلك في اشتراط شهادة محو الأمية ، لمن لم تتح له فرصة الالتحاق بالمدارس ، على أن ذلك يقتضي أولاً أن توفر الحكومة المدارس ومراكز محو الأمية بغية تنمية الإنسان اليمني ، وثانياً أن تتخذ المدارس ومراكز محو الأمية لتوعية الإنسان اليمني بوجهة النظر السليمة في موضوع الهجرة ، وما الدور المناط به بهذا الخصوص .

٥ ـ وضع سياسة فعالة للحد من **هجرة الكفاءات الوطنية** بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، ولعله من المهم أن تتضمن هذه السياسة :

أ ـ تخطيط التعلم الجامعي والثانوي ، وربطه باحتياجات الوطن كضرورة أولية ، حتى لايكون هنالك انحراف في التعليم من حيث التخصص ، إذ إن الانحراف غالباً مايؤدي إلى وجود خلل في التخصصات المتخرجة مقارنة باحتياجات البلد الفعلية ، وحيث إن هذا الخلل غالباً مايكون في شكل فائض في بعض التخصصات وخاصة النظرية ، وندرة في التخصصات الأخرى ، فإن من الطبيعي أن تبدأ الكفاءات الفائضة في الهجرة إلى خارج الوطن وإغراء نظرائهم من الكفاءات النادرة بالهجرة أيضاً .

ب ـ التوسع في التعليم الجامعي وما فوق الجامعي بغرض الحد من السفر للخارج للدراسة الجامعية أو ما فوق الجامعية إلا للضرورة ، وذلك لأن الدراسة في الخارج كما وضحنا سابقاً ، تشجع وتيسر تسرب الكفاءات الوطنية إلى الخارج .

جـ ـ الاهتمام بالكفاءات المتخرجة من حيث وضعهم الإداري والمادي وتوفير الإمكانات المناسبة للعمل ، وإمكانات الدراسة لمن يرغبون في مواصلتها ، وذلك بالإضافة إلى إتاحة الفرصة كاملة للخريجين للمشاركة في النشاط السياسي ، ووضع الخطط العامة للدولة ، وربما اقتضى ذلك إعادة النظر في القوانين الإدارية وقوانين الخدمة المدنية وهيكل الأجور وسياسة بيوت الخبرة الأجنبية بما يزيل تظلمات الخريجين في هذه المجالات وغيرها .

د ـ ترتيب حاجة الوطن من الكفاءات ترتيباً أولوياً ، ثم التدرج في منع الكفاءات من الهجرة بدءاً بأهم الكفاءات على أن يصحب ذلك :

١ ـ تحسين وضعهم المادي والإداري وتمييزهم عن الآخرين ، كأن يمنحوا مثلاً بدلاً إضافياً ، وإعطاؤهم الأولوية في التسهيلات المقدمة من الحكومة كتوزيع السلفيات وفرص التحضير والانتداب .. إلخ

٢ ـ حمايتهم من الانعكاسات السلبية للمهاجرين وخاصة في مجال الأسعار .

٣ ـ الاتفاق مع الدول المستقبلة من خلال السفارات على منع تشغيل الكفاءات اليمنية المحظورة من الهجرة في تلك الدول في حالة تسللهم إلى الخارج .

ويستحسن البدء بفئات قليلة لأن ذلك سيمكن الدولة من الوفاء بالتزامات السياسة التشجيعية لإبقائهم في الوطن على أن تتسع الدائرة قليلاً فقليلاً ، على ضوء نتائج التجربة ورد فعل الفئات الأخرى .

هـ ـ العمل على جذب الكفاءات اليمنية العاملة في الخارج بمختلف الوسائل الممكنة المشروعة .

٦ ـ إصدار واتباع القوانين والسياسات اللازمة **ليمننة الاستهلاك وترشيده** في المجالين الحكومي والخاص ، وتأتي ضرورة مثل هذه القرارات والسياسات من أنه في مثل

هذا العصر ، عصر الإعلانات والدعايات ، واحتكار الأسواق من قبل الدول المتقدمة ، والهجرة الواسعة من اليمنيين ، فإن مستقبل الصناعات الوطنية في اليمن يتوقف كلياً على يمننة الاستهلاك وترشيده ، بحيث إنه لن تقوم لنا صناعة وطنية مزدهرة مالم نحمها بيمننة الاستهلاك وترشيده ، ثم إن يمننة الاستهلاك وترشيده ستقود إلى فوائد جمة منها :

توفير فرص عمل للعمالة المحلية من خلال نمو النشاط الصناعي المحلي ، والتقليل من سلوكيات المباهاة للمهاجرين والتي تغري المقيمين بالهجرة ومنع هدر المال أو هدر المنتجات بسبب عدم الترشيد ، وتنامي المدخرات نتيجة لذلك ، وتوجيه مدخرات المهاجرين نحو الإنتاج وأوجه الصرف السليمة .

على أنه من المهم أن نؤكد هنا أنه إذا لم تبادر الحكومة بتنفيذ قوانين وسياسات يمننة الاستهلاك وترشيده في مرافق الدولة العامة ووزاراتها أولاً فإن من المؤكد أن استجابة الشعب لمثل هذه القوانين ستكون فاترة ودون المستوى المطلوب ، وفي اعتقادي أن المواطن اليمني أصبح في حاجة ماسة إلى عمل إعلامي مثير وقويم للفت نظره إلى ضرورة يمننة الاستهلاك وترشيده ، ولا بد من أن تبدأ الحكومة حملة اليمننة والترشيد بفعل مثير تصاحبه تغطية إعلامية كافية ، وبهذا الصدد يمكن التفكير في أن تصدر الحكومة القوانين اللازمة باستبدال كل ماأمكن من ممتلكات الدولة في الوزارات والمرافق العامة بصناعات وطنية ، ولنبدأ مثلاً بالمقاعد والكراسي والطرابيز والستائر ، فيتم استبدال المستورد منها بالصناعات المحلية على أن يبدأ التنفيذ أولاً في أعلى مرافق الدولة والأجهزة الإعلامية وخاصة التلفزيون .

هذا الأمر على بساطته ورغم التكاليف التي قد تترتب عليه ، فإنه إذا ماأحسن تنفيذه من قبل الجهة التي ستقوم بهذا الأمر فإن أقل ما يتوقع من مردود إيجابي له هو أن يثير في أوساط المواطنين إثارة واسعة نقاشاً وحواراً ، يمكن للحكومة من خلال تخطيط إعلامي موجه هادف أن يوجه هذا النقاش بحيث يذكي الروح الوطنية وينميها في إحساس المواطن ويدفعه للاستجابة لسياسات اليمننة والترشيد ، ولو تم ذلك نكون قد حققنا مكسباً كبيراً ، إذ أن تنامي الشعور الوطني هو الأساس الذي لن تقوم لنا بدونه نهضة وطنية متقدمة وهو وحده كفيل بأن يولد كثيراً من الاستجابات الإيجابية من قبل المواطنين لسياسات الحكومة الوطنية في مختلف المجالات .

٧ ـ إيلاء المهاجرين **رعاية سياسية كافية** تهدف إلى تحصينهم وتوعيتهم سياسياً وإشراكهم في النشاط السياسي العام كالانتخابات العامة .

٨ ـ وفي مجال **الهجرة الوافدة** ينبغي :

أ ـ التأكد من أن تشغيل الوافدين لا يكون على حساب تشغيل المواطنين الأكفاء .

ب ـ التخطيط لتحقيق الاستفادة القصوى من الخبراء الأجانب ، والعمل على يمننة وظائف الدولة تدريجياً .

جـ ـ تيسير الرفقة الزوجية للوافدين واشتراط رفقة المحارم للوافدات .

د ـ التحقق مما يقال عن وجود نشاط كنسي يصحب البعثات الخدمية العاملة في بلادنا ومواجهة ذلك بالإجراءات اللازمة والتحوط كذلك من أي نشاط يعادي المصالح الوطنية أو يستغل بساطة المواطنين وجهلهم .

هـ ـ الحرص على إحسان معاملة الوافدين رسمياً وشعبياً والحفاظ على مشاعر الود والاحترام فيما بيننا ، لعلنا بذلك فوق وفائنا لأخلاقنا الإسلامية ندفعهم إلى إحسان العطاء والعمل ، وربما اقتضى ذلك إعادة النظر في حقوق الوافدين وإجراءاتهم بما يحقق لهم مستوى أحسن من مشاعر الاستقرار والأمن والعدالة طالما كنا في حاجة إليهم وكانوا هم ملتزمين بقوانين الدولة وأداء مهامهم بصورة جيدة ، ونضرب بذلك للدول الأخرى وخاصة المستقبلة لمهاجرينا للخارج مثلاً حسناً في هذا المجال ويمكننا أن نطالبهم بمعاملة مماثلة لمهاجرينا .

و ـ وضع وتنفيذ استراتيجية للدعوة إلى الإسلام في أوساط الوافدين غير المسلمين .

٩ ـ أما في مجال **الهجرة الداخلية** فإنه يمكن تنظيمها والتحوط من أخطائها في المستقبل عن طريق توزيع الخطط الإنمائية والمشاريع الخدمية بحيث لاتتركز في مدن معينة ، والاهتمام بإنماء الريف بالمشاريع المناسبة ، علماً بأن ذلك سيخفف من الأعباء السكانية على مدننا التي نعلم أنها إذا استمرت في التضخم غير المتزن قد تعاني في المستقبل من صعوبة في الحصول على المياه بسبب ضعف المصادر المائية في البلد .

وسائل لتأمين مستقبل الهجرة :

١ ـ العمل من خلال منظمة العمل العربية لوضع الاتفاقيات والقرارات الخاصة بتنظيم سوق العمل العربي موضع التنفيذ ، وخاصة الاتفاقية رقم (٢) لعام ١٩٧٥ م بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدلة) والتي تنص على إعطاء الأولوية للعمالة العربية على العمالة الأجنبية في سوق العمل العربي ، وقرار مؤتمر العمل العربي الثامن في ٨ / ٣ / ١٩٨٠ م الخاص بإنشاء المؤسسة العربية للتشغيل ، والذي ينص على إقامة مشاريع عربية مشتركة للتدريب المهني ويشارك في تمويلها دول النفط المستقبلة للعمالة العربية ، ومن الملاحظ بهذا الصدد أن هنالك معلومات تفيد بأنه وحتى عام ١٩٨٠ م لم تكن الجمهورية العربية اليمنية صادقت على الاتفاقيات العربية الصادرة بهذا الشأن حتى عام ١٩٧٧ م[١] .

٢ ـ عقد اتفاقيات ثنائية مع دول النفط العربية تهدف إلى توفير فرص عمل للعمالة اليمنية غير الماهرة والفائضة عن حاجتنا .

٣ ـ المحافظة على المعاملة والامتيازات الخاصة التي ينعم بها المهاجرون اليمنيون في بعض الدول كالسعودية ، وخاصة ما يتعلق منها بتأشيرات الإقامة والدخول وفرص العمل كالقرار السعودي الذي استثنى الوافدين اليمنيين من قانون حظر العمل بالتجارة في المملكة[٢] ، والقرار السعودي الخاص بتسهيل إجراءات الإقامة لليمنيين ، والسعي الدؤوب لتوسيع دائرة هذه المعاملة والامتيازات الخاصة ، موضوعاً لتتعدى إلى كل شئون العمل والهجرة ، وجغرافياً لتمتد إلى دول الخليج البترولية الأخرى وغيرها .

٤ ـ إنشاء مكاتب أو مؤسسات حكومية للاستخدام الخارجي منافسة لمكاتب الاستخدام المشابهة في دول جنوب آسيا في الحصول على فرص عمل للعمالة اليمنية المهاجرة في سوق العمل العربي أو غيره من الأسواق ، ومن شأن مثل هذه المكاتب بالإضافة إلى فعاليتها في الحصول على فرص عمل لليمنيين أنها ستساعد الحكومة على ضبط حركة الهجرة وتنظيمها وتحسين شروط العقد وظروف العمل للعاملين اليمنيين في الخارج ورفع عائداتها

---

(١) انتقال العمالة العربية د. إبراهيم سعد الدين ، د. محمود عبد الفضيل ص ٢٧٩

(٢) صحيفة الثورة ١٩٨٣

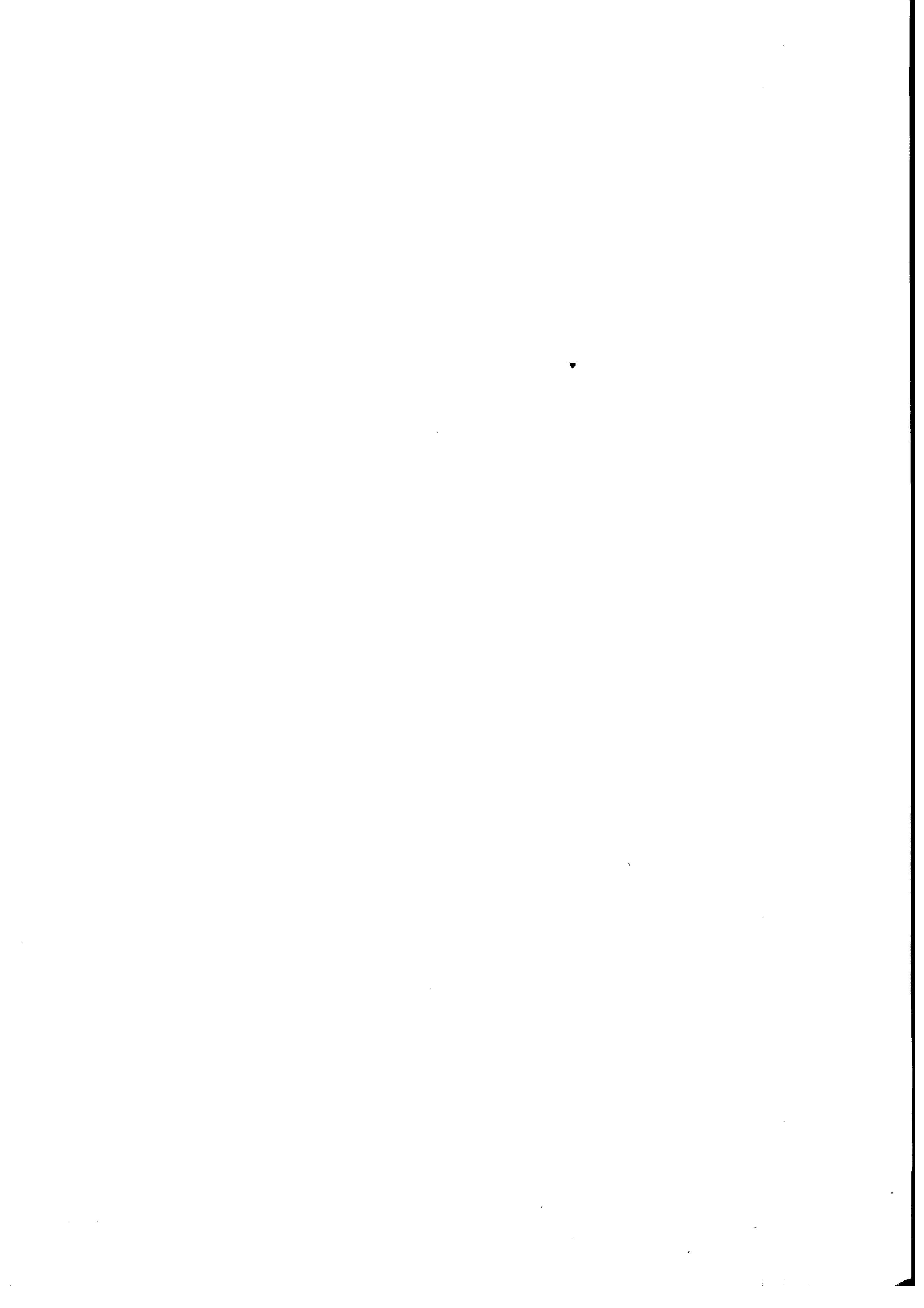
من الاستخدام الخارجي سواء نتيجة لتحسن الوضع المالي للمغتربين اليمنيين أو نتيجة لمتحصلاتها من المغتربين نظير الخدمات التي تقدمها لهم .

٥ ـ توعية المهاجرين اليمنيين في الخارج بالأضرار التي يمكن أن تترتب على التصرفات الفردية التي تثير قلق الجهات السياسية في الدول المستقبلة لليمنيين في الخارج .

٦ ـ توجيه سفاراتنا في الخارج للقيام بنشاط دبلوماسي واسع يهدف إلى دعم جهود الجهات الأخرى في تأمين مستقبل الهجرة اليمنية وحاضرها .

أما عن الانتقال بالهجرة من كونها ضرورة إلى مجرد بديل اختياري فإن الوسيلة الأساسية لذلك ـ بالإضافة إلى بعض الاقتراحات المساعدة التي سبق ذكرها ـ هي تكثيف الجهود التنموية التي تعتمد على الكثافة البشرية في تنفيذ المشاريع مع تدريب العمالة اليمنية وتأهيلها ويمننة العمالة داخل الوطن ، ومن ثمّ الحدّ من ضرورة الهجرة الوافدة بقدر الإمكان ، ولا بد أيضاً بهذا الصدد من الحيلولة دون تصاعد حدة العوامل الدافعة المتولدة جزئياً أو كلياً عن استمرار الهجرة نفسها مثل ارتفاع الأسعار .

الخاتمة



والآن

أجدني أختم هذه الدراسة وهي ـ بالتأكيد ـ لم تستكمل بعد مقتضيات الإتقان الذي تأمرنا به تعاليم ديننا الحنيف في أيما أمر نقدم عليه ، ومهما تتراءى لي من أسباب موضوعية حالت بين الدراسة وبين أن تبلغ كمال الإتقان لما استهدفته بدءاً في مقدمتها ؛ فإني أعوذ بالله وأستغفره من أن أبرئ نفسي من كل قصور أو أن أدعي بأني قد استفرغت كل جهدي ، وأملي من الله سبحانه وتعالى ألا تفوت هذه الدراسة ـ وقد فاتها مافات ـ فضل استفزاز القارئ الكريم لأن يتدارك مافيها من قصور وسلبيات سواء في مضمون الجوانب التي تناولتها أو الجوانب التي لم تتناولها البتة أو إلا لماماً ، مثل المشاكل الخاصة (غير التعليمية والتربوية) التي يتعرض لها المهاجرون وعائلاتهم ، وحجم الهجرة العائدة ومشاكلها ، والعلاقة بين الهجرة والتراث والأدب اليمنيين ... إلخ .

وإن كان لي هنا أن أعقب على شيء مما ورد في هذه الدراسة فإني أرجو أن أوضح بأني وإن كنت قد خلصت في هذه الدراسة إلى القول بعدم حظر الهجرة فإن ذلك لا يعني ـ كما قد يخطئ البعض الفهم ـ القول بتشجيع الهجرة ، ولا أحسب أن من شأن المقترحات التي أوردتها أن تشجع الهجرة بقدر مامن شأنها أن تنظمها وتنمي إيجابياتها ، ولا أكتم القارئ العزيز أن أخشى ماأخشاه أن يكون عدم توفر معلومات إحصائية متكاملة وخاصة فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية للهجرة قد جعلني أخطئ التثمين والرأي ، وهو أمر يدفعني إلى أن أكرر ماذكرته سابقاً من أهمية الاعتناء بتوفير بيانات إحصائية شاملة عن دور الهجرة وآثارها في المجتمع حتى لاننندم بعد فوات الأوان على اتخاذنا لقرارات وسياسات غير مناسبة بسبب ماكان لدينا من معلومات ناقصة وربما مضللة .

وعلى كل فلا شيء أحب إلى نفسي من أن ينزل الله على هذا البلد الطيب بركات من السماء ويفجر من باطن أرضه من الثروات والخيرات المباركات مايجعل أبناءه المنتشرين في أرجاء المعمورة يهرعون إليه في هجرة عائدة ميمونة تأتلف بها الأسر وتتواصل الأرحام ويجتمع الشمل وتتصاعد حركتنا التنموية المباركة أبداً بإذن الله .

ومرة أخرى يتعالى حداء ركبنـا الميون في هجرة عطـاء مبـاركـة تنطلق من خيرات أرضنا لامن جدبها ، وتستهدي ببيان السماء لابنجومها ، فتستعيد لنا مجدنـا وتعود بنـا من زمرة (المغتربين) إلى موكب (الغرباء) الذي طالما كنا في مقدمته ونحن نتطلع قـدمـاً إلى (طوبى) موعودة الغرباء .

وختاماً أسأل الله القبول لما هداني إليـه من قول سـديـد في صفحـات هـذه الـدراسـة وأستغفره عمّا فيها من زلات وتقصير ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

المراجع

أولاً ـ الكتب :

١ ـ ابن خلدون ، تاريخ ابن خلدون .

٢ ـ د . أحمد الصايدي ، حركة المعارضة اليمنية .

٣ ـ ثريا منقوش ، قضايا تاريخية وفكرية من اليمن .

٤ ـ الجهاز المركزي للتخطيط :

ـ الإحصاء السنوي ٧٦/٧٧، ٧٩/٨٠، ٨٢

ـ بحث القوة العاملة لعام ١٩٧٥م، منهج وتحليل وتقييم ونتائج، مايو ١٩٧٦م.

ـ الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢ـ١٩٨٦م.

ـ ملخص للنتائج النهائية للتعداد السكاني التعاوني، فبراير ١٩٨١م.

ـ النساء والتنمية في الجمهورية العربية اليمنية ، إبريل ١٩٨٣م .

٥ ـ د . جون سواتسون ، ترجمة د . عبد الإلـه أبو عيـاش ، بعض عواقب الهجرة على التنميـة الاقتصادية الريفية ـ إصدار قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت ، فبراير ١٩٨٠م.

٦ ـ العقيد أركان حرب حسن حدة ، تاريخ المغتربين العرب في العالم .

٧ ـ حمود العودي :

ـ التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في الدول النامية .

ـ التنمية وتجربة العمل التعاوني .

٨ ـ د . سعد الدين إبراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد .

٩ ـ شكيب الخامري ، الهجرة اليمنية إلى أمريكا .

١٠ ـ د . عادل هندي :

ـ استراتيجية التنمية الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية .

ـ التخصص الاقتصادي للزراعة في الجمهورية العربية اليمنية .

١١ ـ د . عبد الرحمن البيضاني ، لماذا نرفض الماركسية .
١٢ ـ عبد الله البردوني :
ـ فنون الأدب الشعبي في اليمن .
ـ قضايا يمنية .
١٣ ـ عبد الله الحبشي ، دراسات في التراث اليمني .
١٤ ـ د . عبد الله الزين ، اليمن ووسائله الإعلامية .
١٥ ـ القاضي . عبد الله الشماحي :
ـ الهجرات اليمنية من بون صنعاء للبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا .
ـ اليمن (الإنسان والحضارة) .
١٦ ـ د . عبد الله محمد المجاهد ، أضواء على الحركة التعاونية اليمنية .
١٧ ـ محمد أنعم غالب ، عوائق التنمية في اليمن .
١٨ ـ د . محمد عبد الفضيل ـ د . إبراهيم سعد الدين ، انتقال العمالة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .
١٩ ـ محمد العزاري ـ هانز كروزة ، الجمهورية العربية اليمنية ، دراسات تمهيدية لبحث في التنمية الإدارية .
٢٠ ـ د . محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن .
٢١ ـ محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسي .
٢٢ ـ مركز دراسات الوحدة العربية :
ـ العمالة الأجنبية في أقطار الخليج .
ـ هجرة الكفاءات .
٢٣ ـ حصاد ندوة الدراسات العمانية .
٢٤ ـ قطر المحيط .
٢٥ ـ لسان العرب .
٢٦ ـ المعجم الديمغرافي .
٢٧ ـ معجم العلوم الاجتماعية .
٢٨ ـ معجم علم الاجتماع .

٢٩ ـ معجم المصطلحات الجغرافية .

ثانياً ـ الدوريات :

١ ـ صحيفة الثورة ٨٢/٥/١٧، ٨٣/١/٢٠، ٨٣/٢/٢٠، ٨٣/٦/٢٣، ٨٤/١٢/٥، ٨٤/٥/١٢، ٨٥/١/٢٤، ٨٥/٩/١٣

٢ ـ صحيفة ٢٦ سبتمبر ٨٤/٥/١

٣ ـ صحيفة الشرق الأوسط ٨٣/١٠/٩

٤ ـ صحيفة الشعب الجزائرية ٨٣/٩/٢٩ ، ٨٣/١١/٣

٥ ـ مجلة التموين والتجارة ، العدد ٣ سبتمبر وأكتوبر ٨٤

٦ ـ مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣٤ ، إبريل ٨٣

٧ ـ مجلة دراسات يمنية ، يوليو ٨٠ ، يوليو ٨٢

٨ ـ مجلة المجلة ٨٢/١٢/١٣

٩ ـ مجلة المستقبل العربي ، الأعداد : ٢٣ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٦٣

١٠ ـ مجلة المسيرة اليانية ، يونيو ٨٢

١١ ـ مجلة معين ، ٨٤/٨/١٦ ، فبراير ٨٥

١٢ ـ مجلة الوطن ، فبراير ٨٣ ، إبريل ٨٤ ، مايو ـ يوليو ٨٤ ، فبراير ٨٥

١٣ ـ مجلة الوطن العربي ، ٨٢/١٢/٢٤

١٤ ـ مجلة اليمن الجديد ، نوفمبر ٨٢ ، ديسمبر ٨٢ ، يوليو ٨٤

الفهرس